

مَعْنَى الْأَدَبِ

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مغنی الادیب (مغنی)

نویسنده:

جمعی از پژوهشگران حوزه علمیه قم

ناشر چاپی:

نهادندی

ناشر دیجیتال:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

فهرست

٥	فهرست
٢٤	مغنى الاديب المجلد ١
٢٤	اشاره
٢٤	اشاره
٢٤	المقدمه
٣٠	الخطبه
٣٢	الباب الأول : فى تفسير المفردات و ذكر أحكامها
٣٢	اشاره
٣٢	حرف الهمزه
٣٢	الهمزه المفردة
٣٢	اشاره
٣٢	الأول : أن تكون حرفاً يُنادى به القريب
٣٣	الثانى : أن تكون للاستفهام
٣٤	فصل
٣٨	تنبيه
٣٨	(أ)
٣٨	(أَجَلُ)
٣٩	(إِذُ)
٣٩	اشاره
٣٩	الوجه الأول : أن تكون اسماً للزمن الماضى
٤٠	الوجه الثانى : أن تكون اسماً للزمن المستقبل
٤٠	الوجه الثالث : أن تكون للتعليل
٤١	الوجه الرابع : أن تكون للمفاجأه
٤١	مسأله : تلزم «إِذُ» الإضافه الى الجمل

- ٤٣ (إذا)
- ٤٣ اشاره
- ٤٣ الوجه الأول : أن تكون للمفاجأه
- ٤٤ الوجه الثاني : أن تكون لغير المفاجأه
- ٤٥ تنبيه : خروج «إذا» عن الظرفيه و الاستقبال و معنى الشرط
- ٤٨ مسأله : فى ناصب «إذا» الشرطيه
- ٤٩ (إذ ما)
- ٤٩ (إذاً)
- ٤٩ اشاره
- ٥٠ المسأله الأولى : فى نوعها
- ٥٠ المسأله الثانيه : فى معناها
- ٥١ المسأله الثالثه : فى لفظها عند الوقف عليها
- ٥١ المسأله الرابعه : فى عملها
- ٥١ تنبيه : فى وقوع «إذا» بعد الواو أو الفاء
- ٥٢ (أل)
- ٥٢ اشاره
- ٥٢ أحدها : أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذى» و فروعها
- ٥٣ الثاني : أن تكون حرف تعريف
- ٥٤ الوجه الثالث : أن تكون زائده
- ٥٥ تنبيه
- ٥٦ مسأله : نيابه «أل» عن الضمير المضاف إليه
- ٥٦ (ألا)
- ٥٦ اشاره
- ٥٦ أحدها : التنبيه
- ٥٧ الثاني : التوبيخ والإنكار
- ٥٧ الثالث : التمنى

٥٧ الرابع : الاستفهام عن النفي

٥٧ الخامس : العرض والتحضيض

٥٩ تنبيه

٦٠ (إلّا)

٦٠ اشاره

٦٠ أحدها : أن تكون للاستثناء

٦٠ الثاني : أن تكون بمنزله «غير»

٦١ مسألتان

٦٢ الثالث : أن تكون عاطفه

٦٢ الرابع : أن تكون زائده

٦٣ تنبيه

٦٣ (إلى)

٦٣ اشاره

٦٣ الأول : انتهاء الغايه

٦٣ الثاني : المعية

٦٤ الثالث : التبيين

٦٤ الرابع : مرادفه اللام

٦٤ الخامس : موافقه «في»

٦٤ السادس : الابتداء

٦٤ السابع : موافقه «عند»

٦٤ الثامن : التوكيد

٦٦ تنبيه

٦٦ (أم)

٦٦ اشاره

٦٦ أحدها : أن تكون متصله

٦٦ اشاره

٦٧ مسائل

٦٩ الوجه الثاني : أن تكون منقطعه

٦٩ اشاره

٧٠ تنبيه

٧٠ الوجه الثالث : أن تقع زائده

٧١ الوجه الرابع : أن تكون للتعريف

٧٣ (أنا)

٧٣ اشاره

٧٦ تنبيهان

٧٦ (إنا)

٧٦ اشاره

٧٨ تنبيه

٧٨ (أن)

٧٨ اشاره

٧٨ «أن» الاسمية

٧٨ «أن» الحرفية

٧٨ اشاره

٧٨ أحدها : أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع

٨٠ تنبيه

٨١ الوجه الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة

٨٢ الوجه الثالث : أن تكون مفسره بمنزله «أى»

٨٣ مسأله

٨٣ الوجه الرابع : أن تكون زائده

٨٥ تنبيه

٨٦ (إن)

٨٦ اشاره

أحدها : أن تكون شرطية ٨٦

الثاني : أن تكون نافية ٨٦

الثالث : أن تكون مخففه من الثقيله ٨٨

الرابع : أن تكون زائده ٨٩

(أق) ٩٠

اشاره ٩٠

أحدهما : أن تكون حرف توكيد ٩٠

الثاني : أن تكون لغه في «لعلّ» ٩١

(إن) ٩١

اشاره ٩١

أحدهما : أن تكون حرف توكيد ٩١

الثاني : أن تكون حرف جواب بمعنى «نعم» ٩٣

تنبيه ٩٤

تنبيه ٩٤

(أو) ٩٥

اشاره ٩٥

تنبيه ٩٩

(أي) ٩٩

(إي) ١٠٠

(أيا) ١٠٠

(أيمن) ١٠١

(أيتي) ١٠١

حرف الباء ١٠٤

الباء المفردة ١٠٤

اشاره ١٠٤

أولها : الإلصاق ١٠٤

- ١٠٤ الثاني : التعديه
- ١٠٥ الثالث : الاستعانه
- ١٠٥ الرابع : السببته
- ١٠٥ الخامس : المصاحبه
- ١٠٦ السادس : الظرفيه
- ١٠٦ السابع : البدل
- ١٠٦ الثامن : المقابله
- ١٠٧ التاسع : المجاوزه كَ «عَنْ»
- ١٠٧ العاشر : الاستعلاء
- ١٠٧ الحادى عشر : التبعض
- ١٠٨ الثانى عشر : القسم
- ١٠٨ الثالث عشر : الغايه
- ١٠٨ الرابع عشر : التوكيد
- ١٠٨ اشاره
- ١٠٨ أحدها : الفاعل
- ١٠٩ الثانى : مما تزداد فيه الباء المفعول
- ١١٠ الثالث : المبتدأ
- ١١١ تنبيه
- ١١١ الرابع : الخبر
- ١١١ الخامس : الحال المنفى عاملها
- ١١٢ السادس : التوكيد بالنفس والعين
- ١١٣ (بُلَّه)
- ١١٤ (بُلَى)
- ١١٥ (بَيِّد)
- ١١٦ حرف التاء
- ١١٦ التاء المفرده

- ١١٨ حرف الناء
- ١١٨ (تَمْ) -
- ١١٨ (تُم) -
- ١٢٠ مسأله
- ١٢٢ حرف الجيم
- ١٢٢ (جَلُّ) -
- ١٢٣ (جَيْر) -
- ١٢٤ حرف الحاء
- ١٢٤ (حاشا) -
- ١٢٤ اشاره
- ١٢٤ أحدها : أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً ..
- ١٢٤ الثاني : أن تكون تنزيهيه ..
- ١٢٥ الثالث : أن تكون للاستثناء ..
- ١٢٥ (حتى) -
- ١٢٥ اشاره
- ١٢٥ أحدها : أن تكون حرفاً جارياً بمنزله «إلى» فى المعنى و العمل -
- ١٢٩ الثاني من أوجه «حتى» : أن تكون عاطفه بمنزله الواو فى اللفظ و المعنى -
- ١٣٠ تنبيه
- ١٣٠ الثالث من أوجه «حتى» : أن تكون حرف ابتداء ..
- ١٣١ (حيث) -
- ١٣٤ حرف الخاء
- ١٣٤ (خلا) -
- ١٣٤ اشاره
- ١٣٤ أحدهما : أن تكون حرفاً جارياً للمستثنى ..
- ١٣٤ والثانى : أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له ..
- ١٣٦ حرف الزاء

١٣٦ (زَبَّ)

١٤٠ حرف السين

١٤٠ (السين المفردة)

١٤٠ (سَوَّفَ)

١٤١ (سواء)

١٤١ اشاره

١٤٢ تنبيه

١٤٢ (سَيَّ)

١٤٤ حرف العين

١٤٤ (عَدَا)

١٤٤ (عَسَى)

١٤٤ اشاره

١٤٤ تنبيه

١٤٧ (عَلَّ)

١٤٨ (عَلَّ)

١٤٨ (على)

١٤٨ اشاره

١٤٨ أحدهما : أن تكون حرفاً

١٥١ والثاني من وجهى على : أن تكون اسماً بمعنى «فوق»

١٥٢ (عن)

١٥٢ اشاره

١٥٢ أحدها : أن تكون حرفاً جارياً

١٥٤ الوجه الثاني : أن تكون حرفاً مصدريةً

١٥٤ الثالث : أن تكون اسماً بمعنى «جانب»

١٥٥ (عند)

١٥٥ اشاره

- ١٥٥ تنبيهان
- ١٥٧ (عَوْضُ)
- ١٥٨ حرف الغين
- ١٥٨ (غير)
- ١٦١ حرف الفاء
- ١٦١ الفاء المفردة
- ١٦١ اشاره
- ١٦١ أحدها : أن تكون عاطفه
- ١٦٢ الثانى من أوجه الفاء : أن تكون رابطه للجواب
- ١٦٤ تنبيه
- ١٦٤ الثالث : أن تكون زائده
- ١٦٤ مسأله
- ١٦٥ مسأله
- ١٦٥ مسأله
- ١٦٦ تنبيه
- ١٦٦ (فى)
- ١٦٩ حرف القاف
- ١٦٩ (قد)
- ١٦٩ اشاره
- ١٦٩ «قد» الحرفيه
- ١٦٩ اشاره
- ١٧٠ أحدها : التوقع
- ١٧١ الثانى : تقريب الماضى من الحال
- ١٧١ المعنى الثالث : التقليل
- ١٧٢ الرابع : التكثر
- ١٧٢ الخامس : التحقيق

١٧٣ (قط)

١٧٣ اشاره

١٧٣ أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى

١٧٣ والثاني : أن تكون بمعنى «حسب»

١٧٣ والثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفى»

١٧٤ حرف الكاف

١٧٤ الكاف المفردة

١٧٤ اشاره

١٧٤ أحدها : التشبيه

١٧٤ والثاني : التعليل

١٧٤ الثالث : الاستعلاء

١٧٥ تنبيه

١٧٥ المعنى الرابع : المبادره

١٧٥ الخامس : التوكيد

١٧٦ و أما الكاف الاسميّه الجاره : فمرادفه لـ «مثل»

١٧٧ (كأَنَّ)

١٧٧ اشاره

١٧٧ أحدها : - و هو الغالب عليها و المتفق عليه - التشبيه

١٧٧ الثاني : الشك و الظن

١٧٨ الثالث : التحقيق

١٧٨ المعنى الرابع : التقريب

١٧٩ (كَأَيِّن)

١٨٠ (كذا)

١٨٠ اشاره

١٨٠ أحدها : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما

١٨١ الثاني : أن تكون كلمه واحده مركبه من كلمتين

- الثالث : أن تكون كلمه واحده مركبه مكنياً بها عن العدد ١٨١
- (كل) ١٨١
- اشاره ١٨١
- فأما أوجهها باعتبار ما قبلها ١٨٢
- فأحدها : أن تكون نعتاً لنكره أو معرفه ١٨٢
- الثانى : أن تكون توكيداً لمعرفه ١٨٢
- الثالث : ألا تكون تابعه ، بل تاليه للعوامل ١٨٣
- أما أوجهها الثلاثه التى باعتبار ما بعدها ١٨٣
- فصل ١٨٤
- مسألتان ١٨٦
- الأولى ١٨٦
- الثانيه ١٨٧
- (كلا) ١٨٨
- (كلا وكلتا) ١٩٠
- (كم) ١٩١
- (كى) ١٩٣
- اشاره ١٩٣
- أحدها : أن تكون اسماً مختصراً من «كيف» ١٩٣
- الثانى : أن تكون بمنزله لام التعليل معنى وعملاً ١٩٣
- الثالث : أن تكون بمنزله «أن» المصدريه معنى و عملاً ١٩٤
- تنبيه ١٩٤
- (كيف) ١٩٥
- اشاره ١٩٥
- أحدهما : أن تكون شرطاً ١٩٥
- الثانى : - و هو الغالب فيها - أن تكون استفهاماً ١٩٥
- تنبيه ١٩٦

- ١٩٨ حرف اللام
- ١٩٨ اللام المفردة
- ١٩٨ اشارة
- ١٩٨ معانى اللام الجاره
- ١٩٨ اشارة
- ١٩٨ أحدها : الاستحقاق
- ١٩٩ الثانى : الاختصاص
- ١٩٩ الثالث : الملك
- ١٩٩ الرابع : التملك
- ١٩٩ الخامس : شبه التملك
- ١٩٩ السادس : التعليل
- ٢٠١ السابع : توشيد النفى
- ٢٠٢ الثامن : موافقه «إلى»
- ٢٠٢ التاسع : موافقه «على» فى الاستعلاء الحقيقى
- ٢٠٢ العاشر : موافقه «فى»
- ٢٠٣ الحادى عشر : أن تكون بمعنى «عند»
- ٢٠٣ الثانى عشر : موافقه «بعد»
- ٢٠٣ الثالث عشر : موافقه «مع»
- ٢٠٣ الرابع عشر : موافقه «من»
- ٢٠٣ الخامس عشر : التبليغ
- ٢٠٣ السادس عشر : موافقه «عن»
- ٢٠٥ السابع عشر : الصيروره
- ٢٠٥ الثامن عشر : القسم و التعجب معاً
- ٢٠٦ التاسع عشر : التعجب المجرد عن القسم
- ٢٠٦ المتمم عشريين : التعديه
- ٢٠٦ الحادى و العشرون : التوكيد

- ٢٠٨ تنبيه
- ٢٠٨ الثانى و العشرون : التبیین
- ٢١٢ و أما اللام غير العامله فسبع
- ٢١٢ إحداهما : لام الابتداء
- ٢١٢ اشاره
- ٢١٥ مسأله
- ٢١٥ تنبيه
- ٢١٦ فصل
- ٢١٧ القسم الثانى : اللام الزائده
- ٢١٧ الثالث : لام الجواب
- ٢١٧ الرابع : اللام الداخله على أداء شرط
- ٢١٨ الخامس : لام «أل»
- ٢١٨ السادس : اللام اللاحقه لأسماء الإشاره
- ٢١٨ السابع : لام التعجب غير الجاره
- ٢١٩ (لا)
- ٢١٩ اشاره
- ٢١٩ الأول : أن تكون نافية
- ٢١٩ اشاره
- ٢١٩ أحدها : أن تكون عامله عمل «إن»
- ٢٢٠ الثانى : أن تكون عامله عمل «ليس»
- ٢٢٠ اشاره
- ٢٢١ تنبيه
- ٢٢٢ الوجه الثالث : أن تكون عاطفه
- ٢٢٣ الوجه الرابع : أن تكون جواباً مناقضاً لـ «نعم»
- ٢٢٣ الخامس : أن تكون على غير ذلك
- ٢٢٤ تنبيه

- ٢٢٥ تنبيه
- ٢٢٥ الثاني : من أوجه «لا» أن تكون موضوعه لطلب الترك
- ٢٢٦ الثالث : «لا» الزائده الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده
- ٢٢٧ (لات)
- ٢٢٩ (لعل)
- ٢٢٩ اشاره
- ٢٣٠ معانى «لعل»
- ٢٣٠ اشاره
- ٢٣٠ أحدها : التوقع
- ٢٣٠ الثاني : التعليل
- ٢٣٠ الثالث : الاستفهام
- ٢٣٣ (لكن)
- ٢٣٤ (لكن)
- ٢٣٥ (لم)
- ٢٣٦ (لما)
- ٢٣٦ اشاره
- ٢٣٦ أحدها : أن تختص بالمضارع فتجزمه
- ٢٣٨ الثاني من أوجه «لما» : أن تختص بالماضى
- ٢٣٩ الثالث : أن تكون حرف استثناء
- ٢٣٩ (لن)
- ٢٤٠ (لو)
- ٢٤٠ اشاره
- ٢٤٠ أحدها : «لو» المستعمله فى نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام)
- ٢٤٤ الثاني من أقسام «لو» : أن تكون حرف شرط فى المستقبل
- ٢٤٥ الثالث : أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزله «أن»
- ٢٤٦ الرابع : أن تكون للتمنى

٢٤٧ الخامس : أن يكون للعرض

٢٤٧ و هنا مسائل

٢٤٧ إحداهما : أن «لو» خاصة بالفعل

٢٤٨ المسأله الثانيه : تقع «أن» بعدها كثيراً

٢٤٩ المسأله الثالثه

٢٤٩ المسأله الرابعه

٢٥٠ (لولا)

٢٥٠ اشاره

٢٥٠ أحدهما : أن تدخل على جملتين

٢٥٢ الثاني : أن تكون للتحضيض و العرض

٢٥٢ الثالث : أن تكون للتوبيخ و التنديم

٢٥٢ الرابع : الاستفهام

٢٥٣ (لو ما)

٢٥٣ (ليت)

٢٥٤ (ليس)

٢٥٧ حرف الميم

٢٥٧ (ما)

٢٥٧ اشاره

٢٥٧ فأما أوجه الاسميه

٢٥٧ فأحدها : أن تكون معرفه

٢٥٨ الثاني : أن تكون نكره مجردة عن معنى الحرف

٢٥٩ الثالث : أن تكون نكره مضمنه معنى الحرف

٢٦٠ فصل في (ماذا)

٢٦٢ و أما أوجه الحرفيه

٢٦٢ فأحدها : أن تكون نافية

٢٦٢ الثاني : أن تكون مصدرية

الوجه الثالث : أن تكون زائده ----- ٢٦٣

اشاره ----- ٢٦٣

و الكافه ثلاثه أنواع ----- ٢٦٣

أحدها : الكافه عن عمل الرفع ----- ٢٦٣

الثانى : الكافه عن عمل النصب والرفع ----- ٢٦٤

الثالث : الكافه عن عمل الجر ----- ٢٦٥

و غير الكافه نوعان ----- ٢٦٧

(متى) ----- ٢٧١

(مُذ و مُنذُ) ----- ٢٧٢

(مع) ----- ٢٧٣

(مُنْ) ----- ٢٧٥

اشاره ----- ٢٧٥

الأول : الشرطيه ----- ٢٧٥

الثانى : الاستفهاميه ----- ٢٧٥

الثالث : الموصوله ----- ٢٧٦

الرابع : النكره الموصوفه ----- ٢٧٦

تنبيهان ----- ٢٧٦

(مِنْ) ----- ٢٧٨

اشاره ----- ٢٧٨

وجوه «مِنْ» ----- ٢٧٨

أحدها : ابتداء الغايه ----- ٢٧٨

الثانى : التبويض ----- ٢٧٨

الثالث : بيان الجنس ----- ٢٧٨

الرابع : التعليل ----- ٢٨٠

الخامس : البديل ----- ٢٨٠

السادس : مرادفه «عن» ----- ٢٨٠

- ٢٨١ السابع : مرادفه الباء
- ٢٨١ الثامن : مرادفه «فى»
- ٢٨١ التاسع : موافقه «عند»
- ٢٨١ العاشر : مرادفه «ربما»
- ٢٨١ الحادى عشر : مرادفه «على»
- ٢٨٢ الثالث عشر : الغايه
- ٢٨٢ الرابع عشر : التنصيص على العموم
- ٢٨٢ الخامس عشر : توكيد العموم
- ٢٨٣ تنبيهات
- ٢٨٥ مسأله
- ٢٨٥ مسأله
- ٢٨٥ (مهما)
- ٢٨٥ اشاره
- ٢٨٦ معانى «مهما»
- ٢٨٦ اشاره
- ٢٨٦ أحدها : ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط
- ٢٨٦ الثانى : الزمان و الشرط
- ٢٨٦ الثالث : الاستفهام
- ٢٨٨ حرف النون
- ٢٨٨ النون المفرده
- ٢٨٨ اشاره
- ٢٨٨ أوجه النون
- ٢٨٨ أحدها : نون التأكيد
- ٢٨٩ الثانى : التنوين
- ٢٩٢ الثالث : نون الإناء
- ٢٩٣ الرابع : نون الوقايه

- ٢٩٣ ----- (نعم)
- ٢٩٤ ----- حرف الهاء
- ٢٩٤ ----- الهاء المفردة
- ٢٩٧ ----- (ها)
- ٢٩٧ ----- اشاره
- ٢٩٧ ----- أحدها : أن تكون اسماً لفعل
- ٢٩٧ ----- و الثانى : أن تكون ضميراً للمؤنث
- ٢٩٧ ----- و الثالث : أن تكون للتنبيه
- ٢٩٧ ----- (هل)
- ٣٠١ ----- (هو)
- ٣٠٢ ----- حرف الواو
- ٣٠٢ ----- الواو المفردة
- ٣٠٢ ----- اشاره
- ٣٠٢ ----- الأول : العاطفه
- ٣٠٤ ----- تنبيه
- ٣٠٤ ----- الثانى و الثالث من أقسام الواو : واوان يرتفع ما بعدهما
- ٣٠٧ ----- الرابع و الخامس : واوان ينتصب ما بعدهما
- ٣٠٨ ----- السادس والسابع : واوان ينجر ما بعدهما
- ٣٠٩ ----- الثامن : الزائده
- ٣٠٩ ----- التاسع : واو الثمانيه
- ٣١٠ ----- العاشر : الواو الداخله على الجملة الموصوف بها
- ٣١١ ----- الحادى عشر : واو ضمير الذكور
- ٣١١ ----- الثانى عشر : واو علامه المذكورين
- ٣١٢ ----- الثالث عشر : واو الإنكار
- ٣١٢ ----- الرابع عشر : واو التذکر
- ٣١٢ ----- الخامس عشر : الواو المُبدله من همزه الاستفهام

٣١٣ (وا)

٣١٤ حرف الألف

٣١٧ حرف الياء

٣١٧ الياء المفردة

٣١٧ (يا)

٣١٩ مسرد الألفاظ

٣٢٤ درباره مركز

سرشناسه: ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق.

عنوان قراردادی: مغنی الادیب

عنوان و نام پدیدآور: مغنی الادیب / مولف جمعی از اساتید مدرسان حوزه علمیه قم.

مشخصات نشر: قم: نهاوندی، ۱۳۷۸.

مشخصات ظاهری: ۲ ج.

شابک: ۹۰۰ تومان ۹۶۴-۶۳۸۸-۱۸-۳

موضوع: زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره: P/J۶۱۵۱/الف ۲م ۶۰۱ ۱۳۷۸

رده بندی دیویی: ۴۹۲/۷

شماره کتابشناسی ملی: ۳۵۸۷۵۳۹

توضیح: کتاب «مغنی الادیب» تهیه گروهی از اساتید حوزه علمیه قم (مدرسه معصومیه سلام الله علیها) است که تلخیص و تهذیبی از کتاب «مغنی اللیب عن کتب الأعاریب»، اثر جمال الدین عبدالله بن یوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام انصاری مصری (متوفی ۷۶۱ق) می باشد. به علت حجم زیاد کتاب و کثرت مثال های مطرح شده در بعضی مباحث و نیز وجود برخی اشعار منافی اخلاق سبب شد تا کتاب توسط برخی اساتید حوزه علمیه قم با نام «مغنی الادیب» تلخیص شود و بجای استناد به این اشعار، از اشعار قابل استنادی که در مدح یا رثاء اهل بیت علیهم السلام هستند و نیز به اشعاری که از مضامین بالایی برخوردار هستند استفاده شود و همچنین به روایاتی که ابن هشام ذکر کرده است روایات دیگری از نبی اکرم صلی الله علیه وآله و امامان معصومین علیهم السلام افزوده شد.

کتاب در دو جلد، مشتمل بر هشت باب، تنظیم شده است و مشتمل بر قواعد کلی نحو و تطبیق آن ها بر مثال هایی از آیات کریمه و اشعار عرب می باشد.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى الهداه الميامين من آله الطاهرين.

أما بعد ، فإنّ كتاب «مغنى اللبيب عن كتب الأعراب» لـ «جمال الدين بن هشام الأنصاري» بسبب اشتماله على المطالب العلميّه العاليه ، وشموله الواسع للمباحث المفصّله حول المفردات التي أخذت حصّه كبيره من الكتاب ، وبسبب عرضه الفنّي للمطالب النحويّه بحيث يمكنّ القارئ من استنباط الأحكام النحويه صار محطّاً لأنظار المراكز العلميّه في العالم ، ومع مرور مئات من السنين على تأليفه فقد يمكن أن يدّعى أنه قلّمًا وجد كتاب في النحو بهذه المثابه والسعه والشمول.

ولذلك أخذ النحاه منه مباحث كثيره وتراهم أحياناً قد نقلوا نصّ عباراته في كتبهم.

إن معرفه ابن هشام بلغه العرب ، وكيفيه استخدامه تراكيب المفردات أثار عجب كلّ من له أدنى معرفه بالأدب العربي ، فتراه عند ما يطرح المطالب العلميّه يحفّها بذكر الشواهد المتعدّده من الآيات والروايات والأبيات والأمثال العربيّه.

ويدلّ على إحاطته العلميّه بالأدب العربيّ تتبعه في الكتاب مقفلات مسائل الإعراب ، وإيضاحه معضلات يستشكلها الطلّاب. ولأجل هذه الغزارة العلميّه قال المؤرخ الشهير ابن خلدون في حقه : «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيّه يقال له : ابن هشام ، أنحى من سيويه».

كلّ هذه الخصال جعل المغنى متناً دراسياً في الحوزات العلميّه ، منذ سنوات

طويله يتحتم على كل طالب دراسته قبل الشروع في دروس الفقه والأصول.

ولكن جعله متناً دراسياً مع جميع محاسنه القيمه لا يخلو من نواقص أساسيه : منها : اشتماله على الأشعار المبتذله التي لا تلائم روح الزهد والتقوى السائدين في المراكز العلميه للشيعة.

ومما يلزم الالتفات إليه أنه لا ضروره للالتجاء إلى الأشعار المنافيه للأخلاق لإثبات حكم من الأحكام النحويه ، لأن المعيار العام في الاستدلال هي حججه الأشعار والكلمات والأمثال ، وتحصيل الأبيات المشتمله على مضامين راقيه مع كونها في نفس الأمر حجه ، وإن يطلب وقتاً واسعاً وجهداً جاهداً لكنّه ليس بمحال.

ومن الممكن أن ابن هشام لاعتقاده الخاص ، لم يكن ليجوز لنفسه أن يورد في كتابه الأشعار التي ذكرت في مدح أهل البيت (عليهم السلام) أو رثائهم ، ولهذا لاثرى في «المغنى» الأبيات التي نقلت في حقهم (عليهم السلام) إلا رقم قليل جداً لا يتجاوز الأصابع ، وأتياً نحن فاستشهدنا بتلك الأشعار وبكثير من المنظومات العاليه المضامين. والأمر المهم الذي ينبغي أن يراعى في رأينا هو أن لاتذكر أشعار المولدين - نعى بهم طبقه من الشعراء الذين لايجوز الاستناد إلى أشعارهم - ويلاحظ زمن إنشاء الشعر ومكانه وهي الخطوه الأساسيه في علم أصول النحو.

ومنها : عدم تناسب حجمه الكبير ، المده التي خصّصت لدراسته في الحوزات العلميه ، وذلك لأن الفتره التي خصّصت لدراسه المغنى ، تكفى لثلثه والكتاب على النظم الموجود يتدرس فيه من المغنى مباحث علميه كثيره التي لا يستغنى الطالب عن دراستها والتعرف عليها.

ومنها : تكثير الأمثله ، المملّ في بعض المباحث ، والخروج من المطلب في جملة من المسائل ، فقد تجنّبنا هذين الأمرين ، وحرّنا الكتاب عنهما ، وذكرنا من

المغنى ما هو المهم من المسائل.

وهذه النواقص هي التي دعنا إلى تلخيص الكتاب. وقد بذلت اللجنة قصارى جهدها وواصلت عملها المستمر حتى أنجزت تلخيص الكتاب ، والله الحمد.

والواجب علينا أن ننبه القارئ الكريم على مجموعه من النقاط الضرورية :

١- اللجنة سعت لتنظيم الكتاب بحيث يكون الباب الأول منه قابلاً للتدريس في سنة دراسية واحدة وسائر الأبواب في سنة أخرى.

٢- تابعنا في عملنا ابن هشام في ذكره للروايات ، فكما أنه استشهد بالروايات القابلة للاستشهاد ، استشهدنا بها ، ولم نقتصر على الأحاديث النبوية المذكورة في المغنى ، بل أضفنا إلى متن الكتاب الروايات الواردة عن الأئمة (عليهم السلام) ، التي تركها المصنّف بسبب اعتقاده الخاص ، وأوردنا أيضاً كثيراً من الروايات المروية عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، التي لم يذكرها ابن هشام.

٣- إنّ اللجنة لم ترد إلحاق التعليقات العلميّة المفصلة بالكتاب ، وإن وجدت هناك تعليقه فإن الضرورة - كالتناقض بين كلمات ابن هشام أو انفراده برأى يخالف آراء جميع النحاه - قد اقتضتها.

٤- نظّمت اللجنة الكلمات المبحوثة عنها في المغنى على الترتيب الصحيح في كلّ من حروف الكلم ، ولم يراع ذلك ابن هشام في غير أولها.

٥- ذكرنا في التعليقات ، العناوين المرتبطة بالأشعار ، وحاولنا أن نرجع الطالب مهما أمكن إلى «شرح شواهد المغنى» لـ «جلال الدين السيوطي» لكونه في متناول أيدي جميع الطلاب ، وأحلنا الطالب في بعض الموارد إلى كتاب «شرح أبيات مغنى اللبيب» لـ «عبدالقادر عمر البغدادي» إما وحده ، أو مع كتاب «شرح شواهد المغنى» لأسباب خاصّة ، فقد أرجعنا إليه مثلاً عند ذكر الشعر المرقّم ؛ ٨٦

ص: ٥

لأن شاعره - أبانواس - من طبقه المولدين ، ولذلك لم يذكر السيوطى شعره فى كتابه ، لعدم حجتيه ، فالتجأنا إلى «شرح أبيات مغنى اللبيب» للمزيد من التحقيق فيها.

وخلصه الكلام : أن وجود داع خاص ألزمتنا ذكر كتاب «شرح أبيات مغنى اللبيب» فى التعليقه.

٦- ما أوردناه من كلمات أميرالمؤمنين (عليه السلام) ، التى فى نهج البلاغه يطابق نسخه المرحوم فيض الإسلام ، لأنها فى متناول أيدي الطلاب. واستفدنا إلى جانب عناوين نهج البلاغه من الرموز (ح - ط - ك) التى تشير إلى «الحكم والخطب والكتب».

٧- ذكرنا فهارس جميع المصادر والمراجع التى اعتمدنا عليها فى التعاليق مع مشخصات الطبع ليتمكن الأساتذه والطلاب الكرام من المراجعه.

٨- الباب الأول من الكتاب بعد التدريس فى سنه دراسيه واحده بقم المقدسه وبعض الميدين ، وإرسال النظرات من جانب الأساتذه الأعزاء ، جدد فيه النظر وطبع طبعه منقحه مزیده.

وفى الختام : نرجو من جميع الأساتذه الكرام وأصحاب الرأى والفكر أن يرشدونا بأرائهم القيمه إذا وجدوا فيه نقصاً طغى به القلم ، أو نشأ من الخطأ والنسيان ، حتى يصحح فى الطبعات الآتيه إن شاء الله تعالى.

ويمكن أن ترسلونا باقتراحاتكم على العنوان التالى :

قم - المدرسه العلميه المعصوميه

«لجنه تأليف كتاب مغنى الأديب»

ص: ٦

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على إفضاله ، والصلاه والسلام على سيدنا محمّد وآله ، فإن أولى ما تقترحه القرائح ، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ، ويتضح به معنى حديث نبيّه المرسل والأئمه الاثنى عشر ، فإنهما الوسيله إلى السعاده الأبدية ، والذريعه إلى تحصيل المصالح الدينيه والدينيه ، وأصل ذلك علم الإعراب الهادى إلى صوب الصواب .

ومن أجل ما صنّف فيه قدراً وأحسنه وقعاً وأعمه نفعاً ، كتاب «مغنى اللبيب عن كتب الأعراب» الذى تشدّ الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه ، لكنه مع ذلك كله لا يخلو من تطويل يوجب الملل وتكرار يعقب السأم وإيراد أشعار ينافيها العفاف ، وقد منّ الله تعالى علينا بتلخيصه وتهذيبه وتزيينه ببعض الشواهد الروائيه من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) و الأئمه الهداه (عليهم السلام) ، والأمثله الشعريه فى مدحهم وورثاتهم ، فسّميناها بـ «مغنى الأديب» وهو منحصر فى ثمانيه أبواب :

الباب الأول : فى تفسير المفردات وذكر أحكامها .

ص : ٧

الباب الثاني : فى تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث : فى ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.

الباب الرابع : فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس : فى ذكر الأوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس : فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع : فى كيفية الإعراب.

الباب الثامن : فى ذكر أمور كليه يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية.

ص: ٨

الباب الأول : فى تفسير المفردات و ذكر أحكامها

إشاره

والمراد بالمفردات ، الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف .
وربما ذُكرت أسماء غير تلك وأفعال ، لمسيب الحاجه إلى شرحها .
وقد رُتبت على حروف المعجم ، ليسهل تناولها .

حرف الهمزه

الهمزه المفردة

إشاره

تأتى على وجهين :

الأول : أن تكون حرفاً يُنادى به القريب

كقول هند بنت أئاثه :

١- أفاطم فاصبرى فلقد أصابتْ**ريزيتك التهانم والنجودا (١)

ص : ٩

١- الطبقات الكبرى : ٢ / ٣٣١ .

ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط وأن الذي للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

الثانى : أن تكون للاستفهام

وحقيقته طلب الفهم ، كقوله تعالى : (فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّا لَنَا أَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ) (الشعراء / ٤١).

وقد أجزى الوجهان فى قراءه الحرميين وحمزه : (أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ) (الزّمر / ٩).

وكون الهمزه فيه للتداء هو قول الفراء. ويَعِيدُه أنه ليس فى التنزيل نداء بغير «يا» ويقرّبه سلامته من دعوى المجاز ، إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثره الحذف ، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أى : المخاطب بقوله تعالى : (تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا) (الزّمر / ٨) فحذف شيان (١) : معادل الهمزه والخبر.

ولك أن تقول : لاجاهه إلى تقدير معادل فى الآيه ، لصحه تقدير الخبر بنحو (٢) : «كمن ليس كذلك» وقد قالوا فى قوله تعالى : (أَقْمِنُ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) (الرعد / ٣٣) : إنّ التقدير : «كمن ليس كذلك» أو «لم يوحّدوه» ويكون (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) (الرعد / ٣٣) ، معطوفاً على الخبر على التقدير الثانى .

والهمزه أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصّت بأحكام :

الأول : جواز حذفها سواء تقدّمت على «أم» كقول امرؤ القيس :

ص : ١٠

١- بل ثلاثه أشياء : الخبر ومعادل الهمزه وهو «أم» على ما صرح به ابن هشام فى بحثها ، ومعادل مدخول الهمزه وهو ما دخلت عليه «أم». فتأمل .

٢- قال الزمخشري : تقديره : أمن هو قانت كغيره. وذهب الزجاج إلى مثله. الكشاف : ٤ / ١١٦ ، معانى القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٤٧.

٢- تَرَوْحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ***وماذا عليكَ بأن تنتظر (١)

أم لم تتقدمها كقول الكميت في مدح أهل البيت :

٣- طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ***ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟ (٢)

والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى : (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ) (الشعراء / ٢٢) وقوله تعالى : (هَذَا رَبِّي) (الأنعام / ٧٤ - ٧٨) في المواضع الثلاثة (٣).

والمحققون على أنه خبر ، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ، فيحكي كلامه ثم يكرّ عليه بالإبطال بالحجّه.

الثاني : أنها ترد لطلب التصوّر نحو قوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبٍ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعِدُونَ) (الأنبياء / ١٠٩) ولطلب التصديق ، نحو قول حسان :

٤- أَيَذْهَبُ مَدْحِيوَالْمَحْبِينِ ضَائِعًا***وما المدح في ذات الإله بضائع (٤)

و «هل» مختصّه بطلب التصديق ، نحو : (هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ) (طه / ١٢٠).

وبقيته الأدوات مختصّه بطلب التصوّر ، نحو : (مَتَى نَصْرُ اللَّهِ) (البقره / ٢١٤)

ص: ١١

١- اللباب : ٣١٧.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٣٤.

٣- (وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السماوات والارض وليكون من الموقنين. فلما جنّ عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربّي فلما أفل قال لا أحبّ الافلين. فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربّي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربّي لأكوننّ من القوم الضّالين. فلما رأى الشمس بازغها قال هذا ربّي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إني برىء مما تشركون) (الأنعام / ٧٥ - ٧٨).

٤- الغدير : ٢ / ٥٨. وفي المصدر «ضايعاً وبضايع» والصحيح : ما أثبتناه ، للقاعده.

(مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا) (يس ٥٢).

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم ، وعلى النفي نحو قوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) (العلق ١٤) وقول حسان في مدح أمير المؤمنين (عليه السلام) :

٥- أَلَسْتَ أَخَاهُ فِي الْهَدَىٰ وَوَصِيَّهُ* * * وَأَعْلَمُ فِهْرَ الْكِتَابِ وَبِالسَّنَنِ؟ (١)

ذكره بعضهم ، وهو منتقض بـ «أم» فإنها تشاركها في ذلك ، تقول : «أقام زيد أم لم يقم؟» (٢).

الرابع : تمام التصدير بدليلين :

أولهما : أنها لا تذكر بعد «أم» التي للإضراب كما يذكر غيرها ، نحو : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورَ) (الرعد ١٦).

ثانيهما : أنها إذا كانت في جملة معطوفه بالواو أو بالفاء أو بـ «ثم» قدمت على العاطف ، نحو : (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (الأعراف ١٨٥) (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (يوسف ١٠٩) (أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) (يونس ٥١) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفه ، نحو قوله تعالى : (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ) (آل عمران ١٠١) (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) (التكوير ٢٦) والبيت المنسوب إلى الإمام

ص: ١٢

١- الغدير : ٢ / ٤٣ ، وفهر قبيله ، وهى أصل قريش وهو فھر بن غالب بن النضر بن كنانه وقريش كلهم ينسبون إليه - لسان العرب ، ماده فھر.

٢- قال الشمني : يمكن أن يقال : مراد ذلك البعض أنّ الهمزة تدخل على الإثبات وعلى النفي دون باقى الالفاظ الموضوعه للاستفهام فلا ترد عليه «أم» لأنها ليست موضوعه للاستفهام ، وإن كانت لا تفارقه فى الغالب. المنصف من الكلام : ٣٠.

على بن الحسين (عليهما السلام) :

٦- أتحرقنى بالنار يا غايه المنى***فأين رجائي ثم أين محبتي (١)

هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعه - أولهم الزمخشري - فزعموا أنّ الهمزه فى تلك المواضع فى محلّها الأصلي ، وأنّ العطف على جملة مقدّره بينها وبين العاطف ، فيقولون : التقدير فى «أفلم يسيروا...» : أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض؟ ويضعف قولهم ما فيه من التكلّف ، لدعوى حذف الجملة.

وقد جزم الزمخشري فى مواضع بما يقوله الجمهور ، منها : قوله فى (أفأمن أهيل القرى) (الأعراف / ٩٧) : إنّ عطف على (فأخذناهم بعتّه) (الأعراف / ٩٥).

فصل

قد تخرج الهمزه عن الاستفهام الحقيقى فتستعمل فى ثمانية معان :

الأول : التسويه ، وربّما توهم أن المراد بها الهمزه الواقعه بعد كلمه «سواء» بخصوصها ، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالى» ونحوه.

والضابط : أنّها الهمزه الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو قوله تعالى : (سواءٌ عليهم أشتغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) (المنافقون / ٦) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «والله ما يبالى ابن أبى طالب أوقع على الموت أم وقع الموت عليه» (٢).

ص : ١٣

١- بحار الأنوار : ٤٦ / ٨١ .

٢- بحار الأنوار : ٧١ / ٢٦٣ .

الثانى : الإنكار الإبطالى ، وهذه تقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وأن مدّعيه كاذب ، نحو : (أَفَأَصِيْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ) (الإسراء ٤٠/).

ومنه : قول فاطمه الزهراء (عليها السلام) فى الاحتجاج على فذك : «أفى كتاب الله أن ترث أباك ولا أرث أبى؟» (١).

ومن جهه إفاده هذه الهمزه نفى ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً ، لأن نفى النفى يستلزم الإثبات ، ومنه : قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (الزمر ٣٦/) أى : الله كاف عبده.

الثالث : الإنكار التوبيخى ، فيقتضى أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله ملوم ، نحو قوله تعالى : (أَفِكَأَ آلَهُ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ) (الصفات/٨٦) وقول أبى طالب (عليه السلام) :

٧- أتبعون قتلاً للنبي محمد؟**خصصتم على شؤم بطول أثم (٢)

الرابع : التقرير ، ومعناه : حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه ، نحو : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّي إِلَهَيْنِ) (المائدة ١١٦).

ويجب أن يليها الشىء الذى تُقرّره به ، تقول فى التقرير بالفعل : أضربت زيداً؟ وبالفاعل : أنت ضربت زيداً؟ وبالمفعول : أزيداً ضربت؟ كما يجب ذلك فى المستفهم عنه (٣).

وقوله تعالى : (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَتْنَا) (الأنبياء ٦٢/) محتمل لإرادته

ص: ١٤

١- بلاغات النساء : ١٤.

٢- ديوان شيخ الأباطح أبى طالب عليه السلام : ٣٥.

٣- ذهب جماعه إلى أن ذلك أحسن فيهما. راجع المنصف : ٣٥ وتحفه الغريب : ٣٦ وحاشيه الأمير : ١٧ وحاشيه الدسوقى : ١ / ١٥.

الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادته التقرير بأن يكونوا قد علموا.

الخامس : النهكُم ، نحو : (أَصْلُوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَنْتَرِكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا) (هود / ٨٧).

السادس : الأمر ، نحو : (قُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ) (آل عمران / ٢٠) أى : أسلموا.

السابع : التعجب ، نحو : (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) (الفرقان / ٤٥).

الثامن : الاستبطاء ، نحو : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ) (الحديد / ١٦).

تنبيه

قد تقع الهمزة فعلاً وذلك أنهم يقولون : «وأى» بمعنى «وعيد» ومضارعه «يئى» بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسره ، والأمر منه «إه» بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت فى الوقف.

(أ)

حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع لم يذكره سيبويه ، وذكره غيره.

* * *

(أجل)

حرف جواب مثل : «نعم» فتكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر

ص : ١٥

و وعداً للطالب فتقع بعد نحو : «قام زيد» و «أقام زيد» و «اضرب زيدا».

(إذ)

أشاره

على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون اسماً للزمن الماضي

ولها أربعة استعمالات :

أحدها : أن تكون ظرفاً وهو الغالب ، نحو : (فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (التوبه / ٤٠).

الثاني : أن تكون مفعولاً به ، نحو : (وَإِذْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ إِذْ لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ) (الأعراف / ٨٦).

والغالب على المذكوره في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير «أذكر» نحو : (وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ) (البقره / ٥٠).

وبعض المعربين يقول في ذلك : إنه ظرف لـ - «أذكر» محذوفاً.

وهذا وَهَم فاحش ، لاقتضاه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

الثالث : أن تكون بدلاً من المفعول ، نحو : (وَإِذْ كُتِبَ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمُ إِذِ اتَّيَبَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا) (مريم / ١٦) فـ «إذ» بدل اشتمال من مريم.

الرابع : أن تكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه ، نحو : «يومئذ وحينئذ» أو غير صالح له ، نحو : (رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا) (آل عمران / ٨).

وزعم الجمهور أن «إذ» لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها ، وأنها في نحو : (وَإِذْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ إِذْ لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) (الأعراف / ٨٦) ظرف لمفعول محذوف ، أي : واذكروا نعمه الله عليكم إذ كنتم قليلاً ، وفي نحو : «إذ انتبذت» ظرف لمضاف إلى المفعول محذوف ،

ص : ١٦

أى : واذكر قصه مريم.

ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول فى (وَإِذْ كَرَّمَا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً) (آل عمران ١٠٣).

الوجه الثانى : أن تكون اسماً للزمن المستقبل

نحو : (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) (الزلزله ٤).

والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون الآيه من باب (وَنُقِخَ فى الصُّورِ) (الكهف ٩٩) أى : من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزله ما قد وقع.

الوجه الثالث : أن تكون للتعليل

نحو : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فى الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) (الزخرف ٣٩) أى : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب ، لأجل ظلمكم فى الدنيا.

وهل هذه حرف بمنزله لام العله أو ظرف والتعليل مستفاد من قوه الكلام لامن اللفظ ، فإنه إذا قيل : «ضربته إذ أساء» وأريد بـ «إذ» الوقت ، اقتضى ظاهر الحال أن الإساءه سبب الضرب؟ قولان.

ويرد على الثانى : أنه لو قيل : لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الا اشتراك فى العذاب ، لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمنى الفعلين ، وأن «إذ» لا تبدل من اليوم؛ لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفاً لـ «ينفع» ؛ لأنه لا يعمل فى ظرفين ولا لـ «مشترون» ؛ لأن معمول خبر الأحراف الخمسه لا يتقدم عليها ولأن معمول الضيله لا يتقدم على الموصول ولأن اشتراكهم فى الآخره لا فى زمن ظلمهم.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم. قال أبو الفتح : راجعت أبا على مراراً فى قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) مستشكلاً إبدال «إذ» من «اليوم» فأخر ما تحصّل منه : أن الدنيا والآخره متصلتان ، وأنهما فى حكم الله تعالى سواء فكأن «اليوم» ماض أو كأن «إذ» مستقبليه. انتهى.

وقيل : المعنى : إذ ثبت ظلمكم . وقيل : التقدير : بعد إذ ظلمتم . وعليهما أيضاً ف «إذ» بدل من «اليوم» .

الوجه الرابع : أن تكون للمفاجأه

نصّ على ذلك سيبويه ، وهى الواقعة بعد «بيناً» أو «بينما» كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وإنّ أهل الدنيا كركب بيناهم حلّوا ، إذ صاح بهم سائقهم فارتحلوا» (١) وقول الشاعر : (٢)

٧- فاستقدر الله خيراً وارضى به***فبينما العسر إذا دارت مياسير

وهل هى ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأه أو حرف توكيد أى : زائد؟ أقوال . وعلى القول بالظرفيه فقال ابن جنى : عاملها الفعل الذى بعدها ، لأنها غير مضافه إليه ، وعامل «بيناً أو بينما» محذوف يفسّره الفعل المذكور ، وقال الشلوين : «إذ» مضافه إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى «بيناً وبينما» لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فى ما قبله ، وإنما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام ، و «إذ» بدل منهما ، وقيل : العمل ما يلى «بين» بناء على أنها مكفوفه عن الإضافة إليه ، كما يعمل تالى اسم الشرط فيه ، وقيل : «بين» خبر لمحذوف ، وتقدير قولك : «بينما أنا قائم إذ جاء زيد» : بين أوقات قيامى مجيء زيد ، ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه ب «جاء زيد» ، وقيل : مبتدأ ، و «إذ» خبره ، والمعنى : حين أنا قائم حين جاء زيد .

مسأله : تلزم «إذ» الإضافة الى الجمل

تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة إمّا اسميه أو فعليه فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى أو

ص : ١٨

١- نهج البلاغه : ٤٠٧ / ١٢٧٩ .

٢- نسب إلى حرith بن جبله وعثير (عتير) بن لبيد العذرى وابن كثير بن عذره بن سعد بن تميم . شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٤٤

- ٢٤٦ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢ / ١٦٨ - ١٧٥ .

معنى فقط. وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: (إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) (التوبة / ٤٠).

وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبره له أنها أضيفت إلى المفرد ، كقول الاخطل :

٨- كانت منازل ألف عهدتهم*** إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخواناً (١)

«الألف» - بضم الهمزة - جمع «آلف» بالمد مثل : «كافر» و «كفار» ، و «نحن» و «ذاك» مبتدأ ان حذف خبراهما. فالتقدير : عهدتهم إخوانا إذ نحن متألفون ، إذ ذاك كائن ، ولا تكون «إذ» الثانية خبراً عن «نحن» ، لأنه زمان و «نحن» اسم عين ، بل هي ظرف للخبر المقدر ، و «إذ» الأولى ظرف ل «عهدتهم» ، و «دون» إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من «إخواناً» محذوفه ، أى : متصافين دون الناس ، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال؛ لتأخره ، ولا كونه اسم عين؛ لأن «دون» ظرف مكان لازمان (٢) ، والمشار إليه ب «ذاك» التجاور المفهوم من الكلام.

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ، ويعوض منها التثنية ، وتكسر الذال (٣) ،

ص: ١٩

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٤٨.

٢- هذا مبنى على أنّ «دون» حال ، والظاهر من قوله : «أو لحال من إخواناً محذوفه أى : متصافين دون الناس» كونه متعلقاً بمقدر هو حال.

٣- قال المحقق الرضى رحمه الله : الحق أن «إذ» إذا حذف المضاف إليه منه وأبدل منه التثنية في غير نحو : «يومئذ» جاز فتحه أيضاً ، ومنه قوله تعالى حاكياً : «فعلتها إذأ وأنا من الضالين» (الشعراء / ٢٠) أى : فعلتها إذ ربييتنى ، إذ لا معنى للجزاء هنا كما قيل فى «إذأ» : إنها للجواب. شرح الكافية : ٢ / ١٠٦ ونقل عن خالد : «إذا» لغة هذيل ، وغيرهم يقولون : «إذ» لسان العرب : مادّه أذذ.

لالتقاء الساكنين ، نحو : (يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ) (الروم / ٤ و ٥).

وزعم الأَخفش أن «إِذَا» في ذلك معربه لزوال افتقارها إلى الجملة وأن الكسره إعراب ، لأن اليوم مضاف إليها. ورد بأن بناءها لوضعها على حرفين وبأن الافتقار باق في المعنى كالموصول الذي تحذف صلته لدليل وبأن العوض ينزل منزله المعوض عنه فكأن المضاف إليه مذكور.

(إِذَا)

إشاره

على وجهين :

الوجه الأول : أن تكون للمفاجأه

فتختصّ بالجمال الاسميّه ، ولا- تحتاج لجواب ، ولاتقع في الابتداء ، ومعناها الحال باعتبار ما قبلها ، نحو : (فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (طه / ٢٠).

وهي حرف عند الأَخفش ، ويرجّحه قولهم : «خرجت فإذا إنّ زيداّ بالباب» بكسر «انّ» ؛ لأنّ «إنّ» لايعمل ما بعدها فيما قبلها ، وظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزّجاج. واختار الأوّل ابن مالك ، والثاني ابن عصفور ، والثالث الزمخشري ، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأه ، قال في قوله تعالى : (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) (الروم / ٢٥) : إن التقدير : إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. ولايعرف هذا لغيره ، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو : «خرجت فإذا زيد جالس». أو المقدر في نحو : «فإذا الأسد» أي : حاضر ، وإذا قدرّت أنها الخبر فعاملها «مستقر» أو «إستقر».

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلاّ مصرحاً به ، نحو : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الأنبياء / ٩٧)

ص : ٢٠

وإذا قيل: «خرجت فإذا الأسد» صح كونها عندالمبرد خبراً، أي: فبالحضره الأسد، ولم يصح عندالزجاج؛ لأن الزمان لا يخبر به عن الجثه، ولا عندالأخفش، لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، فإذا قلت: «فإذا القتال» صحت خبريتها عند غير الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيد جالس أو جالساً» فالرفع على الخبريه، و «إذا» نصب به، والنصب على الحاليه والخبر «إذا» إن قيل: بأنها مكان، وإلا فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدّرها خبراً عن الجثّه مع قولنا: إنها زمان إذا قدّرت حذف مضاف كأن تقدّر في نحو: «خرجت فإذا الأسد»: فإذا حضور الأسد.

الوجه الثاني: أن تكون لغير المفاجأه

و الغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمّنه معنى الشرط وتختصّ بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائيه، كقول الفرزدق في مدح الإمام على بن الحسين (عليهما السلام):

٩- إذا رأته قريش قال قائلها*** إلى مكارم هذا ينتهي الكرم (١)

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) (الروم / ٢٥).

ويكون الفعل بعدها ما ضيأ كثيراً كما تقدم وقال أميرالمؤمنين (عليه السلام): «إذا سألت فاسأل تفقّها ولا تسأل تعنّتا» (٢) ومضارعاً دون ذلك، كقول العباس بن مرداس في مدح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

١٠- ياخيرَ مَنْ رَكِبَ المطىّ ومن مَشى*** فوق التراب إذا تعدّ الأنفس (٣)

ص: ٢١

١- شرح شواهد المغنى: ٢ / ٧٣٣.

٢- غرر الحكم: ١ / ٣٢٣ باب «إذا».

٣- لسان العرب: مادّه أذذ.

وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب :

١١- والنفس راغبه إذا رَغِبَتْهَا***وإذا تُرِدُّ إلى قليل تَقْنَعُ (١)

وإنما دخلت الشرطيه على الاسم في نحو قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (الانشقاق ١) وقول خزيمه بن ثابت :

١٢- إذا نحن بايعنا علياً فحسبنا***أبو حسن مما تخاف من الفتن (٢)

؛ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطه التفسير ، لامبتداً ، خلافاً للأخفش.

ولانعمل «إذا» الجزم (٣) إلا في الضروره ، كقول أعشى همدان :

١٣- وإذا تُصِيبُكَ من الحوادث نكبه***فاصبر ، فكل مصيبه ستكشِف (٤)

تنبيه : خروج «إذا» عن الظرفيه و الاستقبال و معنى الشرط

قيل : قد تخرج عن كل من الظرفيه و الاستقبال و معنى الشرط.

أمّا الأول ، فزعمه أبو الحسن في قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا) (الزمر ٧١) حيث قال : إن «إذا» جَزَبِ «حَتَّى».

وزعم أبو الفتح في (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَهُ

ص: ٢٢

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٦٢.

٢- أعيان الشيعة : ١ / ٤٤٤.

٣- لا- يقال : إنها عملت الجزم في قوله تعالى : «والليل إذا يسر» مع خروجها من الشرطيه ، ففيها أولى لاقضاء الشرطيه الجزم أكثر من غيرها ، إذ يقال : إنها ليست في الآيه جازمه ، وحذف اللام في «يسر» ليس للجزم بل تحذف عنها بالكسره. قال الزمخشري : ويا «يسر» تحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسره. الكشاف : ٤ / ٧٤٦.

٤- اللباب : ٢٨.

رافعه ، إذا رُجَّت الأرض رَجًّا (الواقعه / ١ - ٤) فيمن نصب «خافضه رافعه» أن «إذا» الأولى مبتدأ والثانيه خبر والمنصوبين حالان ، وكذا جمله ليس ومعموليهما ، والمعنى : وقت وقوع الواقعه خافضه لقوم رافعه لآخرين هو وقت رج الأرض .

وأنكر الجمهور خروجها عن الظرفيه وقالوا : إن «حتى» فى الآيه الأولى حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها وأما «إذا وقعت الواقعه» فـ «إذا» الثانيه بدل من الأولى ، والأولى ظرف وجوابها محذوف ، لفهم المعنى ، وحسبانه طول الكلام ، وتقديره بعد «إذا» الثانيه ، أى : انقسمتم أقساماً وكنتم أزواجاً ثلاثه .

وأما الثاني : فعلى وجهين :

أحدهما : أن تجيء للماضى ، كقوله تعالى : (وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ) (التوبه / ٩٢) .

والثانى : أن تجيء للحال ، وذلك بعد القسم ، كقوله تعالى : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (الليل / ١) قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتى؛ لأن قسم الله سبحانه قديم (١). ولا لكون محذوف هو حال من «الليل»؛ لأن الحال والاستقبال متناحيان ، وإذا بطل هذان

ص: ٢٣

١- الحكم بقدم كلام الله تعالى فى هذه العبارة وما بعدها مخالف لمذهب الإماميه قال الامام الصادق عليه السلام : «الكلام محدث ، كان الله عز وجل وليس بمتكلم ثم أحدث الكلام» بحار الأنوار : ٤ / ١٥٠ . راجع لتحقيق البحث نفس المصدر وكشف المراد : ٢٨٩ ومنهاج البراعه : ١٠ / ٢٦٣ .

الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما ، على أن المراد به الحال. انتهى.

والصحيح : أنه لا يصح التعليق بـ «أقسم» الإنشائي؛ لأنّ القديم لا- زمان له ، لا حال ولا غيره ، بل هو سابق على الزمان ، وأنه لا يمتنع التعليق بـ «كائناً» مع بقاء «إذا» على الاستقبال ، بدليل صحه مجيء الحال المقدره باتفاق ، كـ «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» أى : مقدراً الصيد به غداً ، كذا يقدرّون ، وأوضح منه أن يقال : مريداً به الصيد غداً ، كما فسّر «قمتم» فى (إذا قمتم إلى الصلاه) (المائده ٦/٦) بـ «أردتم».

وأما الثالث : فمثاله قوله تعالى : (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) (الشورى ٣٧/٣٧) فـ «إذا» فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطيه والجمله الاسميه جواباً ، لاقرنت بالفاء.

وقول بعضهم : إنه على إضمار الفاء ، مردود بأنها لا تحذف إلاّ ضروره.

وقول آخر : إنّ الضمير توكيد لا مبتدأ وإنّ ما بعده الجواب ، ظاهر التعسف.

وقول آخر : إنّ جوابها محذوف مدلول عليه بالجمله بعدها ، تكلف من غير ضروره.

ومن ذلك «إذا» التى بعد القسم ، نحو : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (الليل ١/١) ، إذ لو كانت شرطيه كان ما قبلها جواباً فى المعنى ، فيكون التقدير : إذا يغشى الليل أقسمت وهذا ممتنع؛ لوجهين : أحدهما : أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق ؛ لأنّ الإنشاء إيقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه. والثانى : أن الجواب خبرى ، فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتهما.

مسأله : فى ناصب «إذا» الشرطيه

فى ناصب «إذا» الشرطيه مذهبان :

أحدهما : أنه شرطها وهو قول المحققين ، فتكون بمنزله «متى وحيثما وأيان».

وقول أبى البقاء : إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، غير وارد؛ لأن «إذا» عند هؤلاء غير مضافه كما يقوله الجميع إذا جزمت.

والثانى : أنه ما فى جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين.

ويرد عليهم أمور :

أحدها : أن الشرط والجزاء عباره عن جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحده؛ لأن الظرف عندهم من جمله الجواب ، والمعمول داخل فى جمله عامله.

الثانى : أنه يلزمهم فى نحو : «إذا جئتنى اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل «أكرمتك» فى ظرفين متضادين ، وذلك باطل عقلاً ؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه فى زمانين وقصداً ، إذ المراد وقوع الإكرام فى الغد لا فى اليوم.

فإن قلت : فما ناصب «اليوم» على القول الأول ، وكيف يعمل العامل الواحد فى ظرفى زمان؟ قلنا : لم يتضادا كما فى الوجه السابق ، وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر ، نحو : «آتيك يوم الجمعة سحر» وليس بدلاً؛ لجواز «سير عليه يوم الجمعة سحر» برفع الأول ونصب الثانى ، نص عليه سيويه وأنشد الفرزدق :

ص : ٢٥

١٤- متى تردن يوماً سفار تجد بها***أديهم يرمى المستجيز المعورا (١)

ف «يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من «متى» ؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط ولهذا يمتنع في «اليوم» في المثال أن يكون بدلاً من «إذا» ويمتنع أن يكون ظرفاً لـ «تجد» ؛ لثلا ينفصل «ترد» من معموله وهو «سفار» بالأجنبي فتعين أنه ظرف ثانٍ لـ «ترد».

الثالث : أن الجواب ورد مقروناً بـ «إذا» الفجائية ، نحو : (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) (الروم / ٢٥) وبالحرف الناسخ ، نحو : «إِذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ فَإِنِّي أَكْرُمُكَ» وكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وورد أيضاً والصالح فيه للعمل صفة ، كقوله تعالى : (فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكِ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ) (المدثر / ٨ و ٩) ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف.

(إِذَا)

أداه شرط ، تجزم فعلين ، نحو قوله (٢) :

١٥- وَإِنَّكَ إِذَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ***بِهِ تُلْفِ مِنْ إِيَّاهِ تَأْمُرُ آتِيَا

وهي حرف عند سيبويه بمنزله «إن» الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي ، وعملها الجزم قليل لا ضروره؛ خلافاً لبعضهم.

(إِذَا)

إشاره

فيها مسائل :

ص: ٢٦

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٨٥.

٢- لم يسمّ قائله. شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٦٧.

المسألة الأولى : فى نوعها

قال الجمهور : هى حرف. وقيل : اسم. والأصل فى «إِذَا أكرمَكَ» : إِذَا جئتني أكرمَكَ ، ثم حذفت الجملة ، وعوض التنوين منها ، وأضمرت «أن» (١). وعلى القول الأول فالصحيح : أنها بسيطة ، لا مركبة من «إذ» و «أن» وعلى البساطة فالصحيح : أنها الناصبه ، لا «أن» مضمرة بعدها.

المسألة الثانية : فى معناها

قال سيبويه : معناها : الجواب و الجزاء. فقال الشلوين : فى كل موضع. وقال أبو على الفارسي : فى الأكثر وقد تتمخض للجواب بدليل أنه يقال لك : أحبك ، فتقول : إِذَا أَظنَّكَ صادقاً ، إذ لا مجازاه هنا ضروره. انتهى كلامه.

والأكثر أن تكون جواباً لـ «إن» أو «لو» ظاهرين أو مقدرتين.

فالأول : كقول كثير عزة :

١٦- لئن عادلى عبدالعزيز بمثلها***وأمكنى منها إذا لا أقيلها (٢)

وقوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ) (الإسراء / ١٠٠).

والثانى : كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، حين سمع رجلاً يقول : «اللَّهُمَّ آتني ما توتى عبادك الصالحين» : «إِذَا يُعْقَر جوادك وتُهراق مُهجتك فى سبيل الله» (٣). وقال الله تبارك وتعالى : (ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وما كان معه مِنْ إله ، إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إله

ص : ٢٧

١- قال المحقق الرضى : والذى يلوح لى فى إذا ويغلب فى ظنى ، أن أصله إذ حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة. شرح الكافية : ٢ / ٣٣٥.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٦٣.

٣- كتر العمال : ٤ / ح ١١٣٣٥.

بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ (المؤمنون ٩١).

المسألة الثالثة : في لفظها عند الوقف عليها

و الصحيح : أنّ نونها تبدل ألفاً ، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب.

وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها كنون «لن وأن» رُوي عن المازني والمبرد.

ويبتنى على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنون.

وعن الفراء : إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون ؛ للفرق بينها وبين «إذا» وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة : في عملها

و هو نصب المضارع ، بشرط تصديرها ، واستقباله ، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بـ «لا» النافية ، يقال : آتيك ، فتقول : «إذا أكرمك» ولو قلت : أنا إذا قلت : «أكرمك» بالرفع ؛ لفوات التصدير.

ولو قيل لك : أحبك فقلت : «إذا أظنك صادقاً» رفعت ؛ لأنه حال.

ولو قلت : إذا يا عبدالله قلت : «أكرمك» بالرفع ؛ للفصل بغير ما ذكرنا.

تنبيه : في وقوع «إذا» بعد الواو أو الفاء

قال جماعة من النحويين : إذا وقعت «إذا» بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان ، نحو : (وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً) (الإسراء ٧٦) وقرئ شاذاً بالنصب (١).

والتحقيق أنه إذا قيل : «إن تررني أزرک وإذا أحسن إليك» فإن قدرت

ص : ٢٨

العطف على الجواب جزمت وبطل عمل «إذاً»؛ لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب؛ لتقدم العاطف.

وقيل : يتعين النصب ، إذ ما بعدها مستأنف؛ لأنَّ المعطوف على الأول أول.

(أل)

أشاره

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذى» و فروعه

وهي الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «لعن الله الأمرين بالمعروف التاركين له ، والناهين عن المنكر العاملين به» (١).

قيل : والصفات المشبهه ، وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهه للثبوت فلا تُؤوَّل بالفعل (٢) ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصوله باتفاق.

وربما وصلت بظرف ، أو بجمله اسميه ، أو فعليه فعلها مضارع.

فالأوّل : كقوله (٣) :

١٧- من لا يزال شاكراً على المَعَه**فَهُوَ حَرٌ بعيشه ذاتِ سعه

والثاني : كقوله (٤) :

١٨- من القوم الرسولُ اللهُ منهم**لهم دانت رقابُ بنى معدّ

ص: ٢٩

١- نهج البلاغه : ط ١٢٩ / ٤٠١.

٢- صرّح بموصوليتها ابن هشام في شرح قطر الندى باب النكره والمعرفه / ١٠٢.

٣- لم يسمّ قائله ، شرح شواهد المغنى : ١ / ١٦١.

٤- لم يسمّ قائله ، شرح شواهد المغنى : ١ / ١٦١.

والثالث : كقول الفرزدق :

١٩- ما أنتِ بِالْحَكَمِ التُّرَضِيِّ حَكُومَتُهُ**ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجَدَل (١)

والجميع خاص بالشعر ، خلافاً للأخفش وابن مالك فى الأخير.

الثانى : أن تكون حرف تعريف

و هى نوعان : عهديه وجنسيه ، وكلّ منهما ثلاثه أقسام :

فالعهديه : إمّا أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً ، نحو : (فيها مصباح ، المصباح فى زُجاجه ، الزُجاجه كأنها كوكبٌ دُرّى) (النور / ٣٥) وعبره هذه : أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها أو معهوداً ذهتياً ، نحو : (إذ يُبايعونك تحت الشجره) (الفتح / ١٨) أو معهوداً حضورياً ، نحو : (اليوم أكملت لكم دينكم) (المائده / ٣).

والجنسيه : إمّا لاستغراق الأفراد ، وهى التى تخلفها «كلّ» حقيقه ، نحو : (إنّ الإنسان لفي خسر إلاّ الذين آمنوا) (العصر / ٢ و ٣) أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهى التى تخلفها «كلّ» مجازاً ، نحو : «زيد الرجل علماً» أى : الكامل فى هذه الصفه ، أو لتعريف الماهيه ، وهى التى لا تخلفها «كلّ» لا حقيقه ولا مجازاً ، نحو قوله تعالى : (وجعلنا من الماء كلّ شىء حى) (الأنبياء / ٣٠) وقول الإمام الحسن المجتبى (عليه السلام) : «اللؤم ، أن لا تشكر النعمه» (٢).

وبعضهم يقول فى هذه : إنها لتعريف العهد ، فإنّ الأجناس أمورٌ معهوده فى الأذهان متميز بعضها عن بعض ، ويقسم المعهود إلى شخص و جنس .

ص : ٣٠

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ١ / ٢٩٢.

٢- تحف العقول ، كلمات الامام المجتبى عليه السلام : ١٦٨.

والفرق بين المعرّف بـ «أل» هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق ، وذلك لأنّ ذا الألف واللام يدلّ على الماهية بقيد حضورها في الذهن ، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الماهية ، لا باعتبار قيد.

الوجه الثالث : أن تكون زائده

و هي نوعان : لازمه ، وغير لازمه.

فالأولى : كالتى في الأسماء الموصولة على القول بأنّ تعريفها بالصله ، وكالواقعه في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كـ «اللآت والعزى» أو لارتجالها كـ «السّمؤال» أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كـ «البيت» للكعبه و «المدينه» لطّيبه (١). وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثانيه نوعان : كثيره واقعه في الفصيح ، وغيرها.

فالأولى : الداخله على علم منقول من مجرّد صالح لها مَلْمُوح أصله ، كـ «حارث وعيّاس» فتقول فيهما : «الحارث والعباس» ويتوقف هذا النوع على السّماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو : «محمّد وأحمد»؟.

والثانيه نوعان : واقعه في الشعر ، وواقعه في شذوذ من النثر.

فالأولى : كالداخله على قول الرشيد بن شهاب اليشكرى :

٢٠- رأيتك لَمّا أن عرفتَ وجوهنا***صددتَ وطبتَ النفسَ ياقيسَ عن عمرو (٢)

والثانيه : كالواقعه في قولهم : «ادخلوا الأوّل فالأوّل».

ص: ٣١

١- بسكون الياء.

٢- شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٢.

قال الكسائي في قول القائل (١):

٢١- فَإِنْ تَزْفَقِي يَا هِنْدُ فَالْرِفْقِ أَيْمَنُ *** وَإِنْ تَحْرَقِي يَا هِنْدُ فَالْحُرْقِ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ

ثَلَاثٌ ، وَمَنْ يَحْرَقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ

إن رفع «ثلاثاً» طلقت واحده؛ لأنه قال: «أنتِ طلاق» ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث. وإن نصبها طلقت ثلاثاً؛ لأن معناه: أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضه.

والصواب: أن كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحد، وأمياً الرفع فلائناً «أل» في الطلاق إمياً لاستغراق خصائص الأفراد وإمياً للعهد الذكرى، أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث. ولا تكون لاستغراق الأفراد؛ لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص، كما يقال: «الحيوان إنسان» وذلك باطل؛ إذ ليس كل حيوان إنساناً ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثاً.

فعلى العهديه يقع الثلاث، وعلى الجنسيه يقع واحده كما قال الكسائي، وأمياً النصب فلائناً محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثلاث؛ إذ المعنى فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة، ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في «عزيمه» وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث؛ لأن المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، وإنما يقع ما نواه.

هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر (٢)، وأما الذى

ص: ٣٢

١- قال البغدادي: لم أقف على قائل هذه الأبيات. شرح أبيات مغنى اللبيب: ١ / ٣٢٤.

٢- قال الشيخ الطوسى: إذا طلقها ثلاثاً بلفظ واحد وقعت واحده عند أكثر أصحابنا، وفيهم من قال: لا يقع شيئاً انتهى ملخصاً. كتاب الخلاف، الطلاق: ٢ / ٤٤٠.

أرادَه هذا الشاعر المعين فهو الثلاث؛ لقوله بعدُ :

فبينى بها أن كنت غير رفيقه***ومالامرى بعد الثلاث مقدّم

مسألة : نيابه «أل» عن الضمير المضاف إليه

أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين ، نيابه «أل» عن الضمير المضاف إليه. وخرّجوا على ذلك (وأما من خاف مقامَ ربِّه ونَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) (النازعات / ٤٠ و ٤١) و «مررت برجل حسن الوجه» و «ضرب زيد الظهر والبطن» إذا رفع «الوجه والظهر والبطن».

والمانعون يقدرون هي المأوى له ، والوجه منه والظهر والبطن منه فى الأمثله وقيد ابن مالك الجواز بغير الصله.

وأجاز الزمخشري نيابتها عن الظاهر وأبوشامه عن ضمير الحاضر.

والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

(ألا)

اشاره

على خمسه أوجه :

أحدها : التنبيه

فتدل على تحقق ما بعدها ، وتدخل على الجملتين ، كقوله تعالى : (ألا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء) (البقره / ١٣) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «ألا فما يصنع بالدنيا من خلق للآخرة؟» (١) ويقول المعربون فيها :

ص : ٣٣

حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها.

الثاني : التوبيخ والإنكار

كقوله (١) :

٢٣- ألا ارعواء لمن ولت شبيته***وآذنت بمشيب بعده هرم

الثالث : التمني

كقوله (٢) :

٢٤- ألا عُمر ولى مستطاع رجوعه***فيرأب ما أثأت يد الغفلات

ولهذا نصب «يرأب» ؛ لأنه جواب تمنّ مقرون بالفاء.

الرابع : الاستفهام عن النفي

نحو : «ألا اصطبار؟»

وهذه الأقسام الثلاثة مختصه بالدخول على الجملة الاسمية ، وتعمل عمل «لا» التبرئة ، ولكن تختصّ التي للتمنى بأنها لاخبر لها لفظاً ولا- تقديرأ ، وبأنها لايجوز مراعاة محلها مع اسمها ، وأنها لايجوز إلغاؤها ولو تكررت ، أما الأول فلأنها بمعنى «أتمنى» و «أتمنى» لا خبر له. وأما الآخران فلأنها بمنزلة «ليت» وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه. وعلى هذا فيكون قوله فى البيت : «مستطاع رجوعه» مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير ، والجملة صفة ثانية على اللفظ ، ولا-يكون «مستطاع» خبراً أو نعتاً على المحل و «رجوعه» مرفوع به عليهما؛ لما بينا.

الخامس : العرض والتحضيض

(٣) ومعناها طلب الشيء ولكن العرض

ص: ٣٤

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢١٢ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢ / ٩٢ ، لم يسمّ قائله.

٢- لم يسمّ قائله ، شرح شواهد المغنى : ١ / ٢١٣.

٣- ذهب جماعه من النحويين إلى أن الثانى والثالث والرابع من أوجه ألا- مركبه من الهمزه ولا- ، والخامس أيضاً مركب عند بعض مع أن البحث فى البسائط والمفردات ، والقول بأنها صارت مفردة بعد التركيب فيه ما لا يخفى ، وأما الأول فقال الأكثرون

: إنه بسيط ، وقيل : مركب. راجع لتحقيق البحث أوضح المسالك : ١ / ٢٩١ - ٢٩٤ والتصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٦
وحاشيه الصبان : ٢ / ١٧ والنحو الوافي : ١ / ٦٤٢ و ٦٤٤.

طلب بلين والتحضيض طلب بحث.

وتختص «ألا» هذه بالفعل، نحو: (فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ) (الذاريات / ٢٤ و ٢٧). (أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ) (التوبة / ١٣).

(ألا) (١)

حرف تحضيض (٢)، مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض.

تنبيه

ليس من أمثله «ألا» التي في (إِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ) (النمل / ٣٠ و ٣١) بل هذه كلمتان: «أن» الناصبه و «لا» النافية، أو «أن» المفسره و «لا» الناهيه.

ص: ٣٥

١- ذكر ابن هشام في المغنى أدوات التحضيض إلّا «هلا» ولعلّ سرّه أن «ألا» أصله «هلا» والبحث عن أحدهما يغنى عن الآخر، ويحتمل أنه اكتفى بذكر مثاله في مبحث ألا.

٢- ذكر جماعه ل «ألا» معنى التوبيخ والتحضيض، والفرق بينهما: أن التوبيخ هو اللوم على ترك الفعل في الماضي والتحضيض هو الحضّ على الفعل والطلب له في المستقبل، ولم يذكر ابن هشام في المغنى لفظ «التوبيخ» هنا وذكره في «لولا» ولعل السرفيه أنه لم يرتضه ويحتمل أنه يعتقد أن «ألا» إذا دخلت على الماضي كانت توبيخاً على ترك الفعل في الماضي وتحضيضاً على فعل مثله في المستقبل وإذا دخلت على المستقبل كانت للحضّ على الفعل وعليه فلا يفارق «ألا» التوبيخيه التحضيض، فالتعبير بالتحضيض دون التوبيخ لا يخلو من وجه. فافهم.

٣- (قالت يا أيها الملأوا إني ألقى إلى كتاب كريم إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ وَأَتُونِي مسلمين) (النمل / ٢٩ - ٣١).

على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون للاستثناء

نحو قوله تعالى : (فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) (البقره ٢٤٩) وقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «وتقيهم طوارق الليل والنهار إلا- طارقاً يطرق بخير» (١) وانتصاب ما بعدها في المثالين ونحوهما بها على الصحيح ونحو : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (النساء ٦٤) وارتفاع ما بعدها في هذه الآيه ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و «إلا» حرف عطف عند الكوفيين ، وهي عندهم بمنزله «لا» العاطفه في أنّ ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفى بعد إيجاب وهذا موجب بعد نفي.

الثاني : أن تكون بمنزله «غير»

فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكر : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (الأنبياء ٢٢).

فلا يجوز في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى ، إذ التقدير حينئذ : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد ، ولا من جهة اللفظ ؛ لأنّ «آلهة» جمع منكر في الإثبات فلا عموم له ، فلا يصح الاستثناء منه ، فلو قلت : «قام رجال إلا زيدا» لم يصح اتفاقاً.

ولمّا لم يجز ذلك ، دلّ على أنّ الصّواب كون «إلا» وما بعدها صفة.

ومثال المعرف الشبيه بالمنكر : قول ذى الرّمه :

ص: ٣٦

٢٥- أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ *** قليل بها الأصواتُ إلا بُعْماها (١)

فإن تعريف «الأصوات» تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع: قوله (٢):

٢٦- وكلّ أخ مفارقة أخوه *** لعمر أبيك إلا الفرقدان

مسألان

الأولى: أن الوصف بـ «إلا» وما بعدها على قسمين:

أحدهما: أن يطابق ما بعد «إلا» موصوفها في الأفراد أو غيره، فالوصف مخصّص، كالبيت المتقدم؛ إذ المعنى حينئذ: كل أخوين موصوفين بأنهما غير الفرقدين.

ثانيهما: أن يخالفه، فالوصف مؤكّد، نحو: «له عندي عشرة إلا درهم»؛ لأنّ المعنى عشرة موصوفه بأنها غير درهم، وكلّ عشرة فهي موصوفه بذلك. فالصفة هنا مؤكّده صالحة للإسقاط.

الثانية: تفارق «إلا» هذه «غيراً» من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: «جاءني إلا زيد» ويقال: «جاءني غير زيد».

ثانيهما: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فيجوز «عندي درهم إلا دانق»؛ لأنه يجوز «إلا دانقاً» ويمتنع «إلا جيداً»؛ لأنه يمتنع «إلا جيداً» ويجوز

ص: ٣٧

١- شرح شواهد المغنى: ١ / ٢١٨.

٢- نسب إلى حضرمي بن عامر وعمرو بن معديكرب. شرح شواهد المغنى: ١ / ٢١٦.

«درهم غير جيد» قاله جماعات.

وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (الأنبياء/٢٢).

وشرط ابن الحاجب في وقوع «إلا» صفة ، تعذر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله (١) :

٢٧- وكلّ أخ مفارقُه أخوه***لعمر أبيك إلا الفرقدان

الثالث : أن تكون عاطفه

بمنزله الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ، ذكره الأَخْفَش والفراء وأبو عبيده. وجعلوا منه قوله تعالى : (لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حُسْنًا بِعَدْوٍ سُوءٍ) (النمل / ١٠ و ١١) أى : ولا من ظلم ، وتأوله الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع : أن تكون زائده

قاله الأصمعي وابن جني ، وحمل عليه ابن مالك قول الشاعر (٢) :

٢٨- أرى الدهر إلا منجنونا بأهله***وما صاحب الحاجات إلا مُعذِّبا

وإنما المحفوظ «وما الدهر» ثم إن ثبت روايته فتخرج على أن «أرى» جواب لقسم مقدر ، وحذفت «لا» كحذفها في (تَالله تَفْتَوَا) (يوسف / ٨٥) ودلّ على ذلك الاستثناء المفرغ.

ص : ٣٨

١- تقدم برقم ٢٦.

٢- نُسب إلى بعض بني سعد. شرح شواهد المغنى : ١ / ٢١٩.

ليس من أقسام «إلا» التي في نحو: (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ) (التوبة / ٤٥) وإنما هذه كلمتان: «إن» الشرطية و «لا» النافية.

(إلى)

إشاره

حرف جر له ثمانية معان (١):

الأول: انتهاء الغايه

الزمانيه نحو: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) (البقره / ١٨٧).

والمكانيه ، نحو قوله تعالى: (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) (الإسراء / ١).

وقول عبدالله بن الزبير الأسدي :

٢٩- إذا كنت لا تدرين ما الموت فانظري***إلى هاني بالسوق وابن عقيل (٢)

وإذا دلّت قرينه على دخول ما بعدها ، نحو: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره» أو خروجه ، نحو: (ثم أتموا الصيام إلى الليل) عمل بها ، وإلا فقليل : يدخل إن كان من الجنس ، وقيل : يدخل مطلقاً ، وقيل : لا يدخل مطلقاً ، وهو الصحيح ؛ لأن الأكثر مع القرينه عدم الدخول ، فيجب الحمل عليه عند التردد.

الثاني: المعية

وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر ، وبه قال الكوفيون وجماعه من البصريين في (مَرِنُ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) (آل عمران / ٥٢) ولا يجوز «إلى زيد مال»

ص: ٣٩

١- أضاف ابن هشام معنى آخر وهو مجيئها بمعنى الفاء العاطفه - مغنى اللبيب ، حرف الفاء الأمر الثاني.

٢- أدب الطف : ١ / ١٤٣.

تريد مع زيد مال.

الثالث : التبيين

وهي المبيّنة لفاعليته مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجّب أو اسم تفضيل ، نحو قوله تعالى : (رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ) (يوسف / ٣٣) وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «يا أباذر ما من شيء أبغض إلى الله من الدنيا» (١).

الرابع : مرادفه اللام

نحو : (والأمرُ إليك) (النمل / ٣٣) ؛ وقيل : لانتهاه الغايه ، أى : منته إليك.

الخامس : موافقه «فى»

ذكره جماعه فى قول النابغه الذبياني :

٣٠- فلا تتركنى بالوعيد كأننى*** إلى الناس مطلى به القارُ أجرب (٢)

وقال ابن عصفور : هو على تضمين «مطلى» معنى «مُبغض» ، قال : ولو صح مجيء «إلى» بمعنى «فى» لجاز «زيد إلى الكوفه».

السادس : الابتداء

كقول ابن أحمر الباهلى :

٣١- تقولو قد عاليتُ بالكورِ فوقها***أيسقى فلا يروى إلى ابنُ أحمر (٣)

السابع : موافقه «عند»

وحمل عليه قوله تعالى : (ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ) (الحج / ٣٣).

الثامن : التوكيد

وهي الزائده ، أثبت ذلك الفراء ، مستدلاً بقراءه بعضهم فى (أفئده من الناس تهوى إليهم) (إبراهيم / ٣٧) بفتح الواو.

ص : ٤٠

١- تنبيه الخواطر : ٣٧٥.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٢٣.

وخرّجت على تضمين «تهوى» معنى «تميل» أو أنّ الأصل «تهوى» بالكسر ، فقلبت الكسره فتحه والياء ألفاً كما يقال في «رَضِيَّ» : «رَضًا» قاله ابن مالك.

وفيه نظر؛ لأنّ شرط هذه اللغه تحرّك الياء في الأصل.

تنبيه

مذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أنّ أحرف الجزم والنصب كذلك.

وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ ، كما قيل في (ولأصيّة لبتنكم في جُدوع النَّخْلِ) (طه / ٧١) : إنّ «في» ليست بمعنى «على» ولكن شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالّ في الشيء ، وإما على تضمين معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم «تهوى» في الآيه معنى «تميل» وإما على شذوذ إنابه كلمه عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب كلّه عند الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً ، ومذهبهم أقلّ تعسّفاً.

(أم)

إشارة

على أربعه أوجه :

أحدها : أن تكون متصله

إشارة

وهي منحصره في نوعين ، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزه التسويه ، نحو : (سواء عَلَيْنَا أجزعنا أم صَبَرْنَا) (إبراهيم / ٢١).

أو تتقدم عليها همزه يطلب بها وب «أم» التعيين ، نحو البيت المنسوب إلى الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) :

ص : ٤١

٣٢- فزادى قليل لا أراه مُبلغى***أللزداد أبكى أم لبعده مسافتى (١)

وإنما سميت فى النوعين متصله ، لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادلته؛ لمعادلتها للهمزه فى إفاده التسويه فى النوع الأول والاستفهام فى النوع الثانى.

ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها : أن الواقعه بعد همزه التسويه لا- تستحق جواباً؛ لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك؛ لأنّ الاستفهام معها على حقيقته (٢).

الثالث والرابع : أن الواقعه بعد همزه التسويه لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين كما تقدم ، و «أم» الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو : (أأنتم أشدّ خلقاً أم السّماء) (النازعات / ٢٧) وبين جملتين ليستافى تأويل المفردين ، نحو : (أأنتم تخلّقونه أم نحن الخالقون) (الواقع ٥٩).

مسائل

الأولى : أنّ «أم» المتصله التى تستحق الجواب إنّما تجاب بالتعيين ؛

ص : ٤٢

١- الصحيفه السجديه الجامعه : ٧٨٦.

٢- المراد بالاستفهام على حقيقته هنا ما يحتاج إلى جواب سواء كان حقيقياً أم مجازياً ؛ لاستشهادهم بقوله تعالى : «أأنتم أشدّ خلقاً أم السماء» (النازعات / ٢٧) وليس الانكار ، بمراد لما سيأتى من اختصاص الهمزه التى للإنكار بالمنقطعه. ومن قولنا : «ما يحتاج إلى جواب» يعرف الوجه فى التعبير بالاستفهام على حقيقته.

لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب : «زيد» أو قيل : «عمرو» ولا يقال : «لا» ولا «نعم».

الثانية : أن العطف بعد همزة التسويه بـ «أو» لم يجز قياساً ، والصواب : العطف بـ «أم» وبعد همزة الاستفهام جاز ، ويكون الجواب بـ «نعم» أو بـ «لا» وذلك أنه إذا قيل : «أزيد عندك أم عمرو؟» فالمعنى : أحدهما عندك؟ وإن أجتبت بالتعيين صح؛ لأنه جواب وزياده ، ويقال : «آلحسنُ أو الحسين (عليهما السلام) أفضل أم ابن الحنفيّة؟» فتعطف الأول بـ «أو» والثاني بـ «أم» ويجاب عندنا بقولك : أحدهما ، وعند الكيسانيه : بابن الحنفيه ، ولا يجوز أن تجيب بقولك : الحسن (عليه السلام) أو بقولك : الحسين (عليه السلام)؛ لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن (عليه السلام) وابن الحنفيه ولا من الحسين (عليه السلام) وابن الحنفيه ، وإنما جعل واحداً منهما لا بعينه قريباً لابن الحنفيه ، فكأنه قال : «أحدهما أفضل أم ابن الحنفيه؟».

الثالثة : أنه سمع حذف «أم» المتصله ومعطوفها ، نحو : (أَمَنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ) (الزّمر ٩) تقديره : خير أم هذا الكافر؟ وفيه بحث كما مرّ.

وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها ، فقال في قوله تعالى : (أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ) (الزخرف / ٥١) : إنّ الوقف هنا ، وإنّ التقدير : أم تبصرون ، ثم يتبدأ «أنا خير».

وهذا باطل؛ إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه ، وإنّما المعطوف جملة «أنا خير».

ووجه المعادله بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل : أم تبصرون ، ثم أقيمت الاسميه مقام الفعلية والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له : أنت خير ، كانوا عنده بُصراء.

وأجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه «أم» فقال في (أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ)

(البقره ١٣٣/): يجوز كون «أم» متصله ، على أن الخطاب لليهود ، وحذف معادلها ، أى : أتدعون على الأنبياء اليهوديه أم كنتم شهداء؟.

الوجه الثانى : أن تكون منقطعه

اشاره

وهى ثلاثه أنواع :

مسبوقة بالخبر المحض ، نحو : (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءً) (السجده ٢/ و ٣).

ومسبوقة بهمزه لغير استفهام ، نحو : (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَاطُونَ بِهَا) (الأعراف ١٩٥) ؛ إذالهمزه فى ذلك للإنكار ، فهى بمنزله النفى ، والمتصله لاتقع بعده.

ومسبوقة باستفهام بغير الهمزه ، نحو قوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) (الرعد ١٦) وقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «وهل ينجينى منك اعترافى لك بقبيح ما ارتكبت؟ أم أوجبت لى فى مقامى هذا سخطك؟» (١).

ومعنى «أم» المنقطعه الذى لا يفارقها : الإضراب ، ثم تاره له مجرداً ، وتاره تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً ، أو استفهاماً طلبياً.

فمن الأول : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) (الرعد ١٦). أما الأولى : فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام. وأما الثانيه : فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء.

ومن الثانى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ) (الطور ٣٩) تقديره : بل أله البنات ولكم البنون؟ ، إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال.

ص: ٤٤

ومن الثالث قولهم : «إنها لإبل أم شاء؟» التقدير : بل أهي شاء؟

وقيل : إنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد ، نحو : (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ) (البقره / ١٠٨).

ولاتدخل «أم» المنقطعه على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ في «إنها لإبل أم شاء».

وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين ، فقال : لا- حاجه إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ «بَلْ» وقدرها هنا بـ «بَلْ» دون الهمزه ، واستدل بقول بعضهم : «إِنَّ هُنَاكَ لِإِبِلًا أُمَّ شَاءَ» بالنصب. فَإِنَّ صِحَّتْ رِوَايَتُهُ فَالْأَوْلَى أَنْ يَقْدَرَ لـ «شَاءَ» نَاصِبٌ ، أَيْ : أُمَّ أَرَى شَاءَ.

تنبيه

قد ترد «أم» محتمله للاتصال والانقطاع ، فمن ذلك قوله تعالى : (قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (البقره / ٨٠).

قال الزمخشري : يجوز في «أم» أن تكون معادله بمعنى أئى الأمرين كائن ، على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعه.

الوجه الثالث : أن تقع زائده

ذكره أبو زيد ، وقال في قوله تعالى : (أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ) (الزخرف / ٥١ و ٥٢) : إن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير.

والزيادة ظاهره في قول ساعده بن جؤييه :

٣٣- ياليت شعري ولا منجى من الهرم***أم هل على العيش بعد الشيب من ندم؟ (١)

الوجه الرابع : أن تكون للتعريف

نقلت عن طيئ وعن حمير ، كقول بجير بن غنمه الطائي :

٣٤- ذاك خليلي وذو يواصلي***يرمى ورائي بامسهم وامسليمه (٢)

وفى الحديث النبوي : « ليس من امبر امصيام فى امسفر » (٣).

(أما)

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف استفتاح بمنزله «ألا» ، كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «أما لو أذن لهم فى الكلام لأخبروكم أن خير الزاد التقوى» (٤).

وتكثر قبل القسم ، كقول حاتم الطائي :

٣٥- أماوالذى لا يعلم الغيب غيرُهُ***ويحيى العظام البيضوهى رميم (٥)

وقد تبدل همزتها هاءً أو عيناً قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها أو تحذف الألف مع ترك الإبدال.

ص : ٤٦

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ١٥٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ١٥٩.

٣- كنز العمال ٨ / ح ١٣٨٥٦.

٤- نهج البلاغه : ح ١١٤٧ / ١٢٥.

٥- وجواب القسم قوله بعد ذلك : لقد كنت أختار القرى طاوى الحشا محاذره من أن يقال لثيم شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٠٧.

وإذا وقعت «انّ» بعد «أما» هذه كسرت كما تكسر بعد «ألا» الاستفتاحيه.

الثانى : أن تكون بمعنى «حقاً أو أحقاً» ، على خلاف فى ذلك سيأتى.

وهذه تفتح «انّ» بعدها كما تفتح بعد «حقاً».

وهى حرف عند ابن خروف ، وجعلها مع «أنّ» ومعمولها كلاماً تركب من حرف واسم كما قاله الفارسى فى «يا زيد».

وقال بعضهم : هى اسم بمعنى «حقاً». وقال آخرون : هى كلمتان : الهمزة للاستفهام ، و «ما» اسم بمعنى «شىء» وذلك الشىء حق ، فالمعنى : أحقاً ، وهذا هو الصواب. وموضع «ما» النصب على الظرفيه كما انتصب «حقاً» على ذلك فى نحو قوله (1) :

٣٦- أحقاً أنّ جيرتنا استقلّوا**فنى-تنا ونى-تهم فريق

وهو قول سيبويه ، و «أنّ» وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره وقال المبرّد : «حقاً» مصدرا «حقّ» محذوفاً و «أنّ» وصلتها فاعل.

وزاد الملقى لـ «أما» معنى ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عرض ، نحو : «أما تقوم ، أما تقعد».

وقد يدعى فى ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريرى وأن «ما» نافية.

ص : ٤٧

١- قال السيوطى : «هو مطلع للمفضل السكرى ...» وقال صاحب الحماسه البصريه : هو لعامر بن أسحم بن عدى الكندى ، شاعر جاهلى. وقد أنشده صاحب الحماسه البصريه بلفظ : «ألم تر أنّ جيرتنا استقلّوا فلا شاهد فيه». شرح شواهد المغنى : ١/١٧١ و ١٧٢.

أما وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أما أنها شرط : فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ) (البقره ٢٦/ الآيه ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يعطف الخبر على مبتدأه ، ولو كانت زائده لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف ، تعين أنها فاء الجزاء.

وقد تحذف الفاء للضرورة (١) كقول الحارث بن خالد :

٣٧- فأما القتال لاقتال لديكم***ولكن سيراً في عراض المواكب (٢)

فإن قلت : فقد حذفت في قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (آل عمران ١٠٦).

قلنا : الأصل : فيقال لهم أكفرتهم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف ، وربّ شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً.

و أما التفصيل : فهو غالب حالها كما تقدّم في آيه البقره ، ومن ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «ألا وقد أمرني الله بقتال أهل البغي والنكث والفساد في الأرض فأما الناكثون فقد قاتلت ، وأما القاسطون فقد جاهدت ، وأما المارقه فقد دَوَّخْتُ» (٣).

ص : ٤٨

١- صرح جماعه منهم ابن هشام وابن مالك بحذفها في غير الضروره ندورا. راجع أوضح المسالك والألفيه ، بحث «أما».

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ١/١٣٩ وشرح شواهد المغنى : ١/١٧٧.

٣- نهج البلاغه : ط ٢٣٤/٨١٠.

وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم.

فالأول نحو : (يا أيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ) (النساء/ ١٧٤ و ١٧٥) أى : وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا.

والثانى نحو : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) (آل عمران ٧). أى : وأما غيرهم فيؤمنون به ، ويدل على ذلك (يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) (١) (آل عمران ٧).

وقد تأتى لغير تفصيل أصلاً ، نحو قول الإمام الحسين بن على (عليهما السلام) : «أما بعد فيأني لا أعلم أصحاباً أوفى ولا خيراً من أصحابي» (٢).

وأما التوكيد : فقال الزمخشري في توضيحه : فائده «أما» فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محاله ذاهب وأنه بصدد (٣) الذهاب وأنه منه عظيمه ، قلت : «أما زيد فذاهب» ولذا قال سيبويه فى

ص : ٤٩

١- (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) (آل عمران).

٢- الكامل فى التاريخ : ٤/٥٧.

٣- قال الصبان : هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر «ذاهب» حاشية الصبان : ٤/٣٦.

تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب. انتهى.

ويفصل بين «أما» والفاء بواحد من أمور ستّهُ :

أحدها : المبتدأ كآيات السابقة.

الثاني : الخبر ، نحو : «أما في الدار فزيد».

الثالث : جملة الشرط ، نحو : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) (الواقعه / ٨٨ و ٨٩) الآيات.

الرابع : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب ، نحو : (وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (الضحى / ١٠ و ١١).

الخامس : اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : «أما زيدا فاضربه» ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل؛ وأما «ليس خَلَقَ اللهُ مثله» ففي «ليس» ضميرٌ شأن فاصلٌ في التقدير.

السادس : ظرف معمول لـ «أمّياً» لما فيها من معنى الفعل الّذى نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو : «أما اليوم فإنّي ذاهب» ولا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأن خبر «إنّ» لا يتقدم عليها فكذلك معموله ، هذا قول الجمهور وخالفهم المبرّد وابن درستويه والفاء ، فجعلوا العامل نفس الخبر.

فإن قلت : «أما اليوم فأنا جالس» احتمال كون العامل «أما» وكونه الخبر؛ لعدم المانع ، وإن قلت : «أما زيدا فإنّي ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما وامتنتع المسأله عند الجمهور؛ لأنّ «أمّياً» لا تنصب المفعول ومعمول خبر «إنّ» لا يتقدم عليها ، وأجاز ذلك المبرّد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

الأول : أنه سمع : «أما العبيد فذو عبيد» بالنصب «وأما قريشا فأنا أفضلها» وفيه دليل على أمور :

أحدها : أنه لا يلزم أن يقدر «مهما يكن من شيء» بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل؛ إذ التقدير هنا : مهما ذكرت.

الثاني : أن «أما» ليست العامله ، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.

الثالث : أنه يجوز «أما زيدا فإني أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني : أنه ليس من أمثله «أما» التي في قوله تعالى : (أما ذا كنتم تعملون) (النمل / ٨٤) بل هي كلمتان : «أم» المنقطعه و «ما» الاستفهاميه.

(إما)

إشاره

قد تفتح همزتها وقد تبدل ميمها الأولى ياءً. و «إما» عاطفه عند الأكثر ومرادهم «إما» الثانيه في نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين ، وإما نظير لك في الخلق» (١).

وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفه كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ؛ لملازمتها غالباً الواو العاطفه.

ولاخلاف في أن «إما» الأولى غير عاطفه؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو : «قام إما زيد وإما عمرو» وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو «رأيت إما زيدا وإما عمراً» وبين المبدل منه وبدله ، نحو قوله تعالى : (حتّى إذا

ص : ٥١

رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ (مريم ٧٥) فَإِنْ مَا بَعْدَ الْأُولَى بَدَلَ مِمَّا قَبْلَهَا.

و ل «إمّا» خمسة معان :

أحدها : الشك ، نحو : «جاءنى إمّا زيد وإمّا عمرو» إذا لم تعلم الجائى منهما.

الثانى : الإبهام ، نحو : (وآخِرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ) (التوبه ١٠٦).

الثالث : التخيير ، نحو : (إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا) (الكهف ٨٦).

الرابع : الإباحه ، نحو : «تعلّم إمّا فقهاً وإمّا نحواً».

الخامس : التفصيل ، نحو : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (الإنسان ٣).

وهذه المعانى لـ «أو» كما سيأتى ، إلا أنّ «إمّا» بينى الكلام معها من أول الأمر على ما جىء بها لأجله من شك وغيره ، ولذلك وجب تكرارها فى غير ندور ، و «أو» يفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا لم تتكرر.

وقد يستغنى عن «إمّا» الثانيه بذكر ما يغنى عنها ، نحو : «إمّا أن تتكلّم بخير وإلا فاسكت».

وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله : (١)

٣٨- تلمّ بدار قد تقادم عهدها*** وإمّا بأموات ألمّ خيالها

ص : ٥٢

١- نسبه البغدادى إلى الفرزدق. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢ / ١٨ ، ونسبه السيوطى إلى ذى الرّمه باختلاف يسير فى الروايه.

شرح شواهد المغنى : ١ / ١٩٣.

أى : إِمَّا بدار. والفراء يقيسه ، فيجيز «زيد يقوم وإِما يقعد» كما يجوز «أو يقعد».

تنبیه

ليس من أقسام «إِما» التى فى قوله تعالى : (فَأَمَّا تَرِينٌ مِّنَ الْبَشْرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا) (مريم / ٢٦) ؛ بل هذه «إن» الشرطية و «ما» الزائده.

(أَنْ)

اشاره

على وجهين : اسم وحرف.

«أَنْ» الاسميه

والاسم على قسمين : ضمير المتكلم فى قول بعضهم : «أَنْ فعلتُ» بسكون النون ، والأ-كثرون على فتحها وصلأ وعلى إلتيان بالألف وقفأ.

وضمير المخاطب فى نحو : «أنت» على قول الجمهور : إن الضمير هو «أَنْ» والتاء حرف خطاب.

«أَنْ» الحرفيه

اشاره

والحرف على أربعة أوجه :

أحدها : أَنْ تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع

وتقع فى موضعين :

الأول : فى الابتداء ، فتكون فى موضع رفع ، نحو : (وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) (النساء / ٢٥).

الثانى : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين ، فتكون فى موضع رفع ، نحو : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) (الحديد / ١٦) ونصب ، نحو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

«إِنَّ مِنَ السَّرْفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اشْتَهَيْتَ» (١) وخفض ، نحو : (وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) (المنافقون ١٠/) ومحتمله لهما ، نحو : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) (الشعراء ٨٢/) أصله : فى أن يغفرلى.

واختلف فى محل «أن» وصلتها بعد حذف الجار ، فذهب الخليل والأكثرون إلى أنه نصب بالفعل المذكور وجوز سيبويه خفضه بالجار المحذوف.

و «أن» هذه موصول حرفى ، وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعا كان كما مر ، أو ماضيا ، نحو : (لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسِيفَ بِنَا) (القصص ٨٢/) أو أمراً كحكاية سيبويه : «كتبت إليه بأن قم» ، هذا هو الصحيح.

وقد اختلف من ذلك فى أمرين :

الأول : كون الموصول بالماضى والأمرهى الموصول بالمضارع ، والمخالف فى ذلك ابن طاهر ، زعم أنها غيرها بدليلين :

أحدهما : أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره ، كالسين و «سوف».

ثانيهما : أنها لو كانت الناصبه لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد «إن» الشرطيه ، ولاقائل به.

والجواب عن الأول : أنه منتقضى بنون التوكيد؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد.

وعن الثانى : أنه إنما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد «إن» الشرطيه؛ لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال فى معناه ، فأثرت الجزم فى محلّه ، كما أنها لما أثرت

ص: ٥٤

التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه.

الأمر الثاني : كونها توصل بالأمر ، والمخالف في ذلك أبوحيان ، زعم أنها لاتوصل به وأن كل شيء سمع من ذلك فـ «أن» فيه تفسيريه ، واستدل بدليلين :

أحدهما : أنهما إذا قُدرَا بالمصدر فات معنى الأمر.

الثاني : أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ، لا يصح «أعجبنى أن قُم» ولا «كرهتُ أن قُم» كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع.

والجواب عن الأول : أن فوات معنى الأمر في الموصوله بالأمر عندالتقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصوله بالماضى والمضارع عند التقدير المذكور.

وعن الثاني : أنه إنما امتنع ما ذكره؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهيه بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغي له ألا يسلم مصدره «كى» ؛ لأنها لاتقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوضه بلام التعليل.

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه : «كتبت إليه بأن قُم» وأجاب عنها بأن الباء محتمله للزيادة وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجر - زائده كانت أو غير زائده - لاتدخل إلا على الاسم أو ما فى تأويله.

تنبيه

ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيده أن بعضهم يجزم بـ «أن» ، نحو قول امرئ القيس :

ص: ٥٥

٣٩- إذا ما عَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا***تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطُبُ (١)

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءه ابن مُحَيِّصِن : (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ) (البقره ٢٣٣/١) وزعم الكوفيون أنَّ «أن» هذه هي المخففه من الثقيله شدَّ اتصالها بالفعل ، والصواب : قول البصريين : إنها «أن» الناصبه أهملت حملاً على أختها «ما» المصدريه.

الوجه الثاني : أن تكون مخففه من الثقيله

فتقع بعد فعل اليقين (٢) أو ما نزل منزلته ، نحو قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِي) (المزمل ٢٠/١) وقول جرير :

٤٠- زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً***أبشُرُ بطول سلامه يا مَرْبِعُ (٣)

و «أن» هذه ثلاثيه الوضع وهي مصدرية أيضاً ، وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين ، زعموا أنها لا تعمل شيئاً ، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وربما ثبت وهو مختص بالضرورة على الأصح ، وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفراده ، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران وقد اجتمعا في قوله (٤) :

ص: ٥٦

١- قال السيوطي «والبيت أورده المصنّف (ابن هشام) مستشهداً به على أن «أن» قد تجزم المضارع. وقد أنكر ذلك الفارسي وقال : الروايه «إلى أن يأتي الصيد» وكذا أورده وصاحب منتهى الطلب. وأورده ابن الأنباري في شرح المفضليات بلفظ : إلى ما يأتي الصيد». شرح شواهد المغنى : ١/٩٣.

٢- جعل ابن هشام من موارد «أن» المخففه ، نحو قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (يونس ١٠/١) مما ليس قبله فعل اليقين. شرح شذور الذهب : ٢٨٢ ، أوضح المسالك : ١/٢٦٦ ، شرح قطر الندى : ١٥٤.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/١٠٣.

٤- نسب لعمره بنت العجلان بن زهير ورواه صاحب منتهى الطلب «بأنك كنت الربيع المغيث» فلا شاهد فيه حينئذ. شرح شواهد المغنى : ١/١٠٦ - ١٠٨.

الوجه الثالث : أن تكون مفسره بمنزله «أى»

نحو : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ) (المؤمنون ٢٧) (وَنُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةَ) (الأعراف ٤٣) وتحتمل المصدريه بأن يقدر قبلها حرف الجر فتكون فى الأولى «أن» الثنائيه؛ لدخولها على الأمر ، وفى الثانيه المخففه؛ لدخولها على الاسميه.

وعن الكوفيين : إنكار «أن» التفسيريه البته وهو متجه؛ لأنه إذا قيل : «كتبت إليه أن قم» لم يكن «قم» نفس «كتبت» (١) كما كان الذهب نفس العسجد فى قولك : هذا عسجد أى ذهب. ولهذا لوجئت بـ «أى» مكان «أن» فى المثال لم تجده مقبولاً فى الطبع.

ولها عند مثبتها شروط :

أحدها : أن تقع بين الجملتين كما تقدم.

الثانى : أن يكون فى الجمله السابقه معنى القول كما مر ، ومنه : (وانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا) (ص ٦) ؛ إذ ليس المراد بالانطلاق المشى ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشى ، المشى المتعارف ، بل الاستمرار على الشىء.

الثالث : أن لا يكون فى الجمله السابقه أحرف القول إلا والقول مؤول

ص: ٥٧

١- هذا الكلام منبى على أن «قم» مفسر لـ «كتبت» وأما إذا قلنا : إنه مفسر للمفعول فلا يلزم محذور. قال المحقق الرضى : «أن» لا تفسر إلا مفعولاً مقدرًا ، نحو : «كتبت إليه أن قم» أى : كتبت إليه شيئاً هو «قم» وقد يفسر المفعول به الظاهر ، نحو : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ -٥) (المائدة ١١٧) وقوله اعبدوا الله تفسير للضمير فى «به» انتهى ملخصاً. شرح الكافيه : ٢/٣٨٥.

بغيره (١)، كما ذكر الزمخشري في قوله تعالى : (ما قلتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) (المائدة /١١٧) : أنه يجوز أن تكون مفسره لفعل القول على تأويله بالأمر ، أى : ما أمرتهم إِلَّا بما أمرتني به أن اعبدوا الله (٢).

الرابع : ألا يدخل عليها جار ، فلو قلت : « كتبتُ إليه بأن افعل » كانت مصدرية.

مسألة

إذا ولى «أن» الصالحة للتفسير مضارع معه «لا» ، نحو : «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير «لا» نافية ، وجزمه على تقديرها ناهية ، وعليهما فـ «أن» مفسِّره ، ونصبه على تقدير «لا» نافية و «أن» مصدرية ، فإن فُقدت «لا» امتنع الجزم ، وجاز الرفع والنصب.

الوجه الرابع : أن تكون زائده

ولها أربعة مواضع :

أحدها : - وهو الأكثر - أن تقع بعد «لَمَّا» التوقيتية ، نحو : (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ) (العنكبوت /٣٣).

الثانى : أن تقع بين «لو» وفعل القسم ، مذكورا كقول المسيب :

٤٢- فاقسم أن لو التقينا وأنتم *** لكان لكم يوم من الشرّ مظلم (٣)

ص : ٥٨

١- قال السيوطى : قلت : وهذا من الغرائب ، كونهم يشربون أن يكون فيها معنى القول فإذا جاء لفظه أوّلوه بما فيه معناه مع صريحه! الإتقان : ٢/٢٠٤.

٢- الكشاف : ١/٦٩٥.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/١٠٩.

أو متروكا كقوله (١):

٤٣- أما والله أن لو كنت حُرّاً**وما بالحرّ أنت ولا العتيق

الثالث : - وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقول مجمع بن هلال :

٤٤- عَبَأْتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَأَلَّهُ**كَأَنَّ قَبَسَ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ (٢)

في روايه من جرّ «قبس».

الرابع : بعد «إذا» كقول أوس بن حجر :

٤٥- فَأَمَهَلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ**مُعَاطَى يَدٍ مِنْ جَمِّهِ الْمَاءِ غَارِفٍ (٣)

وزعم الأَخْفَش أنها تزداد في غير ذلك ، وأنها تنصب المضارع كما تجر «من» والباء الزائدتان الاسم ، وجعل منه (وَمَالْنَا أَنْ لَا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ) (إبراهيم ١٢/) ، (وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُفَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (البقره ٢٤٦/) ، وقال غيره : هي في ذلك مصدرية ، ثم قيل : ضَمَّن «مالنا» معنى «ما منعنا» وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به ، ولأن الأصل ألا تكون «لا» زائده ، والصواب : قول بعضهم : إن الأصل : ومالنا في أن لا نفعل كذا ، وإنما لم يجوز للزائده أن تعمل ؛ لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو «لو» و «كأنّ» وعلى الاسم وهو «قبس».

ص : ٥٩

١- لم يسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ١/ ١٥٧.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ - ٢/٢٠٣.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/١١٤ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١/١٦٤.

ذكر لـ «أن» معانٍ أربعه أُخر :

أحدها : الشرطيّه ، وإليه ذهب الكوفيون ويرجّحه أمور :

الأول : توارد المفتوحه ، والمكسوره على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقريّ بالوجهين قوله تعالى : (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُشْرَفِينَ) (الزخرف / ٥).

الثاني : مجيء الفاء بعدها كثيراً كقول عباس بن مرداس :

٤٦- أبا خراشه أما أنتَ ذانفر***فإن قومي لم تأكلهم الضَّبُع (١)

الثالث : عطفها على «إن» المكسوره في قوله (٢) :

٤٧- إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا***فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُّ

الروايه بكسر «ان» الأولى وفتح الثانيه ، فلو كانت المفتوحه مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة.

ثانيها : النفي ، قاله بعضهم في قوله تعالى : (ولا تؤمنوا إلاّ لمن تبع دينكم قل إنّ الهدى هدى الله أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم) (آل عمران / ٧٣) وقيل : إن المعنى : ولا-تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلاّ- لمن تبع دينكم ، وجملة القول اعتراض.

ثالثها : معنى «إذ» قاله بعضهم في قوله تعالى : (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ

ص: ٦٠

١- شرح شواهد المغنى : ١١٦ / ١.

٢- قال البغدادي : «البيت مع شهرته في كتب النحو وغيرها لم أظفر بقائله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ١ / ١٨٠.

مِنْهُمْ) (ق ٢/ (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا) (الممتحنه / ١) وقول الفرزدق :

٤٨- أَنْغَضَبُ أَنْ أذْنَا قُيُوبَهُ حُرَّتَا**جِهَارًا ، ولم تغضب لقتل ابن حازم (١)

والصواب : أنها في ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العله مقدره.

رابعها : أن تكون بمعنى «لثلا» ، قيل به في قوله تعالى : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُفْرَانَ أَنْ تَصَلُّوا) (النساء / ١٧٦) وقول عمرو بن كلثوم :

٤٩- نزلتم منزل الأضياف منّا**فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا (٢)

والصواب : أنها مصدرية ، والأصل : كراهيه أن تصلوا ، ومخافه أن تشتمونا ، وهو قول البصريين.

(إن)

إشاره

ترد على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون شرطيه

نحو قوله تعالى : (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ) (الأنفال / ٣٨) وقول الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) : «إِنْ أُعْطِيَ لَمْ تَشُبْ عَطَاءَ كَيْبَمَنْ» (٣).

الثاني : أن تكون نافية

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (الملك / ٢٠) (إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلَيْطَانٍ بِهَذَا) (يونس / ٦٨) ومن ذلك :

ص : ٦١

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٨٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ١١٩.

٣- الصحيحه الكامله السجديه ، الدعاء الخامس والأربعون : ٢٩٥.

وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ (النساء / ١٥٩) أى : وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمننَّ به ، فحذف المبتدأ ، وبقيت صفته ، وعلى الجملة الفعلية ، نحو : (إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى) (التوبة / ١٠٧).

وخرَجَ جماعه على «إِنْ» النافية قوله تعالى : (وَلَقَدْ مَكَّ-نَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّ-نَاكُمْ فِيهِ) (الأحقاف / ٢٤) أى : فى الذى ما مكناكم فيه ، وقيل : زائده ، ويؤيد الأول (مَكَّ-نَاهُمْ فى الأرضِ ما لَمْ تُمَكِّنْ لَكُمْ) (الأنعام / ٤) وكأنه إنما عدل عن «ما» ، لثلا يتكرر فيثقل اللفظ ، وقيل : بل هى فى الآيه بمعنى «قد» وإِنَّ من ذلك : (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى) (الأعلى / ٩).

وقيل فى هذه الآيه : إِنْ التقدير : وإن لم تنفع ، مثل : (وَجَعَلَ لَكُمْ سِرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) (النحل / ٨١) أى : والبُرْد ، وقيل : إنما قيل ذلك بعد أن عمَّهم بالتذكير ولزمتهم الحجة ، وقيل : ظاهره الشرط ومعناه : ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم ، كقولك : «عظ الظالمين إن سمعوا منك» ، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية فى قوله تعالى : (وَلَنْ نَزِلْنَا إِنْ أَمْسَرَ كَهْمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعِيدِهِ) (فاطر / ٤١) الأولى شرطية ، والثانية نافية ، جوابٌ للقسم الذى آذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسميَّة لم تعمل عند سيبويه والفراء ، وأجاز الكسائى والمبرد إعمالها عمل «ليس» ، وسمع من أهل العالیه : «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ» و «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ».

ومما يتخرج على الإهمال الذى هو لغه الأ-كثرين قول بعضهم : «إِنْ قَائِمٌ» وأصله : إِنْ أَنَا قَائِمٌ ، فحذفت همزه «أنا» اعتباراً ، وأدغمت نون «إِنْ» فى نونها ، وحذفت ألفها فى الوصل ، وسمع : «إِنْ قَائِمًا» على الإعمال.

وقول بعضهم : «نقلت حركه الهمزه إلى النون ثم أسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت» مردود؛ لأن المحذوف لعله كالثابت ، ولهذا تقول : «هذا قاص» بالكسر لا بالرفع؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ، فهى مقدره الثبوت ، وحينئذ فيمتنع الإدغام؛ لأن الهمزه فاصله فى التقدير. ومثل هذا البحث فى قوله تعالى : (لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) (الكهف / ٣٨).

الثالث : أن تكون مخففه من الثقيله

وعن الكوفيين : إنكار ذلك كما سيأتى وتدخل على الجملتين فإن دخلت على الاسميه جاز إعمالها كقراءه الحرمين وأبى بكر : (وإن كُ-لاً) (١) (هود / ١١١) ويكثر إهمالها ، نحو : (وإن كُلاً ذلكَ لما متاعَ الحياهِ الدنيا) (الزخرف / ٣٥).

وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبا ، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو : (وإن كانتَ لكبيره) (البقره / ١٤٣) ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً ، نحو : (وإن يكادُ الحدينَ كفروا ليزلِقُونَك) (القلم / ٥١) ويقاس على النوعين اتفاقاً ، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عائكه :

٥٠- شلتَ يمينك إن قتلتَ لمسلماً**حلتَ عليك عِقوبه المتعمد (٢)

ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش ، أجاز «إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت» ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم : «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» ولا يقاس عليه إجماعاً.

وحيث وجدت «إن» وبعدها اللام المفتوحه كما فى هذه الأمثله فاحكم

ص : ٦٣

١- تتمتها : «لم ليوفينهم» قرأها الحرمان بتخفيف «لما» وأبوبكر بتشديدها. راجع مجمع البيان.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٧١.

عليها بأن أصلها التشديد.

الرابع : أن تكون زائده

و أكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كقول عبيدالله بن الحرّ الجعفي في رثاء أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام) :

٥١- وما إن رأى الزّاؤون أفضل منهم***لدى الموت سادات وزهر قماقمه (١)

أو اسميه كقول فروه بن مسيك :

٥٢- فما إن طُبّ-نا جُبِن ، ولكن***منايانا ودوله آخرينا (٢)

وفي هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازيه كما في البيت ، وأما قوله (٣) :

٥٣- بني غُدانَه ما إن أنتم ذهباً***ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

في روايه من نصب «ذهباً و صريفاً» فخرَج على أنها نافية مؤكده لـ «ما».

وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران ، فزعم قُطْرِب أنها قد تكون بمعنى «قد» كما مر في (إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى) (الأعلى ٩/ وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى «إذ» وجعلوا منه : (وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ) (المائدة ٥٧/ (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) (الفتح ٢٧/ ونحوهما ممّا الفعل فيه محقق الوقوع. وأجاب الجمهور عن الأولى بأنها شرط جيء بها للتهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك : «إن كنت ابني فلا تفعل كذا». وعن آيه المشيئه بوجه :

منها : أنها تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل.

ومنها : أن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك.

ص : ٦٤

١- أدب الطف : ٩٨ / ١.

٢- شرح شواهد المغنى ١ / ٨١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١ / ١٠٢.

٣- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ١ / ٨٤ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١ / ١٠٦.

ومنها: أن ذلك من كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا.

(أ٦)

أشاره

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف توكيد

تنصب الاسم وترفع الخبر كقول أم البنين فاطمه بنت حزام :

٥٤- ياليت شعري أكما أخبروا***بأن عباساً قطع الوتين؟ (١)

والأصح : أنها فرع عن «إن» المكسوره ، ومن هنا صحّ للزمخشري أن يدعى أن «أنما» بالفتح تفيد الحصر كـ «إنما». وقد اجتمعتا في قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) (الأنبياء / ١٠٨).

ودعوى أن الحصر هنا باطله؛ لاقترانها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود؛ بأنه حصر مقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين ، فالمعنى : ما أوحى إليّ في أمر الربوبية إلاّ التوحيد لا الإشراك.

والأصح أيضاً : أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر ، فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه ، فتقدير (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً) (الحج / ٦٣) و «وعلمت أن كثير ما أسألك يسير في وجدك» (٢) : «ألم تر إنزال الله من السماء ماء» و «وعلمت يسر كثير ما أسألك في وجدك»

ص: ٦٥

١- أدب الطف : ١ / ٧١.

٢- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء الثالث عشر : ١٠٣.

ومنه : «واعلموا أن مجازكم على الصراط» (١) التقدير : واعلموا استقرار مجازكم على الصراط ، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من «إستقر أو مستقر».

وإن كان جامدا قدّر بالكون ، نحو : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ) (الأنعام / ١٥٣) تقديره : وكون هذا صراطى مستقيما فاتبعوه؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبه إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول : «هذا زيد» وإن شئت قلت : «هذا كائن زيدا» ومعناها واحد.

وتخفف «أَنَّ» بالاتفاق ، فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم شرحه فى «أن» الخفيفه.

الثانى : أن تكون لغه فى «لعلّ»

كقول بعضهم : «أنتِ السوق أنك تشتري لنا شيئا».

(إنّ)

اشاره

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف توكيد

تنصب الاسم وترفع الخبر ، نحو قول كعب ابن زهير :

٥٥- إِنَّ الرُّسُولَ لَسَيْفٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ***مُهَنْدٌ مِّنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَسْلُورٌ (٢)

قيل : وقد تنصبهما فى لغه ، كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ

ص : ٦٦

١- نهج البلاغه : ط ٨٢ / ١٩٢.

٢- شرح مختارات أشعار العرب : ١٠٥.

خريفاً» (١) وخرَج على أن القعر مصدر «قَعَزَت البئر» إذا بلغت قَعْرَهَا ، و «سبعين» ظرف ، أى : إن بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاماً.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» (٢) الأصل : إنه أى الشأن كما قال الأعشى :

٥٦- إن من لام فى بنى بنت حسا* * * ن ألمه وأعصه فى الخطوب (٣)

وإنما لم تجعل «مَنْ» اسمها؛ لأنها شرطية ، بدليل عملها الجزم ، والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائى الحديث على زياده «من» فى اسم «إن» ياباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفه على الأصح ، والمعنى أيضاً ياباه ، لأنهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس.

وتخفف فتعمل قليلاً ، وتهمل كثيراً ، وعن الكوفيين : أنها لا- تخفف ، وأنه إذا قيل : «إن زيد لمنطلق» ف «إن» نافية ، واللام بمعنى «إلا» ، ويردّه أن منهم من يعملها مع التخفيف ، حكى سيويه : «إن عمراً لمنطلق» وقرأ الحرميان وأبو بكر (وإن ك-لاً) (٤) (هود / ١١١).

ص : ٦٧

١- أورده ابن هشام فى المغنى ولم نجده بهذا اللفظ فى مصادر الحديث.

٢- أورده ابن هشام فى المغنى بهذا اللفظ ، وما وجدناه فى مصادر الحديث : «إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً ، المصورون». صحيح مسلم : ٣/١٦٧٠.

٣- الإنصاف : ١ - ٢/١٨٠.

٤- تتمتها : «لما ليوفينهم» قرأها الحرميان بتخفيف «لما» وأبو بكر بتشديدها. راجع مجمع البيان.

الثانى : أن تكون حرف جواب بمعنى «نعم»

خلافاً لأبى عبيده ، كقول ابن الزبير لمن قال له : لعن الله ناقه حملتنى إليك : «إنّ وراكبها» أى : نعم ولعن راكبها.

وعن المبرد : أنه حمل على ذلك قراءه من قرأ : (إنّ هذان لساحران) (طه / ٦٣) واعترض بأمرين :

أحدهما : أنّ مجيء «إنّ» بمعنى «نعم» شاذ ، حتى قيل : إنه لم يثبت ، فكيف يصح حمل التنزيل عليه؟!

الثانى : أن اللام لا تدخل فى خبر المبتدأ ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائده ، وليست للابتداء ، أو بأنها داخله على مبتدأ محذوف ، أى : لهما ساحران ، أو بأنها دخلت بعد «إنّ» هذه لشبهها بـ «إنّ» المؤكده لفظاً كما قال المعلوط القريعى :

٥٧- ورَجَّ الفتى للخير ما إن رأيتُهُ**على السنّ خيراً لا يزال يزيدُ (١)

فزاد «إنّ» بعد «ما» المصدرية؛ لشبهها فى اللفظ بـ «ما» النافية.

ويضعف الأول : أن زياده اللام فى الخبر خاصة بالشعر ، والثانى : أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين.

وقيل : اسم «إنّ» ضمير الشأن وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوع لتقويه الكلام لا يناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذ إلا فى باب «أنّ» المفتوحه إذا خفت ، فاستسهلوه؛ لوروده فى كلام بنى على التخفيف ، فحذف تبعاً لحذف النون ، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أن من يقول : «لُدْ ولم يكُ ووالله» ، يقول : «لُدُنْكَ ، ولم يكنه ، وبك لأفعلن»؟ ثم يرد إشكال دخول اللام.

ص : ٦٨

وقيل : «هذان» اسمها ، ثم اختلف ، ف قيل : جاءت على لغة بلحارث بن كعب فى إجراء المثنى بالألف دائماً ، واختاره ابن مالك.

وقيل : «هذان» مبنى؛ لدلالته على الإشاره ، وإن قول الأكثرين : «هذين» جرّاً ونصباً ليس إعراباً أيضاً ، واختاره ابن الحاجب.

وقيل : لما اجتمعت ألف «هذا» وألف التثنيه فى التقدير قدّر بعضهم سقوط ألف التثنيه فلم تقبل ألف «هذا» التغير.

تنبيه

تأتى «إنّ» فعلاً ماضياً مسنداً لجماعه المؤنث من الأين - وهو التعب - تقول : «النساء إنّ» أى : تعبن ، أو من «آن» بمعنى «قرب» أو مسنداً لغير هن على أنه من الأين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال فى «رُدّ وحبّ» : «رِدّ وحبّ» ، بالكسر تشبيهاً له بـ «قيل وبيع» والأصل مثلاً : «أنّ زيد يوم الخميس» ثم قيل : «إنّ يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأين ، أو لجماعه الإناث من الأين أو من «آن» بمعنى «قرب» أو للواحد مؤكداً بالنون من «وأى» بمعنى «وعيد» ومركبه من «إن» النافيه و «أنا» كقول بعضهم : «إنّ قائم» وقد مضى شرحه.

تنبيه

فى الصحاح : الأين : الإعياء. قال أبو زيد : «لاينى منه فعل» وقد خولف فيه. انتهى ، فعلى قول أبى زيد يسقط بعض الأقسام.

حرف عطف ، ذكر له المتأخرون معانى انتهت إلى اثني عشر :

أحدها : الشك ، نحو : (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) (المؤمنون / ١١٣).

الثاني : الإبهام ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى) (سبأ / ٢٤) وقول الشاعر (١) :

٥٨- نحن أو أنتم الألى ألفوا الحـ**-*قـ ، فبعداً للمبطلين وسُحقاً

الثالث : التخيير ، وهى الواقعة بعد الطلب ، وقبل ما يمتنع فيه الجمع ، نحو : «تزوج هنداً أو أختها».

الرابع : الإباحه ، وهى الواقعة بعدالطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع ، نحو : «جالس العلماء أو الزهاد».

ومنه قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «أغدُ عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محبباً لاتكن الخامس فتَهْلِكُ» (٢) وإذا دخلت «لا» الناهيه امتنع فعل الجميع ، نحو : (ولأتطع منهُم آثماً أو كفوراً) (الإنسان / ٢٤) ؛ إذالمعنى : لا تطع أحدهما ، فأيهما فعله فهو أحدهما ، وكذا حكم النهى الداخلى على التخيير ، وفاقاً للسيرافى.

وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحه فى التشبيهه ، نحو : (فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) (البقره / ٧٤) والتقدير ، نحو : (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى) (النجم / ٩) فلم يخصها بالمسبوقه بالطلب.

الخامس : الجمع المطلق كالواو ، قاله الكوفيون والأخفش والجرمى ، واحتجوا بقول أبى ذؤيب الهذلى :

ص : ٧٠

١- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ١/١٩٤.

٢- المحجّه البيضاء : ١/٢٤.

٥٩- وكان سيان أن لا يسرحوا نَعْمًا*** أو يسرحوه بها واغبرت السوح (١)

أى : وكان الشأن : ألا- يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان؛ لوجود القحط ، وإنما قدرنا «كان» شأنه؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكره بالمعرفه ، وقول النابعه :

٦٠- قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا*** إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فحسبوه فألفوه كما ذكرت*** تسعاً وتسعين لم تنقص ولم تزد (٢)

ويقويه أنه روى «ونصفه».

السادس : الإضراب كـ «بل» فعن سيبويه : إجازته ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : «ما قام زيد أو ما قام عمرو» ، و «لا- يقيم زيد أو لا- يقيم عمرو» ، وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان ، تأتي للإضراب مطلقاً احتجاجاً (٣)

بقراءة أبى السّم-ال : (أو كلّمّا عاهدوا عهداً نبذهُ فَرِيْقٌ مِنْهُمْ) (البقره /١٠٠) بسكون الواو.

السابع : التقسيم ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وإنّه لأبُدُّ للناس من أمير

ص: ٧١

١- روى البيت : وقال رائدهم سيان سيركم*** وأن تُقيموا به واغبرت السوح ولا- شاهد فيه على ذلك. راجع شرح شواهد المغنى : ١/١٩٨ و ١٩٩.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٢٠٠.

٣- احتجاج أدباء العامه بالقراءات التى لا تتداول بين الناس كقراءه «أو» فى الآيه مبنى على حجيتها ولكن الحق عدم حجيتها ولو نقلت من القراء السبعه ، فلا يستدل بها على حكم أدبى أو شرعى. والدليل على ذلك : أن كل واحد من القراءات يحتمل فيه الغلط والاشتباه ولم يرد دليل من العقل ولا من الشرع على وجوب اتباع قارئ منهم بالخصوص. راجع لتحقيق المطلب : البيان فى تفسير القرآن ، نظره فى القراءات.

ذكره ابن مالك فى منظومته الصغرى وفى شرح الكبرى ، ثم عدل عنه فى التسهيل وشرحه فقال : تأتى للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير ، وأمّا هذه الثلاثة فإنّ مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره ، ومثّل بنحو : (إِنْ يَكُنْ غَتِيّاً أَوْ فَكِيْرًا) (النساء / ١٣٥) (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا) (البقره / ١٣٥) وغيره عدل عن العبارتين ، فعبر بالتفصيل (٢) ومثّل بقوله تعالى : (وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى) (البقره / ١٣٥) (قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) (الذاريات / ٥٢) ؛ إذالمعنى : وقالت اليهود كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى ، وقال بعضهم : ساحر ، وقال بعضهم : مجنون ، فـ «أو» فيهما لتفصيل الإجمال فى «قالوا».

الثامن : أن تكون بمعنى «إلا» فى الاستثناء ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقول زياد الأعجم :

٦١- وكنت إذا عمزت قناه قوم***كسرت كعوبها أو تستقيما (٣)

وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) (البقره / ٢٣٦) فقدر «تفرضوا» منصوباً

ص : ٧٢

١- نهج البلاغه : ط ٤٠/١٢٥.

٢- وقع البحث عن الفرق بين التقسيم والتفصيل وكذلك بين التقسيم والتفريق ، أمّا الأولان فقال بعض بترادفهما والظاهر أن التقسيم بـ «أو» تبيين أقسام الكلى والتفصيل بها تبيين ما تقدم من المجمع وتشريحه كلما كان أم كلياً وأمّا الأخيران فقال الدمامينى : أنا لم أتحقق إلى الآن الفرق بينهما. تحفه الغريب : ١٤٢ ، فافهم.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٢٠٥. قال البغدادي : روى القصيده التى هذا البيت منها بالإقواء وخو اختلاف القوافى بالرفع والجر. وسيبويه أنشد البيت الشاهد منها بالنصب ، لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله ، وتبعه من جاء بعده من النحويين. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢/٧١.

بِ «أن» مضمرة لامجزوماً بالعطف على «تمسوهن» لئلا يصير المعنى لاجنح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مده انتفاء أحد هذين الأمرين ، مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى ، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟

وأجاب ابن الحاجب بمنع كون المعنى : مده انتفاء أحدهما ، بل مده لم يكن واحد منهما ، وذلك بنفيهما جميعاً؛ لأنه نكره في سياق النفي الصريح بخلاف الأول ، فإنه لا ينفي إلا أحدهما.

وقيل : «أو» بمعنى الواو ، ويؤيده قول المفسرين : إنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض . وفيها قول آخر سيأتي.

التاسع : أن تكون بمعنى «إلى» وهي كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها ب «أن» مضمرة كقوله (1) :

٦٢- لأستسهلن الصعب أو أدرك المني***فما انقادت الآمال إلا لصابر

ومن قال في «أو تفرضوا» : إنه منصوب ، جوّز هذا المعنى فيه ، ويكون غايه لنفي الجناح ، لا لنفي المسيس.

العاشر : التقريب ، نحو : «ما أدري أسلم أو ودّع» قاله الحريري وغيره.

الحادى عشر : الشرطيه ، نحو : «لأضربته عاش أو مات» أى : إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ومثله : «لآتيناك أعطيتنى أو حرمتنى» قاله ابن الشجرى.

الثانى عشر : التبويض ، نحو : (وقالوا كُونُوا هُوداً أو نصارى) (البقره / ١٣٥) نقله ابن الشجرى عن بعض الكوفيين ، والذي يظهر أنه إنما أراد معنى

ص: ٧٣

١- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ١/٢٠٦.

التفصيل السابق؛ فإن كل واحد مما قبل «أو» التفصيليه وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجرم.

تنبیه

التحقيق : أن «أو» موضوعه لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى «بل» وإلى معنى الواو ، وأما بقيه المعانى فمستفاده من غيرها ، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معانى صيغه «إفعل» التخيير والإباحه ، ومثّلوا بنحو : «خذ من مالى درهماً أو ديناراً» و «جالس الحسن أو ابن سيرين» ثم ذكروا أن «أو» تفيدهما ، ومثّلوا بالمثاليين المذكورين لذلك ، ومن البين فساد المعنى العاشر ، و «أو» فيه إنما هى للشك على زعمهم ، وإنما استفيد معنى التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع؛ إذ حصول ذلك - مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مستبعد. وينبغى لمن قال : إنها تأتى للشرطيه ، أن يقول : «وللعطف» لأنه قدر مكانها «وإن». والحق أن الفعل الذى قبلها دال على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وأن «أو» على بابها ، ولكنها لما عطف على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف فى معنى الشرط.

(أى)

على وجهين :

حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف فى ذلك ، قال الإمام على ابن الحسين (عليهما السلام) : «وبكرمك ، أى ربّ أستفتح دعائى» (1) وقد تمدّ همزتها.

ص: ٧٤

وحرف تفسير ، تقول : «عندى عسجد أى : ذهب» وما بعدها عطف بيان على ما قبلها ، أو بدل ، لا عطف نسق ، خلافاً للكوفيين وصاحبي المستوفى والمفتاح؛ لأننا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ، كقولك : «أريق رَفده أى : مات».

وإذا وقعت بعد «تقول» وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير ، نحو : «تقول : استكتمته الحديث أى : سأئته كتمان» يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت بـ «إذا» مكان «أى» فتحت التاء فقلت : «إذا سأئته» ؛ لأن «إذا» ظرف لـ «تقول».

(إي)

حرف جواب بمعنى «نعم» فيكون لتصديق المخبر ، ولإعلام المُستخبر ، ولوعد الطالب. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام ، نحو (وَيَسِّرْ تَبَيُّونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ) (يونس ٥٣/) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم. وإذا قيل : «إي والله» ثم أسقطت الواو ، جاز إسكان الياء وفتحها وحذفها وعلى الأول فيلتقى ساكنان على غير حدّهما.

(أيا)

حرف لنداء البعيد وفي الصحاح : أنه حرف لنداء القريب والبعيد ، وليس كذلك ، قال طالب بن أبي طالب :

٦٣- أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا***أعيدكما بالله أن تحدثا حربا (١)

وقد تبدل همزتها هاء ، فيقال : «هيا».

ص: ٧٥

المختص بالقسم اسم لا- حرف ، خلافاً للزجاج والرماني ، مفرد مشتق من الأيمن وهو البركه ، وهمزته وصل ، لا- جمع يمين وهمزته قطع ، خلافاً للكوفيين ، ويرده جواز كسر همزته ، وفتح ميمه ، ولا- يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو : «أفلس» وقولُ نُصيب :

٦٤- فقال فريق القوم لَمَّا نشدتهم**نعم ، وفريق : لَيْمُنُ الله ما ندرى (٢)

فحذف ألفها في الدرج.

ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه ، خلافاً لابن درستويه في إجازة جرّه بحرف القسم ، ولابن مالك في جواز إضافته إلى «الكعبه» وكاف الضمير ، وجوز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ ، أي : قسمي أيمن الله.

اسم يأتي على خمسة أوجه :

الأول : أن تكون للشرط ، نحو : (أَيًّا مَا تَدَّ عُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (الإسراء / ١١٠).

الثاني : أن تكون للاستفهام ، نحو قوله تعالى : (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا)

ص : ٧٦

١- قد تحذف منه النون فيقال : أيم ، صرح به ابن منظور ، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام : «وَأَيُّمَ اللَّهِ إِنِّي لَأُظَنَّ بِكُمْ أَنْ لَوْ حَمَسَ الْوَعْيَ وَاسْتَحَرَّ الْمَوْتَ قَدْ انْفَرَجْتُمْ عَنْ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ انْفِرَاجَ الرَّأْسِ». نهج البلاغه : ط ١١٣ / ٣٤.

٢- شرح شواهد المغني : ١ / ٢٩٩.

(التوبه/١٢٤) وقول الكميت :

٦٥- بأى كتاب أم بأيه سنه***تري حبهم عاراً على وتحسب (١)

وقد تخفف كقول الفرزدق :

٦٦- تَنظَرْتُ نصرأوالسماكين أيهما***على من الغيث استهلت مواطره (٢)

الثالث : أن تكون موصوله ، نحو : (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) (مریم /٦٩) التقدير : لننزعن الذى هو أشد ، قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعه من البصريين ؛ لأنهم يرون أن «أياً» الموصوله معربه دائماً كالشرطيه والاستفهاميه ، قال الزجاج : ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول بينائها إذا أضيفت؟.

وزعم هؤلاء أنها فى الآيه استفهاميه ، وأنها مبتدأ ، و «أشد» خبر ، ثم اختلفوا فى مفعول «نَنْزِعُ» فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس : هو الجمله ، وعُلقت «نزع» عن العمل كما فى (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (الكهف /١٢) وقال الكسائي والأخفش : كل شيعه ، و «من» زائده ، وجمله الاستفهام مستأنفه ، وذلك على قولهما فى جواز زياده «من» فى الإيجاب.

ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز «لأضربن الفاسق» بالرفع بتقدير : الذى يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زياده «من» فى الإيجاب ، وقول الشاعر (٣) :

ص : ٧٧

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٥.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٢٣٦.

٣- قال السيوطى : «هو رجل من غسان». شرح شواهد المغنى : ١/٢٣٦.

يُروى بضم «أى» وحروف الجر لا تعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار .

وجوز الزمخشري وجماعه كونها موصولة مع أن الضمه إعراب ، فقدروا متعلق النزاع «من كل شيعه» وكأنه قيل : «لنزعنَّ بعض كل شيعه» ثم قدر أنه سئل : «من هذا البعض؟» فقيل : «هو الذى هو أشد» ، ثم حذف المبتدأ أن المكتنفان للموصول ، وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا «أيًا» الموصولة مبتدأ .

الرابع : أن تكون داله على معنى الكمال فتقع صفه للنكره ، نحو : «زيدٌ رجل أى رجل» أى : كامل فى صفات الرجال ، وحالاً للمعرفه كـ «مررت بعبده الله أى رجل» .

الخامس : أن تكون وصله إلى نداء ما فيه «أل» ، نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «يا أيها الناس أستم تعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا : بلى ، قال : فمن كنت مولاة فعلى مولاة» (١) .

ولا تكون «أى» غير مذكور معها مضاف إليه البته إلا فى النداء والحكاية ، يقال : جاءنى رجل ، فتقول : «أى يا هذا؟» وجاءنى رجلان ، فتقول : «أيان؟» وجاءنى رجال ، فتقول : «أيون؟» .

ص : ٧٨

حرف الباء

الباء المفردة

اشاره

حرف جر لأربعة عشر معنى :

أولها : الإلصاق

وهو حقيقى كـ «أمسكتُ بزيد» إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب ونحوه ، ولو قلت : أمسكته ، احتمال ذلك وأن تكون منعه من التصرف ، ومجازي ، نحو : «مررت بزيد» أى : ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد.

الثانى : التعديه

وتسمى باء النقل أيضاً ، وهى المعاقبه للهمزه فى تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر ، تقول فى «ذهب زيد» : «ذهبت بزيد ، وأذهبت» ومنه : (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) (البقره ١٧/) وقرئ فى الشواذ «أذهب الله نورهم» وهى بمعنى القراءه المشهوره.

وقول المبرّد والسهيلي : «إنّ بين التعديتين فرقاً ، وإنك إذا قلت : ذهبتُ بزيد ، كنت مصاحباً فى الذهاب» مردود بالآيه.

ولأن الهمزه والباء متعاقبتان لم يجز «أقمت بزيد» وأما (تُبَّتْ بِالذَّهْنِ) (المؤمنون ٢٠/) فىمن ضم أوله وكسر ثالثه ، فخرّج على زياده الباء ، أو على أنها

للمصاحبه ، فالظرف حال من الفاعل ، أى : مصاحبه للدهن ، أو المفعول ، أى : تنبت الثمر مصاحباً للدهن ، أو أن «أنبت» يأتى بمعنى «نبت» كقول زهير :

٦٨- رأيت ذوى الحاجاتِ حولَ بُيوتهم***قطيناً لهم حتى إذا أنبتَ البقلُ (١)

ومن ورودها مع المتعدى قوله تعالى : (دَفَعَ اللهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) (البقره ٢٥١/٢٥١) والأصل : دفع بعض الناس بعضاً.

الثالث : الاستعانه

و هى الداخلة على آله الفعل ، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «الألف ضربه بالسيف أهون على من ميته على الفراش فى غير طاعه الله» (٢) وقول عبيدالله بن الحرّ الجعفى فى رثاء أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام) :

٦٩- تآسوا على نصر ابن بنت نبيهم***بأسيافهم آساد غيل ضراغمه (٣)

قيل : ومنه باء البسمله؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع : السبيته

نحو قوله تعالى : (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ) (البقره ٥٤/٥٤) وقول أبى طالب فى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٧٠- وأبيضُ يُستسقى الغمامُ بوجهه***ثمال اليتامى عصمه للأرامل (٤)

ومنه : «لقيت بزید الأسد» أى : بسبب لقائى إياه.

الخامس : المصاحبه

نحو قوله تعالى : (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) (هود ٤٨/٤٨) أى : معه ، وقول الزينب الصغرى سلام الله عليها خطاباً للمدينه :

ص : ٨٠

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣١٤.

٢- نهج البلاغه : ط ١٢٢ / ٣٨٠.

٣- أدب الطف : ١/٩٨.

٤- شرح شواهد المغنى : ١ / ٣٩٥.

٧١- خرجنا منك بالأهلين جمعاً***رجعنا لا رجال ولا بنينا (١)

وقد اختلف في الباء من قوله تعالى : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) (النصر ٣/ فقييل : للمصاحبه ، والحمد مضاف إلى المفعول ، أى : فسبحه حامداً له ، أى : نزهه عما لا يليق به ، وأثبت له ما يليق به ، وقيل : للاستعانه ، والحمد مضاف إلى الفاعل ، أى : سبّحه بما حمّد به نفسه.

السادس : الظرفيه

نحو قوله تعالى : (نَجِّينَاهُمْ بِسَحَرٍ) (القمر ٣٤/ وقول حسان :

٧٢- يُناديهم يومَ الغدير نبيّهم***بخمّ وأسمع بالرسول منادياً (٢)

السابع : البدل

كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «أما والله لَوَدِدْتُ أَنْ لِي بكم ألف فارس من بَنِي فراسِ بنِ عَنَمٍ» (٣) وقول قريظ بن أنيف :

٧٣- فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا***شئوا الإغاره فرساناً وركباناً (٤)

وانتصاب «الإغاره» على أنه مفعول لأجله.

الثامن : المقابله

و هي الداخلة على الأَعواض ، نحو : «اشتريته بألف» ومنه : (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (النحل ٣٢/ وإنما لم نقدرها باء السببيه كما قالت المعتزله وكما قال الجميع في الحديث النبوي «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» (٥) ؛

ص : ٨١

١- أدب الطف : ١/٧٥.

٢- الإرشاد : ٩٤.

٣- نهج البلاغه : ط ٢٥/٨٩.

٤- شرح شواهد المغنى : ١/٦٩.

٥- أورده ابن هشام في المغنى بهذا اللفظ والذي وجدناه ما قريبه ، نحو : «ما مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» ، كنز العمال : ٤/ح

.١٠٤١٠

لأن المعطى بعوض قد يعطى مجاناً ، وأما المسبب فلا- يوجد بدون السبب ، وقد تبين أنه لا- تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين جمعاً بين الأدله.

التاسع : المجاوزه ك «عَنْ»

ف قيل : تختص بالسؤال ، نحو : (فاسأل به خبيراً) (الفرقان / ٥٩) ، بدليل (يسألون عن أنبائكم) (الأحزاب / ٢٠) وقيل : لا تختص به ، بدليل قوله تعالى : (يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم) (الحديد / ١٢).

وتأول البصريون (فاسأل به خبيراً) على أن الباء للسببيه ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً ، وفيه بعد؛ لأنه لا يقتضى قولك : «سألت بسببه» أن المجرور هو المسؤول عنه.

العاشر : الاستعلاء

نحو قوله تعالى : (مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِيَنْطَارِ) (آل عمران / ٧٥) الآ-يه؛ بدليل (هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا- كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ) (يوسف / ٦٤)

وقول راشد بن عبد ربّه :

٧٤- أَرَبُّ يَبُولِ الثَّعْلِبَانِ بِرَأْسِهِ؟***.....

؛ بدليل تمامه :

.....***لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ(١)

الحادى عشر : التبعض

أثبت ذلك الأصمعيّ والفارسيّ والقُتبيّ وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) (الإنسان / ٦) قيل : ومنه : (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) (المائدة / ٦) والظاهر أن الباء فيهما

ص: ٨٢

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢/٣٠٢. وروى السيوطى «ذلّ» مكان «هان». شرح شواهد المغنى : ١/٣١٧.

للإصاق وقيل : هي في آية الوضوء للاستعانه ، وإن في الكلام حذفاً وقلباً؛ فإنّ «مسح» يتعدى إلى المزال عنه بنفسه ، وإلى المزيل بالباء ، فالأصل : امسحوا رؤوسكم بالماء.

الثاني عشر : القسم

و هو أصل أحرفه ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فأقسم بالله يا بني أميه عما قليل لتعرفنّها في أيدي غيركم وفي دار عدوكم» (١) ودخولها على الضمير ، نحو : «بك لأفعلن» واستعمالها في القسم الاستعطافي ، نحو : «بالله هل قام زيد؟» أي : أسألك بالله مستحلفاً.

الثالث عشر : الغايه

نحو : (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) (يوسف / ١٠٠) أي : إلى وقيل : ضمن «أحسن» معنى «لطف».

الرابع عشر : التوكيد

إشاره

و هي الزائده ، وزيادتها في سته مواضع :

أحدها : الفاعل

و زيادتها فيه واجبه ، وغالبه ، وضروره.

فالواجبه في نحو : «أحسنَ بزيد» في قول الجمهور : إن الأصل : أحسنَ زيد بمعنى «صارذا حُسن» ، ثم غيرت صيغه الخبر إلى الطلب ، وزيادت الباء إصلاحاً للفظ ، وأما إذا قيل : بأنه أمر لفظاً ومعنى وأن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء مُعدّيه مثلها في «أمرُ بزيد».

والغالبه في فاعل «كفى» ، نحو : (كفى بالله شهيداً) (الرعد / ٤٣) وقال الزجاج : دخلت لتضمن «كفى» معنى «إكتف» وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم : «أتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثب عليه» أي : ليَتَّقِ وليفعل؛ بدليل جزم «يُثب»

ص: ٨٣

ويوجبه قولهم: «كفى بهند» بترك التاء، فإن احتجج بالفاصل فهو مجوز لا موجب؛ بدليل (وما تَشِقُّقُ مِنْ وَرَقِهِ) (الأنعام / ٥٩) فإن عَوْرَضَ بقولك: «أحسنُ بهند» فالتاء لا تلحق صيغ الأمر، وإن كان معناها الخير.

قالوا: ومن مجيء فاعل «كفى» هذه مجرداً من الباء قول سُحيم:

٧٥- عُمَيْرَةَ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا***كفى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ للمراءِ ناهياً (١)

ووجه ذلك - على ما اخترناه - : أنه لم يستعمل «كفى» هنا بمعنى «إكتف» ولا تزداد الباء في فاعل «كفى» التي بمعنى «أجزأ وأغنى» ولا التي بمعنى «وقى» والأولى متعدية لواحد كقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «كفاك أدباً لنفسك اجتناباً ما تكرهه من غيرك» (٢).

والثانية متعدية لاثنين، نحو (وكفى الله المؤمنين القتال) (الأحزاب / ٢٥).

والضرورة كقول قيس بن زهير:

٧٦- ألم يأتيك والأنباء تنمى***بما لاقت لبون بنى زياد (٣)

وقال ابن الضائع: إن الباء متعلقة ب «تنمى»، وإن فاعل «يأتى» مضمرة، فالمسألة من باب الإعمال.

الثانى : مما تزداد فيه الباء المفعول

نحو قوله تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (البقره / ١٩٥) (وَهَزَى إِلَيْكَ بِيَدِهِ النَّخْلَةَ) (مريم / ٢٥) وقوله (٤):

ص: ٨٤

١- شرح شواهد المغنى: ١/٣٢٥.

٢- نهج البلاغه: ح ٤٠٤/١٢٧٨.

٣- شرح شواهد المغنى: ١/٣٢٨.

٤- لم يسم قائله و «بنى جعده» منصوب على الاختصاص وروى بالرفع أيضاً. شرح أبيات مغنى اللبيب: ٢ / ٣٦٦.

الشاهد في الثانيه ، وأمّا الأولى فللاستعانه ، وقيل : ضمن « تلقوا » معنى « تفضوا » و « نرجو » معنى « نطمع » وقيل : المراد : لا تُلقوا أنفسكم إلى التهلكه بأيديكم ، فحذف المفعول به ، والباء للآله ، أو المراد بسبب أيديكم كما يقال : لا تُفسد أمرَك برأيك .

وكثر زيادتها في مفعول « عرفت » ونحوه ، وقُلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تعالى : (يُسقى بماء واحد) (الرعد / ٤) .

وقد زيدت في مفعول « كفى » المتعديه لواحد ، ومنه الحديث النبوى : « كفى بالمرء كذباً أن يُحدّث بكل ما سمع » (١) وقوله (٢)

:

الثالث : المبتدأ

نحو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : « كيف يا حداكن إذا نبحتها كلابُ الحوَاب » (٣) وقول العرب : « بحسبك درهم » ومنه عند سيبويه : (بأيُّكمُ المفتونُ) (القلم / ٦) وقال أبو الحسن : « بأيكم » متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن « المفتون » ، ثم اختلف ، فقيل : « المفتون » مصدر بمعنى « الفتنه » وقيل : الباء ظرفيه ، أى : فى أى طائفه منكم المفتون .

ص : ٨٥

١- صحيح مسلم : ١/١٠ ، المقدمه ، باب ٣ ، ح ٥ .

٢- هو لكعب بن مالك وقيل : لحسان بن ثابت وقيل : لبشير بن عبد الرحمن . شرح شواهد المغنى : ١/٣٣٧ .

٣- المستدرک على الصحيحين فى الحديث : ٣/١٢٠ .

من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم «ليس» بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءه بعضهم: (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُؤَلُّوا) (البقره / ١٧٧) بنصب «البر».

الرابع : الخبر

وهو ضربان : غير موجب فينقاس ، نحو قوله تعالى : (قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ) (الأنعام / ٦٦) وقول الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) : «وما أنا بأظلم من تاب إليك فعدت عليه» (١) وموجب فيتوقف على السماع ، وهو قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : (جَزَاءَ سَيِّئَةٍ مِّمَّا تَبِمَثْلِهَا) (يونس / ٢٧) والأولى تعليق «بمثله» باستقرار محذوف هو الخبر.

الخامس : الحال المنفى عاملها

كقول الفحيف :

٧٩- فما رَجَعْتُ بخائبه ركابٌ *** حكيماً بن المسيب مُنتَهَاها (٢)

وقوله (٣) :

٨٠- كائن دُعِيْتُ إلى بأساء داهمه *** فما انبعثت بمزؤود ولا وَكَلِ

ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبوحيان ، وخرَجَ البيتين على أن التقدير : بحاجه خائبه وبشخص مزؤود ، أي : مدعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم : «رأيت منه أسداً» وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني ؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغه لم ينتف أصلها ولهذا قيل في قوله تعالى :

ص : ٨٦

١- الصحيفه الكامله السجاديه ، الدعاء الثاني عشر : ٩٨.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣٩١ / ٢.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٣٤٠ وشرح أبيات مغنى اللبيب : ٢/٣٩٣. لم يسم قائله.

(وما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ) (فصلت / ٤٦) : إن «فعالاً» هنا ليس للمبالغة بل للنسب أى : وما ربك بذى ظلم؛ لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً. ولا يقال : «لقيت منه أسداً أو بحراً» أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة فى الوصف بالإقدام والكرم.

السادس : التوكيد بالنفس والعين

و جعل منه بعضهم قوله تعالى : (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) (البقره / ٢٢٨) ، وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولاً بالمنفصل كـ «قمتم أنتم أنفسكم».

(بَجَلٌ)

على وجهين : حرف بمعنى «نعم» واسم وهى على قسمين : اسم فعل بمعنى «يكفى» واسم مرادف لـ «حسب» ويقال على الأول : «بجلنى» وهو نادر ، وعلى الثانى : «بجلى».

(بَلٌ)

حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما إلا بطل ، نحو : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ) (الأنبياء / ٢٦) أى : بل هم عباد ، ونحو : (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّهٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ) (المؤمنون / ٧٠) وإما الانتقال من غرض إلى آخر ، نحو قوله تعالى : (فَدَأْفَلْحَمَّ مِنْ تَرَكَى وَذَكَرَاسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا) (الأعلى / ١٤ - ١٦) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام) : «ما أنا انتجيتة بل الله انتجاه» (١) وهى فى ذلك كله حرف ابتداء لاعاطفه على الصحيح.

ص : ٨٧

وإن تلاها مفرد فهي عاطفه ، ثم إن تقدّمها أمر أو إيجاب كـ «اضرب زيدا بل عمراً» و «قام زيد بل عمرو» فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشئ وتثبت الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفى أو نهى فهي لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضده لما بعدها ، نحو : «ما قام زيد بل عمرو» و «لا يقيم زيد بل عمرو» وأجاز المبرد وعبدالوارث أن تكون ناقله معنى النفي والنهي إلى ما بعدها.

وتزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب (١) بعد الإيجاب كقوله (٢) :

٨١- وجهك البدر لابل الشمس لو لم***تقض للشمس كسفه أو أقول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي ، وليس بشيء ، لقول أبي الرميح الخزاعي :

٨٢- تبكى على آل النبي محمّد***وما أكثرت في الدمع لابل أقلت (٣)

(بُلّه)

بلى على ثلاثه أوجه : اسم لـ «دع» ومصدر بمعنى الترك ، واسم مرادف لـ «كيف» ، وما بعدها منصوب على الأؤل ومخفوض على الثانى ومرفوع على الثالث وفتحها بناء على الأؤل والثالث وإعراب على الثانى. وقد روى بالأوجه الثلاثه قول كعب بن مالك يصف السيوف :

ص: ٨٨

١- قال ابن هشام فى بحث «لا» العاطفه : فإذا قيل : «جاءنى زيد لابل عمرو» فالعاطف «بل» و «لا» ردّ قبلها. وهذا يقتضى أن لا تكون زائده ، فهو خلاف ظاهر كلامه هنا. فافهم.

٢- لم يسر قائله. شرح أبيات معنى اللبيب : ٣/١٣ و ٤.

٣- أدب الطف : ١ / ٥٩.

٨٣- تذر الجَمَاجِمِ ضاحياً هامأتها***بَلَه الأَكْفَ كأنها لم تُخلق (١)

وإذا قيل : «بله الزيدان أو المسلمان أو أحمد أو الهنديات» احتملت المصدرية واسم الفعل.

ومن الغريب أن في البخاري في تفسير آلم السجده : يقول الله تعالى : (أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً من بله ما أطلعتم عليه) (٢) فاستعملت معربه مجروره ب «من» خارجه عن المعانى الثلاثه وفسرها بعضهم ب «غير» وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدّها فى ألفاظ الاستثناء.

(بلى)

حرف جواب تختص بالنفى وتفيد إبطاله ، سواء كان مجرداً ، نحو : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بلى وَرَبّى) (التغابن / ٧) أم مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان ، نحو قول أم سلمه : قلت يا رسول الله أأنت من أهلكت؟ (ف) قال : «بلى» (٣) أو تويخياً ، نحو : (أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بلى) (الزخرف / ٨٠) أو تقريرياً ، نحو : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى) (الأعراف / ١٧٢) أجزوا النفي مع التقرير مُجرى النفي المجرد فى ردّه ب «بلى» ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا : «نعم» لكفروا. ووجهه : أن «نعم» تصديق للمخبر بنفى أو إيجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء : لو قال : أليس لى عليك الف؟ فقال : «بلى» لزمته ،

ص : ٨٩

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٥٣.

٢- صحيح البخارى : ٦/١٤٥. والمروى فيه : «بله» وفى هامشه : أن فى بعض النسخ «من بله».

٣- تفسير فرات الكوفى : ١٢٤.

ولو قال : «نعم» لم تلزمه وقال آخرون : تلزمه فيهما ، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغه.

(بَيْد)

ويقال : «مَيْد» بالميم وهو اسم ملازم للإضافه إلى «أن» وصلتها ، وله معنيان :

أحدهما : «غير» إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً ، بل منصوباً ولا يقع صفه ولا استثناء متصلاً ، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصه ، ومنه الحديث النبويّ : «نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة بيد أن كل أمه أوتيت الكتاب من قبلنا» (١).

الثاني : أن تكون بمعنى «من أجل» ومنه الحديث النبويّ : «أنا أفصح من نطق بالضادّ بيد أني من قريش واسترّضعت من بني سعد بن بكر» (٢) وقال ابن مالك وغيره : إنها هنا بمعنى «غير» على حدّ قول النابغه الذي ياتي :

٨٤- ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم***بهنّ فلول من قراع الكتائب (٣)

ص : ٩٠

١- مسند أحمد : ٢/٢٤٩.

٢- مناهل الصفا : ١٢.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٣٤٩.

محرّكه في أوائل الأسماء ، ومحرّكه في أواخرها ومحرّكه في أواخر الأفعال ، ومسكنه في أواخرها.

فالمحرّكه في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم ، وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى ، نحو قوله (١):

٨٥- تالله لولا الله ما اهتدينا***وما تصدقنا وما صلينا

وربّما قالوا: «تربّي» و«تربّ الكعبه» و«تالرحمن». قال الزمخشري في (وتالله لأكيدنّ أصنامكم) (الأنبياء / ٥٧): إنّ الباء هي الأصل والتاء بدل من الواو المبدله منها وإنّ التاء فيها زياده معنى وهو التعجب كأنه تعجب من تسهّل الكيد على يده وتأثيه (٢).

ص: ٩١

١- هذا من رجز نسب إلى عبدالله بن رواحه وعامر بن أكوع ، وروى أيضاً: «أللهم لولا أنت...» و«والله لولا أنت...» وعليهما فلا شاهد فيه. راجع شرح شواهد المغنى: /٢٨٦ و ٢٨٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب: ٢/٢٥٠ - ٢٥٢ و ٦/٣٧ و ٣٨.

٢- الكشاف: ٣/١٢٢.

والمحرکه فی أواخرها حرف خطاب ، نحو : «أنت».

والمحرکه فی أواخر الأفعال ضمير ، نحو : «قمت».

والتاء الساكنه فی أواخر الأفعال حرف وضع علامه للتأنيث كَ «قامت» وربما وصلت هذه بـ «ثمَّ» و «ربَّ» والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

ص: ٩٢

(ثُمَّ)

(١)

اسم يشاربه إلى المكان البعيد ، نحو : (وَأَرْزَلْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ) (الشعراء / ٦٤) هو ظرف لا يتصرف ، فلذلك غُلِّطَ من أعربه مفعولاً لـ «رأيت» في قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ) (الإنسان / ٢٠) ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب.

(ثُمَّ)

ويقال فيها : «فُمَّ» - كقولهم في «حدث» : «جدف» - حرف عطف يقتضى ثلاثه أمور : التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهله ، وفي كل منها خلاف.

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف ، وذلك بأن تقع

ص : ٩٣

١- وقد تلحقها التاء ، فيقال : «ثمّه» قال عمرو بن سالم في مدح الرسول صلى الله عليه واله وسلم : كُنْتُ لَنَا أَبَا وَكْنَا وَلِدًا ثَمَّتْ
أَسْلَمْنَا فَلَمْ نَنْزِعْ يَدَا الْغَدِيرِ : ٥ / ٢.

زائده ، فلا تكون عاطفه البته (١) ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : (حتّى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم) (التوبه / ١١٨) وخرّجت على تقدير الجواب.

وأما الترتيب فخالف قوم فى اقتضاءها إياه ، تمسكاً بقوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) (الزمر / ٦) وقول أبى نواس :

٨٦- إن من ساد ثم ساد أبوه*** ثم قد ساد قبل ذلك جدّه (٢)

والجواب عن الآيه من وجوه :

منها : أن العطف على محذوف ، أى : من نفس واحده ، أنشأها ثم جعل منها زوجها.

منها : أن العطف على «واحد» على تأويلها بالفعل ، أى : من نفس توحدت ، أى : انفردت ، ثم جعل منها زوجها.

منها : أن «ثم» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : «بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب» أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب.

والأولان أنفع من هذا الجواب؛ لأنهما يصححان الترتيب والمهله ، وهذا يصحح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخى بين الإخبارين ، ولكن الجواب الأخير أعم ؛

ص: ٩٤

١- قال الدمامينى : وحينئذٍ فالخلاف فى وقوعها زائده غير عاطفه لا- فى اقتضاءها التشريك مع كونها عاطفه ، فالعبارة غير محروره وفى ظاهرها تدافع ، تحفه الغريب : ٢٤٢.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٣٨.

لأنه يصح أن يجاب به عن البيت أيضاً (١).

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب والأب من قبل الابن.

وأما المهله فزعم الفراء أنها قد تتخلف ، بدليل قولك : «أعجبنى ما صنعتَ اليوم ثم ما صنعتَ أمس أعجبُ» ؛ لأن «ثم» فى ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخى بين الإخبارين .

مسألة

أجرى الكوفيون «ثم» مجرى الفاء والواو ، فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واستدلّ لهم بقراءة الحسن : (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) (النساء / ١٠٠) بنصب «يدرك» وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب ، فأجاز فى قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه» (٢) ثلاثه أوجه : الرفع بتقدير : ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى ، والنصب قال : بإعطاء «ثم» حكم واو الجمع ، فتوهم تلميذه أبو زكريا النووى أن المراد : إعطاؤها حكمها فى إفاده معنى الجمع ، فقال :

ص : ٩٥

١- واعلم أنه لا يصح الاحتجاج بكلام المولدين فى العرييه وعزاه السيوطى إلى الإجماع ، وأبو نواس من المولّدين فلا يصح التمسك بأشعاره كما قاله البغدادى فالأولى الاستشكال عليه بعدم الحجية ، راجع الاقتراح : ٧٠ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٤٠ .

٢- صحيح البخارى : ١/٦٩ ، فتح البارى : ١/٣٤٦ ، موسوعه أطراف الحديث النبوى الشريف حرف اللام نقلاً عن عدّه كتب .

لا يجوز النصب ؛ لأنه يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما ، دون أفراد أحدهما ، وهذا لم يقله أحد ، بل البول منهي عنه ، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا ، انتهى. وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب ، لا في المعية أيضاً.

ص: ٩٤

حرف بمعنى : «نعم» حكاه الزجاج في كتاب الشجره واسم بمعنى : «عظيم» أو «يسير» أو «أجل».

فمن الأول قول حارث بن وعله :

٨٧- قومي هم قتلوا ، أميم ، أخي *** وإذا رميت يصيبني سهمي

فلئن عفوت لأعفون جلاً *** ولئن سطوت لأوهن عظمي (١)

ومن الثاني : قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في رثاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «وإن المصاب بك لجليل وإنه قبلك وبعدك لجلل» (٢).

ومن الثالث قولهم : «فعلت كذا من جلكك».

ص : ٩٧

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٦٣.

٢- نهج البلاغه : ح ٢٨٤/١٢٢٨.

بالكسر على أصل التقاء الساكنين كَ «أمس» ، وبالفتح للتخفيف كَ «أين» حرف جواب بمعنى : «نعم» لا- اسم بمعنى «حقاً» فتكون مصدراً ، ولا بمعنى : «أبداً» فتكون ظرفاً ، وإلا أعربت ودخلت عليها «أل».

على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً

تقول : حاشيته ، بمعنى : «استثنيتها».

ويدل على تصرفه قول الناغّه الذبياني :

٨٨- ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهُهُ**ولا أحاشى من الأقوام من أحد (١)

الثاني : أن تكون تنزيهية

نحو (حاش لله) (يوسف / ٥١) وهي عند المبرد وابن جنّي والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفيه ، ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية : جانب يوسف المعصية لأجل الله تعالى ولا يتأتى مثل هذا التأويل في نحو قوله تعالى : (حاش لله ما هذا بشراً) (يوسف / ٣١) وقول أمير المؤمنين عليه السلام :

ص : ٩٩

«وحاش أن تلى للمسلمين بعدى صدرأ أو وردأ» (١) والصحيح : أنها اسم مرادف للبراءه بدليل قراءه أبى السمال : (٢) «حاشأ لله» بالتنوين كما يقال : «براءة لله من كذا» وإنما ترك التنوين فى قراءه الأكثر؛ لبناء «حاشا» ؛ لشيها ب «حاشا» الحرفيه.

الثالث : أن تكون للاستثناء

فذهب سيويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزله «إلا» لكنّها تجرالمستثنى ، وذهب جماعه إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً ، وقليلأ فعلاً متعدياً جامداً؛ لتضمّنه معنى «إلا» وسمع : «اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع».

وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد إلى مصدر الفعل المتقدم عليها ، أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام ، فإذا قيل : «قام القوم حاشا زيدا» ؛ فالمعنى : جانب هو أى : قيامهم ، أو القائم منهم ، أو بعضهم زيدا.

(حتى)

اشاره

حرف يأتى لأحد ثلاثة معان : انتهاء الغايه وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى «إلا» فى الاستثناء وهذا أقلها وقل من يذكره ، وتستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفاً جاراً بمنزله «إلى» فى المعنى و العمل

ولكنها تخالفها فى ثلاثة أمور :

الأول : أن لمخفوضه شرطين ، أحدهما عام ، وهو أن يكون ظاهراً لامضمراً ،

ص : ١٠٠

١- نهج البلاغه : ك ١٠٥٩ / ٦٥ .

٢- الكشاف : ٢ / ٤٦٥ .

كقوله (١) :

٨٩- فينا الرسول وفينا الحقُّ نتبعُهُ***حَتَّى الممات ونَصْرٌ غيرُ مَحْدُود

خلافًا للكوفيين والمبرِّد ، فأما قوله (٢) :

٩٠- فلا والله لا يُلْفَى أناسٌ***فَتَى حَتَّاك يابن أبي زياد

فضروره.

والشرط الثاني خاصّ بالمسبوق بذي أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرًا ، نحو : «أكلت السمكه حتى رأسها» أو ملاقيًا لآخر جزء ، نحو : (سلامٌ هي حَتَّى مَطَلَعِ الفَجْرِ) (القدر / ٥) ولا يجوز «سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها».

الثاني : أنها إذا لم تكن معها قرينه تقتضى دخول ما بعدها كما فى قوله :

٩١- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ***والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا (٣)

أو عدم دخوله كما فى قوله (٤) :

٩٢- سَقَى الحياالأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنَ عَزِيَّتْ***لهم فلا زالَ عنها الخَيْرُ مَجْدُوداً

حمل على الدخول ويحكم فى مثل ذلك لما بعد «إلى» بعدم الدخول حملاً على الغالب فى البابين. هذا هو الصحيح خلافًا لبعضهم.

ص: ١٠١

١- ديوان حسان بن ثابت : ٢٤٢ ونسب إلى عبدالله بن حرب. راجع مناقب ابن شهر آشوب : ١/١٦٨.

٢- لم يسم قائله. شرح ابن عقيل : ٢/١١.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧٠.

٤- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٩٩. لم يسم قائله.

الثالث : أن كلاً- منهما قد ينفرد بمحل لا- يصلح للآخر ، فمما انفردت به «إلى» : أنه يجوز كتبت إلى زيد كما جاء في قول أميرالمؤمنين عليه السلام : «فكتبت إليك كتابي مستظهاً به إن أنا بقيت لك أو فنيت» (١) ، وأنا إلى عمرو أي : هو غايته كما جاء في الحديث النبوي : «أنا بك وإليك» (٢) ، و «سرت من البصره إلى الكوفه» ولايجوز «حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفه». أمّا الأولان فلائن «حتى» موضوعه لإفاده تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغايه و «إلى» ليست كذلك. وأمّا الثالث فلضعف «حتى» في الغايه فلم يقابلوا بها ابتداء الغايه. ومما انفردت به «حتى» : أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها ، نحو : «سرت حتى أدخلها» وذلك بتقدير : «حتى أن أدخلها» ، و «أن» المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض ب «حتى» ولا يجوز «سرت إلى أدخلها» ، وإنما قلنا : إن نصب بعد «حتى» ب «أن» مضمرة لا بنفس «حتى» كما يقول الكوفيون؛ لأن «حتى» قد ثبت أنّها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس.

ول «حتى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثه معان : مرادفه «إلى» ، نحو قوله تعالى : (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (طه / ٩١) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «علّي مع القرآن والقرآن مع علّي لا- يفترقان حتّي يردا علّي الحوض» (٣) ومرادفه «كى» التعليليه ، نحو : (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفُضُوا) (المنافقون / ٧) ويحتملها (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) (الحجرات / ٩).

ص: ١٠٢

١- نهج البلاغه : ك ٣١ / ٩٠٧.

٢- صحيح مسلم : ١/٥٣٥.

٣- تاريخ الخلفاء : ١٧٣.

ومرادفه «إلا» فى الاستثناء كقول المقنّع الكندى :

٩٣- ليس العطاء من الفضول سماحةً** حتى تجود وما لديك قليل (١)

؛ لأن ما بعدها ليس غايه لما قبلها ولا مسبباً عنه.

ولا ينتصب الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان مستقبلاً ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب ، نحو : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (طه / ٩١) وإن كان بالنسبه إلى ما قبلها خاصه فالوجهان ، نحو : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصِرُ اللَّهَ) (البقره / ٢١٤) فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا- إذا كان حالاً ، ثم إن كانت حالته بالنسبه إلى زمن التكلم فالرفع واجب ، كقولك : «سرتُ حتى أدخلها» إذا قلت ذلك وأنت فى حاله الدخول ، وإن كانت حالته ليست حقيقه ، بل كانت محكيه ، رُفِعَ ، وجرى نصبه إذا لم تقدر الحكايه ، نحو : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (البقره / ٢١٤) فى قراءه نافع بالرفع بتقدير : حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا.

الثانى : أن يكون مسبباً عما قبلها ، فلا يجوز «سرتُ حتى تطلع الشمس» ؛ لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.

الثالث : أن يكون فضله ، فلا يصح فى نحو : «سرى حتى أدخلها» ؛ لئلا يبقى

ص: ١٠٣

المبتدأ بلا خبر ، ولا فى نحو : «كان سيري حتى أدخلها» إن قدرت «كان» ناقصه ، فإن قدرتها تامه أو قلت : «سيري أمس حتى أدخلها» جاز الرفع ، إلا إن علقت «أمس» بنفس السير ، لا باستقرار محذوف.

الثانى من أوجه «حتى» : أن تكون عاطفه بمنزله الواو فى اللفظ والمعنى

إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثه أوجه :

الأول : أن لمعطوف «حتى» ثلاثه شروط :

أحدها : أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراوى.

ثانيها : أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها كـ «قدم الحاج حتى المشاه» أو جزءاً من كل ، نحو : «أكلت السمكه حتى رأسها» أو كجزء ، نحو : «أعجبني زيد حتى حديثه» ويمتنع أن تقول : «حتى ولده».

والذى يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع.

ثالثها : أن يكون غايه لما قبلها إما فى زياده أو نقص وقد اجتمعا فى قوله (1) :

٩٤- قَهْرَنَا كَمْ حَتَّى الْكَمَاه ، فَأَنْتُمْ *** تَهَا بُونَنَا حَتَّى بَيْنِنَا الْأَصَاغِرَا

الفرق الثانى : أنها لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون بعضاً مما قبلها أو جزء أو كجزء منه ، كما قدمناه ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات.

الفرق الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقاً بينها وبين الجاره ، فتقول : «مررت بالقوم حتى بزيد» ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه ، وقيده

ص : ١٠٤

١- شرح شواهد المغنى : ٣٧٣/١ . شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٠٧ . لم يسم قائله .

ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف ، نحو قوله (١) :

٩٥- جُودُئِمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى***بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءِ دِينَا

وهو حسن.

تنبيه

العطف بـ «حتى» قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه ، ويحملون نحو : «جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك» على أن «حتى» فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

الثالث من أوجه «حتى» : أن تكون حرف ابتداء

أى : حرفاً تبتدأ بعده الجمل ، فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير :

٩٦- فما زالتِ القَتلى تَمْجُ دماءها***بَدَجَلَه حَتَّى ماء دَجَلَه أَشْكَلُ (٢)

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقول حسان :

٩٧- يُغَشُونَ حَتَّى ما تَهَرُّ كلابهم***لا يسألون عن السوادِ الْمُقْبِلِ (٣)

وعلى الفعلية التى فعلها ماض ، نحو قوله تعالى : (حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا) (الأعراف / ٩٥) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «فلم أزل أنا وعلى فى شىء واحد حتى افترقنا فى صلب عبدالمطلب» (٤).

ص: ١٠٥

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١١٣. لم يسم قائله.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧٧.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٣٧٨.

٤- مناقب ابن مغزلى : ٨٩.

ولامحلّ للجمله الواقعه بعد «حتى» الابتدائيه.

وقد يكون الموضوع صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثه كقولك : «أكلت السمكه حتى رأسها» فلك أن تخفض على معنى «إلى» وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ، وأوجب البصريون حينئذ أن تقول : مأكول؛ لأن في الرفع مع حذف الخبر تهيئه العامل للعمل مع قطعه عنه. وقد روى بالأوجه الثلاثه قوله (١) :

٩٨- عَمَّمْتَهُم بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ *** فَكُنْتَ مَالِكٌ ذِي غَى وَذِي رَشَدٍ

وإذا قلت : «قام القوم حتى زيد قام» جاز الرفع والخفض دون النصب وكان لك في الرفع أوجه ، أحدها : الابتداء ، والثاني : العطف ، والثالث : إضمار الفعل ، والجمله التي بعده خبر على الأول ، ومؤكده على الثاني ، كما أنها كذلك مع الخفض ، وأما على الثالث فتكون الجمله مفسره.

(حيث)

حيث و طئى تقول : «حوث» وفي الثاء فيهما : الضمّ تشبيهاً بالغايات؛ لأنّ الإضافه إلى الجمله كلا إضافه؛ لأنّ أثرها - وهو الجرّ - لا يظهر (٢) ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح ، للتخفيف.

ص: ١٠٦

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٣٢ ، لم يسمّ قائله.

٢- وفيه نظر ؛ لاقتضائه أنّ الإضافه إلى المفرد المبني كلا- إضافه ، وعامل المحقق الرضى قدس سره بعلمه اخرى وهى : أن المضاف إليه فى الحقيقه هو المصدر الذى تضمنته لانفس الجمله. راجع شرح الكافيه : ٢/١٠٣.

ومن العرب من يُعرب «حيث» ، وقراءه من قرأ (مِنْ حَيْثُ لَا- يَعْلَمُونَ) (الأعراف / ١٨٢) بالكسر تحتملها وتحتمل لغه البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً ، قال الأخفش : وقد ترد للزمان ، والغالب كونها في محلّ نصب على الظرفية أو خفض ب «من» وقد تخفض غيرها كقول زهير بن أبي سلمى :

٩٩- فَشَدَّ وَلَمْ تُفْزَعِ بِيوتٌ كَثِيرَةٌ**لدى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ (١)

وقد تقع مفعولاً به وفاقاً للفارسي ، وحمل عليه : (الله أعلم حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (الأنعام / ١٢٤) ؛ إذ المعنى : أنه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه ، لا شيئاً في المكان. وناصبها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه ب «أعلم» لا ب «أعلم» نفسه؛ لأنّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فإن أولته ب «عالم» جاز أن ينصبه في رأى بعضهم.

وتلزم «حيث» الإضافة إلى الجملة اسميه كانت أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «اللهم أدر الحقّ مع عليّ حيث دار» (٢) ومن ثمّ رُجِحَ النصب في نحو : «جلست حيث زيدا أراه». وندرت إضافتها إلى المفرد كقول فاطمه الزهراء (عليها السلام) في رثاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٠٠- فَأَنْتَ وَاللَّهِ خَيْرُ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ**وأصدقُ النَّاسِ حَيْثُ الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ (٣)

والكسائي يقيسه.

قال أبو الفتح في كتاب التمام : ومن أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها ، انتهى.

ص: ١٠٧

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٨٤ و ٣٨٥.

٢- التفسير الكبير : ١/ ٢٠٥.

٣- عوالم العلوم : ١١/ ٤٥٣.

و روى :

١٠١- أما ترى حيث سهيل طالعا***نجماً يضيء كالشهاب لامعاً (١)

بفتح الثاء من «حيث» وخفض «سهيل» و «حيث» بالضم و «سهيل» بالرفع ، أى : موجود ، فحذف الخبر.

وإذا اتصلت بها «ما» الكافه ضمّنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله (٢) :

١٠٢- حيثما تَشْتَقِم يقدّر لك اللـ***هـ نَجاحاً فى غابر الأزمانِ

وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان.

ص: ١٠٨

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٩٠ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٥١ ، لم يسمّ قائله.

٢- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ١/٣١٩ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٥٣.

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً جازاً للمستثنى

ثم قيل : موضعها نصب عن تمام الكلام ، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعده أحرف الجر ، والصواب : الأول؛ لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء ، أى : لا توصل معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها فأشبهت فى عدم التعديه الحروف الزائده (١).

والثانى : أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له

و فاعلها على الحد المذكور فى فاعل «حاشا» والجمله مستأنفه أو حالیه ، على خلاف فى ذلك وتقول : «قاموا خلا زيدا» وإن شئت خفضت إلا فى نحو قول لبيد :

ص : ١٠٩

١- والقائل أن يقول : لانسلم أن معنى التعديه ما ذكره وإنما معناها جعل المجرور مفعولاً به لذلك الفعل ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور بل إيصاله إليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه. قاله الدمامينى فى تحفه الغريب : ٢٧١ ، فتأمل.

١٠٣- ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ***وكلُّ نعيمٍ لا محاله زائلٌ (١)

وذلك لأن «ما» هذه مصدرية ، فدخولها يعين الفعلية وموضع «ما خلا» نصب فقال السيرافي : على الحال. وقيل : على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت ، فمعنى «قاموا ما خلا زيدا» على الأول : قاموا خالين زيدا ، وعلى الثاني : قاموا وقت خلوهم زيدا ، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضه وناصبه ثابت في «حاشا وعدا» ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب «غير» في «قاموا غير زيد».

ص: ١١٠

١- شرح شواهد المغنى : ١/٣٩٢ شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/١٥٤.

حرف جرّ خلافاً للكوفيين فى دعوى اسميته وقولهم : إنه أخبر عنه فى قول ثابت بن قطنه :

١٠٤- إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن***عاراً عليك وربّ قتل عارٌ (١)

ممنوع ، بل «عار» خبر لمحذوف والجمله صفه للمجرور أو خبر له؛ إذ هو فى موضع مبتدأ كما سيأتى. وليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين ، ولا التكثير دائماً ، خلافاً لابن درستويه وجماعه ، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً.

فمن الأوّل قوله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) (الحجر / ٢) وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «ياربّ كاسيه فى الدنيا عاريه فى الآخرة» (٢) فإن الآيه والحديث مسوقان للتخويف وهو لا يناسبه التقليل.

ص: ١١١

١- شرح شواهد المغنى : ١/٨٩.

٢- صحيح البخارى : ٢/٤٢.

ومن الثاني قوله (١):

١٠٥- أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *** وَذِي وَكَلْدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ

أراد عيسى وآدم على نبينا وآله وعليهما الصلاة والسلام.

وتنفرد «رب» من سائر حروف الجرّ بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهراً، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً، وغلبه حذف معدّها ومضيه، وإعمالها محذوفه بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد «بل» قليلاً، وبدونهنّ أقل كقول ربيعه بن مقروم الضبي:

١٠٦- فَإِنْ أَهْلِكَ فذِي لَهَبٍ لَطَاءٌ *** عَلَيَّ يَكَاذُ يَلْتَهَبُ التَّهَابَا (٢)

وقول كعب بن مالك:

١٠٧- وَسَائِلُهُ تَسَائِلُ مَا لَقِينَا *** وَلَوْ شَهِدَتْ أَرْتَنَا صَابِرِينَا (٣)

وقول رؤبه:

١٠٨- بَلْ بَلَدٌ ذِي صُعْدٍ وَأَكَامٍ *** تُخْشَى مَرَادِيَهُ وَهَجَرَ ذَوَابٍ (٤)

رُبَّ وَقَوْلِ جَمِيلٍ:

١٠٩- رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ *** كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ (٥)

ص: ١١٢

١- هو لرجل من أزد السراة وقيل: لعمر والجنبي. شرح شواهد المغني: ١/٣٩٨، ونسبه البغدادي إلى الأول. شرح أبيات مغني اللبيب: ٣/١٧٤.

٢- شرح شواهد المغني: ١/٤٦٦.

٣- السيرة النبوية: ٣/٢٦٧.

٤- شرح أبيات مغني اللبيب: ٣/١٨٩.

٥- شرح شواهد المغني: ١/٣٦٥.

وبأنها زائده في الإعراب دون المعنى ، فمحل مجرورها في نحو : «رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ عِنْدِي» رفع على الابتدائية ، وفي نحو : «رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ» نصب على المفعوليه ، وفي نحو : «رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ» رفع أو نصب كما في قولك : «هذا لقيته» ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجز نحو : «مررت بزيد وعمراً» إلا قليلاً.

وإذا زيدت «ما» بعدها ، فالغالب أن تكفها عن العمل وأن تهيتها للدخول على الجمل الفعلية وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى كقول ابن عباس في علي (عليه السلام) :

«فلربما رأيتهُ يخرج حاسراً بيده السيف إلى الرجل الدّراع فيقتله» (١).

ومن إعمالها قول عدى بن الرعاء :

١١٠- رَبِّمَا ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ***بَيْنَ بَصْرَى وَطَعَنَهُ نَجْلَاءُ (٢)

ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دؤاد :

١١١- رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ***وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ (٣)

وقيل : لا تدخل المكفوفه على الاسميه أصلاً وإن «ما» في البيت نكره موصوفه و «الجمال» خبر ل «هو» محذوفاً والجملة صفه ل «ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الحجر / ٢).

وفي «رَبِّ» ستّ عشره لغه : ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد

ص: ١١٣

١- مناقب ابن مغازلي : ٧١.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٠٤.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٤٠٥.

والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنه أو محرّكه ومع التجرّد منها ، فهذه اثنتا عشره والضم والفتح مع إسكان الباء
وضمّ الحرفين مع التشديد والتخفيف.

ص: ١١٤

حرف يختص بالمضارع ، ويُخَلَّصه للاستقبال كقول حسان :

١١٢- وقال سأعطى الرايه اليوم صارماً***كميتاً محباً للاله موالياً (١)

ومعنى قول المعربين فيها : «حرف تنفيس» ، حرف توسيع ، وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره : «حرف استقبال».

(سَوْفَ)

مرادفه للسين أو أوسع منها ، على خلاف فى ذلك ، وكأنَّ القائل بذلك نظر إلى أن كثره الحروف تدل على كثره المعنى ، وليس بمطرد ، ويقال فيها : «سف» بحذف الوسط ، و «سو» بحذف الأخير ، و «سى» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغه فى التخفيف حكاها صاحب المحكم.

ص: ١١٥

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها ، نحو : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) (الضحى / ٥) وبأنها قد تفصل بالفعل الملقى ، كقول زهير بن أبي سلمى :

١١٣- وما أدريوسوف إخال أدري***أقوم آل حصن أم نساء؟ (١)

(سواء)

إشاره

تكون بمعنى : «مستو» فتقصر مع الكسر ، نحو : (مَكَانًا سَوِيًّا) (طه / ٥٨) وقد تمدَّ مع الفتح ، نحو : «مررتُ برجل سواء والعدم» ، وبمعنى : الوسط ، وبمعنى : التام فتمدَّ فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى : (فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ) (الصفات / ٥٥) وقولك : «هذا درهمٌ سواء». وبمعنى : القصد فتقصر مع الكسر وهو أغرب معانيها كقول قيس بن الخطيم :

١١٤- فلأصرفنَّ سوي حذيفه مدحتي***لفتي العشي وفارس الأحزاب (٢)

ذكره ابن الشجري ، وبمعنى : «مكان» أو «غير» على خلاف في ذلك ، فتمدَّ مع الفتح وتقصر مع الضمَّ ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع «غير» ، وهو عند الزجاجي وابن مالك ك «غير» في المعنى والتصريف ، فتقول : «جاءني سواك» بالرفع على الفاعليه ، و «رأيتُ سواك» بالنصب على المفعوليه و «ما جاءني أحد سواك» بالنصب والرفع وهو الأرجح ، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا في الضروره.

ص: ١١٦

١- شرح شواهد المغنى : ١/١٣٠.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٢٢٠.

يخبر بـ «سواء» التي بمعنى «مستو» عن الواحد ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فليكن أمر الناس عندك في الحق سواء»
(١) وما فوقه ، نحو قول كعب بن مالك :

١١٥- ليسا سواء وشّتي بين أمرهما***حزب الإله وأهل الشرك والنصب (٢)

وقوله تعالى : (لَيْسُوا سَوَاءً) (آل عمران / ١١٣) ؛ لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، وقد أُجيز في قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) (البقره / ٦) كونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ ، وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث.

(س٢)

من «لا سيّما» اسم بمنزله «مثل» وزناً ومعنى ، وعينه في الأصل واو وتثنيته «سيان» ، نحو قول أبو دهب الجمحي في مدح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١١٦- عَقَمَ النساءَ فلا يلدن شبيهه***إن النساء بمثله عَقَمَ

متهلّل نعم بلا متباعد***سيان منه الوفر والعدم (٣)

وتستغنى حيثئذ عن الإضافه كما استغنت عنها «مثل» في قوله (٤) :

ص: ١١٧

١- نهج البلاغه : ك ٥٩/١٠٤٣.

٢- السيره النبويه : ٣ / ١٧٠.

٣- مناقب ابن شهر آشوب : ١/١٦٨.

٤- قال السيوطي : هو لعبد الرحمن بن حسان وقيل : لكعب بن مالك. شرح شواهد المغنى : ١/١٧٨.

١١٧- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا***وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

واستغنوا بتثنيته عن تشبيه «سواء» فلم يقولوا: «سواءان» إلا شاذاً.

وتشديد يائه ودخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب وذهب ثعلب إلى أنّ من استعمله على خلاف ذلك فهو مخطئ.

وذكر غيره أنّه قد يخفّف ، وقد تحذف الواو كقوله (١) :

١١٨- فِيهِ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَاسِيْمًا***عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

وهي عند الفارسي نصب على الحال ، فإذا قيل : «قاموا لاسيما زيد» فالنصب «قام» ، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ، ولوجب تكرار «لا» كما تقول : «رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد» وعند غيره هو اسم لـ «لا» التبرئة ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب أيضاً إذا كان نكرة ، والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، و «ما» زائده بينهما ، والرفع على أنه خبر لمضمّر محذوف و «ما» موصوله أو نكرة موصوفة بالجمله.

ويضعفه في نحو : «ولا- سيّما زيد» حذف العائد المرفوع مع عدم الطول ، وإطلاق «ما» على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتح «سيّ» إعراب؛ لأنه مضاف ، والنصب على التمييز و «ما» كافه عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها في «لا رجل» وأما انتصاب المعرفة نحو : «ولا سيّما زيدا» فمنعه الجمهور ، وقال ابن الدهان : لا أعرف له وجهاً. ووجه بعضهم بأن «ما» كافه وأن «لا سيّما» نزلت منزله «إلا» في الاستثناء ، ورّد بأن المستثنى مخرج ، وما بعدها داخل من باب أولى ، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها ، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً.

ص: ١١٨

مثل «خلا»، فيما ذكرناه من القسمين ، وفي حكمها مع «ما» والخلاف في ذلك.

فعل معناه التَّرجى في المحبوب والإشفاق في المكروه ، نحو قوله تعالى : (فَأُوْلَئِكَ عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ) (النساء / ٩٩) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) وقت الشورى : «عسى أن تروا هذا الأمر من بعد هذا اليوم تُنتضى فيه السيوف وتخان فيه العهود» (١).
وتستعمل على أوجه :

أحدها : أن يقال : «عسى زيدٌ أن يقوم» واختلف في إعرابه على أقوال :

الأول : - وهو قول الجمهور - أنه مثل «كان زيد يقوم» واستشكل بأن الخبر

فى تأويل المصدر ، والمخبر عنه ذات ، ولا يكون الحدث عين الذات ، وأجيب بأنه من باب «زيد عدل» أو على تقدير مضاف :
إما قبل الاسم ، أى : عسى أمر زيد القيام ، أو قبل الخبر أى : عسى زيد صاحب القيام .

الثانى : أنها فعل متعد بمنزله «قارب» معنًى وعملاً أو قاصر بمنزله «قرب من أن يفعل» وحذف الجار توسعاً ، وهذا مذهب سيبويه
والمبرد .

الثالث : أنها فعل قاصر بمنزله «قرب» ، و «أن» والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين . ويردّه أنه حينئذ يكون بدلاً
لازماً تتوقف عليه فائده الكلام ، وليس هذا شأن البدل .

الرابع : أنها فعل ناقص و «أن» والفعل بدل اشتمال وأن هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءه حمزه :
(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ) (آل عمران / ١٧٨) . بالخطاب ، واختاره ابن مالك .

الاستعمال الثانى : أن تسند إلى «أن» والفعل ، فتكون فعلاً تاماً ، وقال ابن مالك : عندى أنها ناقصه أبداً ، ولكن سددت «أن»
وصلتها فى هذه الحالة مسدّ الجزأين .

الثالث والرابع والخامس : أن يأتى بعدها المضارع المجرد أو المقرون بالسين أو الاسم المفرد . والأول قليل كقول هدبه بن
خشرم :

١١٩- عسى الكرب الذى أمسيت فيه***يكون وراءه فرج قريب (١)

والثالث : أقل كقوله (٢) :

ص : ١٢٠

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٤٣ .

٢- لم يسم قائله ، شرح شواهد المغنى : ١/٤٤٥ .

١٢٠- أكثرت في العذل ملحاً دائماً*** لا تكثرن إني عسيت صائماً

كذا قالوا ، والصواب : أنه مما حذف فيه الخبر ، أي : أكون صائماً ؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي .

والثاني : نادرٌ جداً كقول قسام بن رواح :

١٢١- عسى طيئ من طيئ بعد هذه***ستطفي غلات الكلى والجوانح (١)

و «عسى» فيهنّ فعل ناقص بلا إشكال .

السادس : أن يقال : «عساي ، وعساك ، وعساه» وهو قليل ، وفيه ثلاثه مذاهب :

أحدها : أنها أُجريت مُجرى «لعل» في نصب الاسم ورفع الخبر ، قاله سيبويه .

الثاني : أنها باقية على عملها ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، قاله الأخفش ، ويرده أن إنابه ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل ، نحو : «ما أنا كَأنت» .

الثالث : أنها باقية على عملها ولكن قلب الكلام ، فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس ، قاله المبرد والفارسي ومدّعاهما أن الإعراب قلب والمعنى بحاله .

السابع : «عسى زيدٌ قائم» حكاة ثعلب ، ويتخرج هذا على أنها ناقصة ، وأن اسمها ضمير الشأن ، والجمله الاسميّه الخبر .

تنبيه

إذا قيل : «زيدٌ عسى أن يقوم» احتمال نقصان «عسى» على تقدير تحمّلها

ص : ١٢١

١- شرح شواهد المغني : ١/٤٤٥ .

الضمير ، وتمامها على تقدير خلوها منه ، ونظير هذا المثال : قول أمير المؤمنين عليه السلام : «فإن المدبر عسى أن تزلّ به إحدى قائمته» (١) وإذا قلت : عسى أن يقوم زيد» احتمل الوجهين أيضاً ، ولكن يكون الإضمار في «يقوم» لا في «عسى» اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا «زيداً» فيحتمل الإضمار في «عسى» على إعمال الثانى. ونظيره : قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وما عسى أن يكون بقاء من له يوم لا يعدوه» (٢) وإذا قلت : «عسى أن يضرب زيداً عمراً» فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى» لثلا يلزم الفصل بين صله «أن» ومعمولها وهو «عمراً» بالأجنبي وهو «زيد» ونظيره : قوله تعالى : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً) (الإسراء/ ٧٩).

(عَل)

اسمٌ بمعنى «فوق» والتزموا فيه أمرين :

أحدهما : استعماله مجروراً بـ «من» والثانى : استعماله غير مضاف ، فلا يقال : «أخذتُه من عل السطح» كما يقال : «من علوه» وأما قوله (٣) :

١٢٢- ياربُّ يوم لى لا أظللّه***أرْمَضُ من تحتُ وأضحى من علُّه

فالهاء للسكت؛ بدليل أنه مبنى ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم كما فى هذا البيت؛ إذ المراد فوقيه نفسه لافوقيه مطلقه ، والمعنى : أنه تُصيبه الرّمضاء من تحته وحرّ الشّمس من فوقه.

ص: ١٢٢

١- نهج البلاغه : ط ٩٩/٢٩٥.

٢- نهج البلاغه : ط ٢٩٢ / ٩٨.

٣- نسب إلى أبى الهجنجل وأبى ثروان. شرح شواهد المغنى : ١/٤٤٨. ونسبه البغدادى إلى الأوّل ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٣٥٦.

ومثله : قول حسان :

١٢٣- شهدتُ بإذن الله أن محمداً***رسول الذى فوق السماوات من علِّ (١)

ومتى أريد به النكره كان معرباً كقول امرئ القيس :

١٢٤- مِكرٌّ مِفرٌّ مقبل مدبر معاً***كجلمود صخر حطه السيل من علِّ (٢)

إذ المراد تشبيه الفرس فى سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال ، لامن علو مخصوص .

(علّ)

بلام مشدده مفتوحه أو مكسوره

لغه فى «لعل» ، نحو قول الأضبط بن قريع :

١٢٥- لأتھينَ الفقيرَ علّك أن***تركع يوماً والدّهْرُ قد رفعه (٣)

(على)

إشاره

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً

ولها تسعه معان :

أحدها : الاستعلاء، إمّا على المجرور وهو الغالب ، نحو : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) (المؤمنون / ٢٢) أو على ما يقرب منه ،
نحو قوله تعالى : (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى) (طه/١٠) وقول عبيدالله بن الحرّ الجعفى فى رثاء الإمام الحسين (عليه السلام)

ص: ١٢٣

١- ديوان حسان بن ثابت : ٣٠٥.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٥١.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٤٥٣.

١٢٦- وقفتُ على أجدائهم ومحالهم***فكأد الحشى ينقض والعين ساجمه (١)

وقد يكون الاستعلاء معنوياً ، نحو قوله تعالى : (وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ) (الشعراء /١٤) وقول زينب الكبرى «يا محمداه ، يا محمداه ، صلّى عليك ملائكة السماء ، هذا الحسين بالعراء» (٢).

الثانى : المصاحبه ك «مع» ، نحو : (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ) (البقره /١٧٧).

الثالث : المجاوزه ك «عن» كقول القحيف بن خمير العقبلى :

١٢٧- إِذَا رَضِيْتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ***لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبْنِي رِضَاهَا (٣)

أى : عنى ، ويحتمل أن «رضى» ضُمنَ معنى «عطف».

الرابع : التعليل كاللام ، نحو : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) (البقره /١٨٥) أى : لهدايتہ إياكم.

الخامس : الظرفيه ك «فى» ، نحو : (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ) (القصص /١٥).

السادس : موافقه «من» ، نحو : (الَّذِينَ إِذَا كُنَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) (المطففين /٢).

السابع : موافقه الباء ، نحو : (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) (الأعراف / ١٠٥).

ص: ١٢٤

١- أدب الطف : ١/٩٨.

٢- تاريخ الطبرى : ٥/٤٥٨.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٤١٦.

الثامن : أن تكون زائده للتعويض أو لغيره.

فالأول كقوله (١) :

١٢٨- إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيُّكَ يَعْتَمِلُ*** إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أى : من يتكل عليه ، فحذف «عليه» وزاد «على» قبل الموصول تعويضاً له ، قاله ابن جنّي ، وقيل : المراد : إن لم يجد يوماً شيئاً ، ثم ابتداءً مستفهماً فقال : على من يتكل؟ وكذا قيل فى قوله (٢) :

١٢٩- وَلَا يُوَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ*** إِلَّا أَخْوِثَقَهُ فَاَنْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ

إن الأصل فانظر لنفسك ثم ابتداءً الاستفهام. وابن جنّي يقول فى ذلك أيضاً : إن الأصل : فانظر من تثق به؛ فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضاً. وقيل : بل تمّ الكلام عند قوله : «فانظر» ثم ابتداءً مستفهماً فقال : بمن تثق؟

والثانى كقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «من حلف على يمين» (٣) والأصل : حلف يميناً ، قاله ابن مالك (٤). وفيه نظر؛ لأن اليمين مجاز عما يتعلق بها (٥).

التاسع : أن تكون للاستدراك والاضراب ، كقول أبى خراش :

١٣٠- فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته*** بجانب قوسى ما بقيت على الأرض

ص: ١٢٥

١- لم يسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٢٤٥.

٢- قال السيوطى : ورأيت فى المؤتلف والمختلف للآمدى : عزوا ذلك إلى سالم بن وابصه ، شرح شواهد المغنى : ١/٤٢٠.

٣- سنن الترمذى رقم : ١٥٦٩ - ١٥٧٠.

٤- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٢٤٨.

٥- تحفه الغريب : ٢٩٠.

على أنها تعفو الكلوم ، وإنما

نوكل بالأدنى ، وإن جل ما يمضى (١)

أى : على أن العاده نسيان المصائب البعيده العهد.

وتعلق «على» هذه بما قبلها عند من قال به ، كتعلق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناها إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، أو هي خبر لمبتدأ محذوف ، أى : والتحقيقُ على كذا ، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال : ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.

والثانى من وجهى على : أن تكون اسماً بمعنى «فوق»

و ذلك إذا دخلت عليها «من» كقوله (٢) :

١٣١- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا *** تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِيَدَاءِ مَجْهَلٍ

وزاد الأَخْفَش موضعاً آخر وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، نحو : (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) (الأحزاب / ٣٧) ؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل فى غير باب «ظنَّ وفقدَ وعدمٍ» ، لا يقال : «ضربتنى» ولا «فرحت بى».

وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً فى نحو هذه الآية لصحَّ حلول «فوق» محلها ، ولأنها لو لزمتم اسميتها لما ذُكر ، لزم الحكم باسميه «إلى» فى نحو : (فَصُرُّهُنَّ إِلَيْكَ) (البقره / ٢٦٠) (وَاضْمُمُ إِلَيْكَ) (القصص / ٣٢).

ص: ١٢٦

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٢١.

٢- نُسبَ إِلَى مَزَاحِمِ بْنِ عَمْرٍو الْعَقِيلِي وَمَزَاحِمِ بْنِ الْحَارِثِ. شرح شواهد المغنى : ١/٤٢٦ ونسبه البغدادي إلى الأول. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٢٦٧.

وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في «سقياً لك» وإما على حذف مضاف ، أى : أمسك على نفسك ، واطمئني إلى نفسك.

(عن)

أشاره

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون حرفاً جارياً

و جميع ما ذكر لها عشره معان :

أحدها : المجاوزه ، كقول الإمام الحسين (عليه السلام) : «يا هذا كفّ عن الغيبه فإنها إدام كلاب أهل النار» (١) وقول الكميت :

١٣٢- وغاب نبى الله عنهم وفقده***على الناس رُزءٌ ما هناك مجلّل (٢)

وقولك : «رميت السهم عن القوس». وذكر لها فى هذا المثل معنى غير هذا ، وسيأتى.

الثانى : البدل ، نحو : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) (البقره ٤٨) وفى الحديث النبوى : «فصومى عن أمك» (٣).

الثالث : الاستعلاء ، نحو : (فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ) (محمد ٣٨).

الرابع : التعليل ، نحو : (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا - عَنْ مَوْعِدِهِ) (التوبه ١١٤) (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)

(هود/٥٣) ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركى» ، أى : ما نتركها صادرين عن قولك ، وهو رأى

ص: ١٢٧

١- تحف العقول : ١٧٦.

٢- الغدير : ٢/١٩٢.

٣- صحيح مسلم : ٢/٨٠٤.

الخامس : مرادفه «بعد» ، كقوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُضِيَ بَحْرَنَ نَادِمِينَ) (المؤمنون / ٤٠) (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) (النساء / ٤٦) بدليل أنّ في مكان آخر (مِنْ بَعِيدٍ مَوَاضِعِهِ) (المائدة / ٤١). وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وكانك عن قليل قد صيرت كأحدهم فأصلح مَثَواك ولا تبغ آخرتك بدنياك» (١).

السادس : الظرفيه كقول الأعشى :

١٣٣- وآس سراة القوم حيث لقيتهم**ولا تك عن حمل الرباعه وانيا (٢)

الرباعه : نجوم الحماله ، قيل : لأن «ونى» لا يتعدى إلا ب «في» بدليل (ولانتيا في ذكري) (طه / ٤٢) والظاهر أن معنى «ونى عن كذا» : جاوزه ولم يدخل فيه ، و «ونى فيه» : دخل فيه وفتر.

السابع : مرادفه «من» ، نحو : (أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا) (الأحقاف / ١٦) بدليل : (فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) (المائدة / ٢٧) (ربنا تقبل منا) (البقره / ١٢٧).

الثامن : مرادفه الباء ، نحو : (وما ينطق عن الهوى) (النجم / ٣) والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوى.

التاسع : الاستعانه ، قاله ابن مالك ، ومثله ب «رَمِيْتُ عن القوس» ؛ لأنهم يقولون أيضاً : رميت بالقوس.

العاشر : أن تكون زائده للتعويض من أخرى محذوفه ، كقول زيد بن رزين :

ص: ١٢٨

١- نهج البلاغه : ك ٣١ / ٩١٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٣٤.

١٣٤- أَتَجَزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا***فَهَلَّا التِي عَنْ بَيْنِ جَنبِيكَ تَدْفَعُ (١)

قال ابن جنى : أراد : فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ، فحذفت «عن» من أول الموصول ، وزيدت بعده.

الوجه الثانى : أن تكون حرفاً مصدرياً

و ذلك أن بنى تميم يقولون فى نحو : «أعجبنى أن تفعل» : عن تفعل ، وكذا يفعلون فى «أن» المشدده ، فيقولون : أشهد عن محمداً رسول الله ، وتسمى عنعنه تميم.

الثالث : أن تكون اسماً بمعنى «جانب»

و ذلك يتعين فى ثلاثه مواضع :

أحدها : أن يدخل عليها «من» وهو كثير كقول قطرى بن الفجاءه :

١٣٥- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئُهُ***مَنْ عَنِ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي (٢)

و «من» الداخلة على «عن» زائده عند ابن مالك ، ولابتداء الغايه عند غيره ، قالوا : فإذا قيل : «قعدتُ عن يمينه» فالمعنى : فى جانب يمينه ، وذلك محتمل للملاصقه ولخلافها ، فإن جئت ب «من» تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحيه.

الثانى : أن يدخل عليها «على» ، وذلك نادر ، والمحفوظ منه بيتٌ واحد وهو قوله (٢٣٧) :

١٣٦- على عن يميني مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا***وكيف سُنُوحِ وَالْيَمِينِ قَطِيعُ (٣)

الثالث : أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، قاله الأخفش ، وذلك كقول امرئ القيس :

ص : ١٢٩

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٣٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٣٨.

٣- لم يسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣/٣١٤.

١٣٧- دَعُ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجْرَاتِهِ***ولكن حديثاً ما حديثُ الرَّوَّاحِلِ (١)

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وقد تقدم الجواب عن هذا.

(عند)

إشاره

اسم للحضور الحسي ، نحو : (فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ) (النمل / ٤٠) والمعنوي ، نحو : (قَالَ الْمَذَى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ) (النمل / ٤٠) وللقرب كذلك ، نحو قوله تعالى : (عِنْدَ سِدْرِهِ الْمُنتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى) (النجم/ ١٤ و ١٥) ونحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) في ذكر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «وأكرم لديك نُزْلَهُ وَشَرَفَ عِنْدَكَ مَنَزَلَتَهُ» (٢).

وكسرها أكثر من ضمها وفتحها ، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجروره بـ «من».

تنبيهان

الأول : قولنا : «عند» اسم للحضور ، موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب : اسم لمكان الحضور ، فإنها ظرف لا مصدر. وتأتي أيضاً لزمانه كقول الكميت في مدح آل البيت :

١٣٨- لَاهُمْ مَفَارِيحٌ عِنْدَ نَوْبَتِهِمْ***ولا مَجَازِيْعٌ إِنْ هُمْ نُكِبُوا (٣)

الثاني : تعاقب «عند» كلمتان :

ص: ١٣٠

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٤٠.

٢- نهج البلاغه : ط ١٠٥/٣١٥.

٣- شرح الهاشميات : ٦٢.

«لدى» مطلقاً كقوله تعالى : (وَأُنذِرُهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَمَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ) (غافر / ١٨) و «لدى» إذا كان المحل ، محل ابتداء غايه كقول أبى طالب (عليه السلام) فى مدح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٣٩- أنت السعيد من السعود تَكْنَفْتِكِ الْأَسْعَدُ*** من لدى آدم لم يزل فىنا وصى مرشد(١)

وقد اجتمعنا فى قوله تعالى : (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) (الكهف / ٦٥).

ويفتقرن من وجه ثان ، وهو أن «لدى» لا- تكون إلا- فضله ، بخلافهما ، بدليل : (وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ) (المؤمنون / ٦٢) (وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ) (ق / ٤). وثالث ، وهو أن جرّها بـ «من» أكثر من نصبها ، حتى أنها لم تجى فى التنزيل منصوبه ، وجرُّ «عند» كثير ، وجرُّ «لدى» ممتنع. ورابع ، وهو أنها معربان وهى مبنيّه فى لغه الأ- كثيرين. وخامس ، وهو أنها قد تضاف للجمله كقوله :

١٤٠- لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وَفَاقَكُمْ*** فَلَائِكَ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ(٢)

وسادس ، وهو أنها قد لا- تضاف ، وذلك أنهم حكوا فى «غدوه» الواقعه بعدها الجرّ بالإضافه ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار «كان» تامه.

ثم اعلم أن «عند» أمكن من «لدى» من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعانى كقول أمير المؤمنين عليه السلام :

ص : ١٣١

١- توحيد الصدوق : ١٥٨.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٨٣٦. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/٢٨٦. لم يسم قائله.

«وعندى السيف الذى أعضضته بجدك وخالك وأخيك فى مقام واحد» (١) و «فاسألونى فإن عندى علم الأولين والآخرين» (٢). ويمتنع ذلك فى «لدى» ذكره ابن الشجرى فى أماليه ومبرمان فى حواشيه.

الثانى : أنك تقول : «عندى مال» وإن كان غائباً ، ولا تقول : «لدى مال» إلا إذا كان حاضراً.

(عَوْضُ)

ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل «أبداً» ، إلا أنه مختص بالنفى ، وهو معرب إن أضيف ، كقولهم : «لا أفعلهُ عوضَ العائضين» مبنى إن لم يضيف ، وبناءؤه إما على الضم كـ «قبلُ» أو على الكسر كـ «أمس» أو على الفتح كـ «أين».

ص : ١٣٢

١- نهج البلاغه : ك ١٠٥٥/٦٤.

٢- مناقب ابن شهر آشوب : ٢/٣٨.

اسم ملازم للإضافه فى المعنى ، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فهم معناه وتقدمت عليها كلمه «ليس». وقولهم : «لا غير» لحن (1) ، ويقال : «قبضتُ عشرةً ليس غيرُها» برفع «غير» على حذف الخبر ، أى : مقبوضاً ، وبنصبها على إضمار الاسم ، أى : ليس المقبوضُ غيرها و «ليس غيرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونيه ثبوته كقراءه بعضهم : (الله الأمرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) (الرّوم 4) بالكسر من غير تنوين ، أى : من قبل الغلب ومن بعده ، و «ليس غيرُ» بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد والمتأخرون : إنها ضممه بناء ، لا إعراب ، وإن «غير» شبّهت بالغايات ك «قبلُ وبعْدُ». فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً ، وقال الأَخفش : ضممه إعراب لا- بناء؛ لأنه ليس باسم زمان ك «قبل وبعْد» ولا مكان ك «فوق وتحت» وإنما هو بمنزله «كل وبعض» وعلى هذا.

ص: ١٣٣

١- استعمل ابن هشام فى المغنى «لا- غير» فى مواضع من كلامه. منها : فى حرف اللام ، مبحث «لا» ومنها مبحث «هل» وفى غير الباب الأول مراراً.

فهو الاسم ، وحذف الخبر. وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين. و «ليس غيراً» بالفتح والتنوين ، و «ليس غيرٌ» بالضم والتنوين ، وعليهما فالحرکه إعرابه؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات ، وإما للتعويض ، فكأن المضاف إليه مذكور.

ولا تتعرف «غير» بالإضافه ، لشده إبهامها.

وتستعمل «غير» المضافه لفظاً على وجهين :

أحدهما : وهو الأصل : أن تكون صفه للنكره ، نحو قوله تعالى : (نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ) (فاطر / ٣٧) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «وكلّ عزيز غيره ذليل» (١) أو لمعرفه قريبه منها ، نحو : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (الفاتحه / ٧)؛ لأن المعرّف الجنسي قريبٌ من النكره ، ولأن «غيراً» إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف ، ويردّه الآيه الأولى.

والثاني : أن تكون استثناء ، فتعرب بإعراب الاسم التالي «إلا» في ذلك الكلام ، فتقول : «جاء القوم غير زيد» بالنصب ، و «ما جاءني أحد غير زيد» بالنصب والرفع ، وقال تعالى : (لَا يَشْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمِ-وْمِنِينَ غَيْرِ أُولَى الضَّرر) (النساء / ٩٥) يقرأ برفع «غير» إما على أنه صفه لـ «القاعدون» ؛ لأنهم جنس ، وإما على أنه استثناء وأبدل على حدّ (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (النساء / ٦٦) ويؤيده قراءه النصب.

وانتصاب «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربه كانتصاب الاسم

ص : ١٣٤

١- نهج البلاغه : ط ١٥٥ / ٦٤.

بعد «إلا» عندهم ، وعلى الحالیه عند الفارسی ، وعلى التشبیه بظرف المكان عند جماعه.

ویجوز بناؤها على الفتح إذا أُضیفَت إلى مبنی كقول أبی قیس بن رفاعه :

١٤١- لم یمنع الشربَ منها غیر أن نطقت ***حمامةً فی عُصُون ذاتِ أوقالِ (١)

ص: ١٣٥

١- شرح شواهد المغنی : ١/٤٥٨.

حرف مهمل ويرد على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون عاطفه

وتفيد ثلاثة أمور :

الأول : الترتيب ، وهو نوعان : معنوى كقول حسان :

١٤٢- هَجَوْتُ مُحَمَّدًا فَأَجِبْتُ عَنْهُ***وعند الله في ذاك الجزاء (١)

وذكرى ، وهو عطف مفضل على مجمل ، نحو : (فَقَدَ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً) (النساء / ١٥٣).

الثانى : التعقيب وهو فى كل شىء بحسبه ، ألا- ترى أنه يقال : «تَرَوِّجُ فُلَانٌ فَوُلِدَ لَهُ» إذا لم يكن بينهما إلا مده الحمل ، وإن كانت متطاوله؟ وقال الله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (الحج / ٦٣) وقيل : الفاء فى هذه الآيه للسببيه ، وفاء السببيه لا تستلزم التعقيب. بدليل صحه قولك : «إِنْ يُسَلِّمَ فَهُوَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» ومعلوم ما بينهما من المهله ، وقيل : تقع الفاء تاره بمعنى

ص: ١٣٦

«ثُمَّ» ومنه الآيه ، وقوله تعالى : (ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا) (المؤمنون ١٤/) فالفاءات بمعنى «ثُمَّ» ، لتراخي معطوفاتها ، وتاره بمعنى الواو ، كقول امرئ القيس :

١٤٣- قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل *** بسقط اللوى بين الدخول فحومل (١)

وزعم الأصمعي أن الصواب : روايته بالواو. لأنه لا يجوز «جلست بين زيد وعمرو» وأجيب بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يجوز «جلست بين العلماء فالزهاد».

الثالث : السببيه ، وذلك غالباً في العاطفه جمله أو صفه ، فالأول ، نحو : (فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ) (القصص ١٥/) والثاني ، نحو : (لَا-كُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ) (الواقعه ٥٢ - ٥٤) وقد تجى في ذلك لمجرد الترتيب نحو : (فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ) (الذاريات ٢٦/ و ٢٧).

الثاني من أوجه الفاء : أن تكون رابطه للجواب

و ذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً ، وهو منحصر في ست مسائل :

إحداها : أن يكون الجوابُ جمله اسميه ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (الأنعام ١٧/) وقول الكميت في آل البيت :

١٤٤- فَإِنْ هِيَ لَمْ تَصْلُحْ لِقَوْمٍ سِوَاهُمْ *** فَإِنَّ ذَوِي الْقُرْبَى أَحَقُّ وَأَقْرَبُ (٢)

الثانيه : أن تكون فعليه كالاسميه ، وهى التى فعلها جامد ، نحو : (وَمَنْ يَكُنْهِمِ).

ص: ١٣٧

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٦٣.

٢- شرح الهاشميات : ٤٣. والضمير (هى) يرجع إلى دعوه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم إلى الإسلام.

الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) (النساء / ٣٨).

الثالثة : أن يكون فعلها إنشائياً نحو قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) (آل عمران / ٣١) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فإن كان لابد من العصبية فيمكن تعصبكم لمكارم الخصال» (١) ونحو : «إن قام زيد فوالله لأقومن» و «إن لم يتب زيد فيا خسره رجلاً».

الرابعة : أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى ، إما حقيقة ، نحو : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) (يوسف / ٧٧) ، وإما مجازاً ، نحو : (وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ) (النمل / ٩٠) نزل هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزله ما وقع.

الخامسة : أن تقترن بحرف استقبال ، نحو : (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) (آل عمران / ١١٥).

السادسة : أن تقترن بحرف له الصدر كقول ربيعه بن مقروم :

١٤٥- فَإِنْ أَهْلِكَ فذِي لَهَبٍ لظَاهٍ**على يَكَادُ يَلْتَهُبُ التَّهَابَا (٢)

لما عرفت من أن «رُبَّ» مقدره ، وأنها لها الصدر.

واعلم أن «إذا» الفجائية قد تنوب عن الفاء ، نحو : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (الروم / ٣٦) وأن الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله (٣) :

١٤٦- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا**والشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

ص: ١٣٨

١- نهج البلاغه : ط ٢٣٤/٧٩٩.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٦٦.

٣- تقدم برقم ١١٧.

وقال ابن مالك : يجوز في النثر نادراً ، ومنه حديث اللقطة : «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» (١).

تنبيه

كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك في نحو «الذى يأتينى فله درهم» وبدخولها فهم ما أراد المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ، ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره.

الثالث : أن تكون زائده

و هذا لا يثبتته سيبويه ، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً ، وحكى : «أخوك فوجد» وقيد الفراء والأعلم وجماعه الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً ، فالأمر ، نحو : (هذا فليذوقوه حميم) (ص ٥٧/٥٧) والنهى ، نحو : «زيد فلا تضربه» ، وتأول المانعون الآية على أن الخبر «حميم» وما بينهما معترض ، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره «فليذوقوه» وعلى هذا ف «حميم» بتقدير : هو حميم. ومن زيادتها قوله (٢) :

١٤٧- لما اتقى بيد عظيم جرمها***فتركت ضاحي جلدِها يتذبذب

لأن الفاء لا تدخل في جواب «لما» خلافاً لابن مالك.

مسألة

الفاء في نحو : (بيل الله فاعبدي) (الزمر ٦٦/٦٦) جواب ل «أما» مقدره عند بعضهم وفيه إجحاف ، وزائده عند الفارسي وفيه بُعد ، وعاطفه عند غيره ، والأصل :

ص : ١٣٩

١- صحيح البخارى : ٣/١٦٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٤٧٣ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٥٤. لم يسم قائله.

تتبه فاعبدالله ، ثم حذف «تتبه» وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدراً.

مسألة

الفاء في نحو : «خرجتُ فإذا الأسدُ» زائده لازمه عند الفارسي والمازنيو جماعه ، وعاطفه عند مبرمان وأبي الفتح ، وللسببيه المحضه كفاء الجواب عند أبي اسحاق ، ويجب أن يحمل على ذلك مثل : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ) (الكوثر ١/ و ٢)؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.

مسألة

(أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) (الحجرات ١٢/) قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام : لا- ، ف قيل لهم : فهذا كرهتموه ، يعنى والغيبه مثله فاكرهوها ، ثم حذف المبتدأ وهو «هذا» وقال الفارسي : التقدير : فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبه ، وضعفه ابن الشجرى بأن فيه حذف الموصول - وهو «ما» المصدريه - دون صلتها ، وذلك ردىء ، وجمله (وَاتَّقُوا اللَّهَ) (الحجرات ١٢/) عطف على (وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا) (الحجرات ١٢/) على التقدير الأول ، وعلى «فاكرهوا الغيبه» على تقدير الفارسي . وبعد فالصواب : أن ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسي . فإنه قال : كأنهم قالوا فى الجواب : «لا» ف قيل لهم : «فكرهتموه فاكرهوا الغيبه واتقوا الله» ، فَ «إِتَّقُوا» عطف على «فَاكْرَهُوا» وإن لم يذكر كما فى (اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) (البقره ٦٠/) والمعنى : فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبه وإن لم تكن «كما» المذكوره ، كما أن «ما تأتينا فتحدّثنا» معناه :

فكيف تحدثنا وإن لم تكن «كيف» مذكوره ، انتهى. وهذا يقتضى أن «كما» ليست محذوفه ، بل أن المعنى يعطيها ، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

تنبيه

قيل : الفاء تكون للاستئناف كقول جميل بن عبدالله :

١٤٨- ألم تسأل الربيع القواء فينطقُ *** وهل تُخبرنك اليوم بيداء سَمَلقُ (١)

أى : فهو ينطق. لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببيه لنصب ، ومثله : (فإنما يقولُ له كُنْ فيكونُ) (البقره ١١٧) بالرفع ، أى : فهو يكون حينئذ.

والتحقيق : أن الفاء فى نحوهما للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة ، لا- الفعل ، وإنما يقدر النحويون كلمه «هو» ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف.

(فى)

حرف جر له عشره معان :

أحدها : الظرفيه ، وهى إمّا مكانيه كقول حسان فى رثاء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٤٩- أقيم بعدك فى المدينه بينهم *** يا لهفَ نفسى ليتنى لم أولدِ (٢)

أو زمانيه كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «المهدى منّا أهل البيت يصلح الله له

ص: ١٤١

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٧٤.

٢- ديوان حسان بن ثابت : ٢٠٨.

أمره في ليله» (١) وقد اجتمعتا في قوله تعالى : (الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعِيدٍ عَلَيْهِمْ سَيِّغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِتِّينَ) (الروم ١/ - ٤) أو مجازيه ، نحو قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) (البقره ١٧٩/) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «فالموت في حياتكم مقهورين والحياه في موتكم قاهرين» (٢).

الثاني : المصاحبه ، نحو : (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) (القصص ٧٩/).

الثالث : التعليل ، نحو : (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) (يوسف ٣٢/) وفي الحديث النبوي : «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ رَبَطَتْهَا» (٣).

الرابع : الاستعلاء ، نحو : (وَلَأَصْلَبَنُّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) (طه ٧١/).

الخامس : مرادفه الباء كقول زيد الخيل :

١٥٠- ويركبُ يومَ الرّوعِ منّا فوارسٌ *** بصيرونَ في طعنِ الأباهرِ والكلبي (٤)

السادس : مرادفه «إلى» ، نحو : (فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ) (إبراهيم ٩/).

السابع : مرادفه «من» ومثّل له بعضهم بقوله تعالى : (وَيَوْمَ نَبَعْتُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا) (النحل ٨٩/). واستدل (٥) عليه بقوله تعالى : (وَيَوْمَ نَبَعْتُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا) (النحل ٨٤/).

الثامن : المقايسه - وهي الداخلة بين مفضل سابق وفاضل لاحق - ، نحو : (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) (التوبه / ٣٨).

ص: ١٤٢

١- كما الدين وتمام النعمه : ١٥٢.

٢- نهج البلاغه : ط ٥١/١٣٨.

٣- مسند أحمد : ٢/٥٠٧.

٤- شرح شواهد المغنى : ١/٤٨٤.

٥- الإتقان في علوم القرآن : ٢/٢٥٠.

التاسع : التعويض ، وهي الزائده عوضاً من أخرى محذوفه كقولك : «ضربت فيمن رغبت» أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله (١) :

١٥١- ولا يؤاتيك فيماناب من حدث*** إلا أخوثقه فانظر بمن تنق

على حملة على ظاهره وفيه نظر.

العاشر : التوكيد وهي الزائده لغير التعويض ، أجازه الفارسي في الضروره وأنشد :

١٥٢- أنا أبو سعد إذا الليل دجا*** يخال في سواده يرندجا (٢)

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : (وقالوا ازكبا فيها) (هود / ٤١).

ص: ١٤٣

١- تقدم برقم ١٢٩.

٢- حكي عن الأغاني أن البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري ، لكن أنشد بدل المصراع الثاني مصراعاً ليس فيه شاهد. شرح شواهد المغنى : ١/٤٨٦.

حرف القاف

(قد)

اشاره

على وجهين : حرفيه وستأتى ، و اسميه ، و هى على وجهين :

اسم فعل و سيأتى ، واسم مرادف لـ «حسب» وهذه تستعمل على وجهين : مبنيه وهو الغالب لشبهها بـ «قد» الحرفيه فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها ، ويقال فى هذا : «قد زيد درهم» بالسكون ، و «قدنى» بالنون ، حرصاً على بقاء السكون؛ لأنه الأصل فيما بينون. و معربه و هو قليل ، يقال : «قد زيد درهم» بالرفع ، و «قدى درهم» بغير نون.

والمستعمله اسم فعل ، مرادفه لـ «يكفى» يقال : «قد زيداً درهم ، و قدنى درهم» كما يقال : «يكفى زيداً درهم، و يكفينى درهم».

«قد» الحرفيه

اشاره

و أما الحرفيه : فمختصه بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم و ناصب و حرف تنفيس ، و هى معه كالجزم؛ فلا تفصل منه بشيء ، إلا بالقسم

ص: ١٤٤

كقوله (١) :

١٥٣- فقد والله بينَ لى عنائى ***بوشك فراقهم صردُ يصيحُ

و سمع : «قد لعمرى بتُ ساهراً».

ولها سته معان :

أحدها : التوقع

و ذلك مع المضارع واضح كقولك : «قد يقدم الغائب اليوم» إذا كنت تتوقع قدومه.

وأما مع الماضى فأثبته الأكترون. قال الخليل : يقال : «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن : «قد قامت الصلاة» ؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ، وقال : التوقع انتظار الوقوع ، والماضى قد وقع.

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعل الماضى كان قبل الإخبار به مُتَوَقَّعاً ، لا أنه الآن متوقع ، والظاهر أنها لا تفيد التوقع أصلاً ، أما فى المضارع فلأن قولك : «يقدم الغائب» يفيد التوقع بدون «قد» ؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له ، وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثبات التوقع لها لصحَّ أن يقال فى «لا رجل» بالفتح : إنَّ «لا» للاستفهام ؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال : «هل من رجل» ونحوه ، فالذى بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر ، كما أن الماضى بعد «قد» متوقع كذلك ، وعبارته ابن مالك فى ذلك حسنه ؛ فإنه قال : إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل : إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض

ص : ١٤٥

١- شرح شواهد المغنى : ١/٤٨٩ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٨٩. لم يسم قائله.

للتوقع فى الداخلة على المضارع البته ، وهذا هو الحق.

الثانى : تقرب الماضى من الحال

تقول : «قام زيد» فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد؛ فإن قلت : «قد قام» اختصّ بالقريب ، وابتنى على إفادتها ذلك أحكام :

منها : أنها لا تدخل على «ليس وعسى ونعم وبئس» ؛ لأنهن لا يفدن الزمان ، ولا يتصرفن؛ فأشبهن الاسم.

منها : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضى الواقع حالاً إما ظاهره؛ نحو قوله تعالى : (وَمَا لَنَا أَلَّا نُنْقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا) (البقره / ٢٤٦) وقول العباس بن عبدالمطلب :

١٥٤- نصرنا رسول الله فى الحرب سبعة***وقد فرّ من قد فرّ منهم وأقشعوا (١)

أو مقدّره ، نحو : (هذه بضاعتنا رُدّت إلينا) (يوسف / ٦٥) وخالفهم الكوفيون والأخفش؛ فقالوا : لا يحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد» والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله.

منها : دخول لام الابتداء فى نحو : «إنّ زيدا لقد قام» وذلك؛ لأن الأصل دخولها على الاسم ، نحو : «إنّ زيدا لقائم» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم ، نحو : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) (النحل / ١٢٤) فإذا قرّب الماضى من الحال أشبه المضارع الذى هو شبيه بالاسم؛ فجاز دخولها عليه.

المعنى الثالث : التقليل

و هو ضربان : تقليل وقوع الفعل ، نحو : «قد يصدق الكذوب» ، وتقليل متعلقه ، نحو قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) (النور / ٦٤)

ص: ١٤٦

أى : ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه ، و زعم بعضهم أنها فى المثالين ونحوهما للتحقيق ، وأن التقليل فى المثال الأول لم يستفد من «قد» بل من قولك : «الكذوب يصدق» ، فإنه إن لم يُحمل على أن صدور ذلك منه قليل كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام يناقض أوله. ونظيره قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «قد يزَهَقَ الحكيم» (١).

الرابع : التكنير

قاله سيويه فى قول الهذلى :

١٥٥- قد أترك القرن مصفراً أنا مله***كأن أثوابه مُجَّت بِفَوْصَاد (٢)

الخامس : التحقيق

نحو قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (الشمس / ٩).

وقول أبى طالب (عليه السلام) فى مدح الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٥٦- لقد علموا أن ابنا لا مُكذَّبٌ***لَدِينَا ولا يُعْنَى بِقَوْلِ الأَباطِلِ (٣)

وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) (النور / ٦٤) وهو الأظهر.

السادس : النفى ، حكى ابن سيده : «قد كنت فى خير فتعرفه» بنصب «تعرف» وهذا غريب ، ومحمله على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون كقولك للكذوب : «هو رجل صادق» ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى.

ص : ١٤٧

١- غرر الحكم : ٢/٥٢٦.

٢- قال السيوطى : «قال الزمخشري فى شرح أبيات سيويه : هو للهذلى وقيل : لعبيد بن الأبرص». شرح شواهد المغنى ١/٤٩٤ ، وقال البغدادي : «ورأيت من قصيده لعبيد بن الأبرص الأسدى». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٠٧.

٣- شرح مختارات أشعار العرب : ٩٧.

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى

و هذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومه في أفصح اللغات ، وتختص بالنفى ، كقول الفرزدق في الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) (١) :

١٥٧- مقال «لا» قَطَّ إلا في تشهده***لولا التشهد كانت لأوه «نعم» (٢)

وبنيت ؛ لتضمنها معنى «مذ وإلى» ؛ إذ المعنى : مذ أن خلق إلى الآن ، وعلى حركه ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت الضمه تشبيهاً بالغايات ، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد تتبع قافه طاءه في الضم ، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

و الثاني : أن تكون بمعنى «حسب»

و هذه مفتوحه القاف ساكنه الطاء ، يقال : «قطي ، وقطك ، وقط زيد درهم» كما يقال : «حسبي وحسبك وحسب زيد درهم» ، إلا أنها مبنيه؛ لأنها موضوعه على حرفين ، و «حسب» معربه.

و الثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفى»

فيقال : «قطني» بنون الوقايه كما يقال : «يكفيني».

ويجوز نون الوقايه على الوجه الثاني؛ حفظاً للبناء على السكون ، كما يجوز في «لِدُنْ وَمِنْ وَعَنْ» كذلك.

ص: ١٤٨

١- نهج البلاغه : ط ٢٧/ ٩٥.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣١٥ / ٥.

حرف الكاف

الكاف المفردة

إشاره

جاره ، وغيرها. و الجاره : حرف ، واسم. و الحرف له خمسہ معان :

أحدها : التشبيه

كقول الكميت :

١٥٨- لا ابن عمٍّ يرى كهذا ولا ع-***مَّ كهذاك سيّد الأعمام(١)

و الثاني : التعليل

أثبت ذلك قوم ، ونفاه الأكترون ، والحق ثبوته كقوله تعالى : (وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (القصص / ٨٢).

الثالث : الاستعلاء

ذكره الأخفش والكوفيون ، وأن بعضهم قيل له : « كيف أصبحت؟ » فقال : « كخير » أى : على خير. وقيل : هى للتشبيه على حذف مضاف ، أى : كصاحب خير.

وقيل فى «كُنْ كما أنت» : إنّ المعنى على ما أنت عليه ، وللنحويين فى هذا المثال أعراب :

ص: ١٤٩

١- شرح الهاشميات : ٢٩. ومراده بـ «ابن عم» جعفر بن أبى طالب وبـ «عم» حمزه عليهما السلام.

أحدها : هذا ، وهو أن «ما» موصولة ، و «أنت» مبتدأ حذف خبره .

الثانى : أنها موصولة ، و «أنت» خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه ، أى : كالذى هو أنت . وقد قيل بذلك فى قوله تعالى : (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) (الأعراف / ١٣٨) أى : كالذى هو لهم آلهه .

الثالث : أن «ما» زائده ملغاه ، و «الكاف» أيضاً جاره ، و «أنت» ضمير مرفوع أنيب عن المجرور ، كما فى قولهم : «ما أنا كأنت» والمعنى : كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى .

الرابع : أن «ما» كافه ، و «أنت» مبتدأ حُذِفَ خبره ، أى : عليه أو كائن .

الخامس : أن «ما» كافه أيضاً ، و «أنت» فاعل ، والأصل : كما كنت ، ثم حُذِفَ «كان» فانفصل الضمير ، وهذا بعيد ، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدرية .

تنبيه

تقع «كما» بعد الجمل كثيراً صفة فى المعنى؛ فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً ، ويحتملها قوله تعالى : (يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِ لِلْكَتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ) (الأنبياء / ١٠٤) فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـ «نُعيدُهُ» أى : نُعيدُ أولَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه ، أو لـ «نَطْوِي» أى : نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل ، وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول «نُعيدُهُ» أى : نعيده مماثلاً للذى بدأنا . وتقع كلمه «كذلك» أيضاً كذلك .

المعنى الرابع : المبادره

و ذلك إذا اتصلت بـ «ما» فى نحو : «سَلِّمْ كما تدخل» و «صَلِّ كما يدخل الوقت» ذكر جماعه ، وهو غريب جداً .

الخامس : التوكيد

و هى الزائده ، نحو : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى / ١١)

قال جماعة: التقدير: ليس شيء مثله: إذ لو لم تُقدّر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله؛ فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزله إعادة الجمله ثانياً، قاله ابن جنّي.

وقيل: الكاف في الآيه غير زائده، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد «مثل»، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت.

وقيل: إن الكاف و«مثلاً» لا-زائد منهما، ثم اختلف؛ فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصّيفه، وقيل: الكاف اسم مؤكّد بـ«مثل».

و أما الكاف الاسميّه الجاره : فمرادفه لـ «مثل»

و لا تقع كذلك عند سيويه والمحققين إلا في الضروره.

وقال كثير منهم الأخفش والفراسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: «زيد كالأسد» (١) أن تكون الكاف في موضع رفع، و«الأسد» مخفوضاً بالإضافه.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً، قال الزمخشري في (فأنفخ فيه) (آل عمران / ٤٩): إن الضمير راجع للكاف من (كهيئه الطير) (آل عمران / ٤٩) أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور، انتهى.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: «مررت بكالأسد».

وأما الكاف غير الجاره : فنوعان :

مضمّر منصوب أو مجرور، نحو: (ما ودّعك ربك) (الضحى / ٣).

ص: ١٥١

١- ولعل وجهه: أنّ الكاف في نحو هذا المثال يرادف «مثلاً» وهو اسم بلاريب وحيث لا يرادف الحرف الاسم كما صرح به ابن هشام في حرف الواو من مغنى اللبيب؛ فالكاف أيضاً اسم.

وحرف معنًى لا- محل له ومعناه الخطاب ، وهى اللاحقه لاسم الإشاره ، نحو : «ذلك ، وتلك» وللضمير المنفصل المنصوب فى قولهم : «إِيَّاكَ وَإِيَّاكُمَا» ونحوهما ، ولبعض أسماء الأفعال ، نحو : «حيهلك ، وَرُوَّ يَدَكَ ، والنَّجَاءُ كَ» ، ولِ «أرأيت» بمعنى «أخبرنى» ، نحو : «أرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ» (الإسراء / ٦٢) فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب.

(كَانَ)

أشاره

كَانَ حرفٌ مركب عند أكثرهم ، قالوا : والأصل فى «كَانَ زَيْدًا أَسَدًا» : إِنَّ زَيْدًا كَأَسَدٍ ، ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به ، ففتحت همزه «إِنَّ» ؛ لدخول الجار عليه.

والصحيح : أن يُدعى أنها بسيطه ، و هو قول بعضهم.

وذكروا لها أربعة معان :

أحدها : - وهو الغالب عليها و المتفق عليه - التشبيه

كقول أبى الأسود فى رثاء أمير المؤمنين (عليه السلام) :

١٥٩- كَانِ النَّاسَ إِذْ فَقَدُوا عَلِيًّا**نِعَامٌ جَالٌ فِي بِلَدِ سِنِينَا (١)

وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ «كَانَ» وزعم جماعه منهم ابن السيد البطليوسى أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً ، نحو : «كَانَ زَيْدًا أَسَدًا» بخلاف «كَانَ زَيْدًا قَائِمًا ، أو فى الدار ، أو عندك ، أو يقوم» ، فإنها فى ذلك كله للظن.

الثانى : الشك و الظن

و ذلك فيما ذكرنا ، وحمل ابن الأنبارى عليه : «كَانَكَ

ص : ١٥٢

بالشتاء مُقبِلٌ» أى : أظنه مقبلاً.

الثالث : التحقيق

ذكره الكوفيون والزجاجي ، وأنشدوا عليه (١) :

١٦٠- فأصبح بطن مكّه مُقشعراً**كأنّ الأرضَ ليس بها هشام

أى : لأنّ الأرض : إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنه ليس فى الأرض حقيقه.

فإن قيل : فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلنا : من جهه أن كلام معها فى المعنى جوابٌ عن سؤال عن العله مقدر وأجيب بأمور :

أحدها : أن المراد بالظرفيه الكونُ فى بطنها ، لا الكونُ على ظهرها فالمعنى : أنه كان ينبغى ألا يقشعر بطن مكه مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث

الثانى : أنه يحتمل أنّ هشاماً قد خُلف من يسدُّ مسدّه ، فكأنه لم يمت.

الثالث : أنّ الكاف للتعليل ، و «أن» للتوكيد؛ فهما كلمتان لا كلمه.

المعنى الرابع : التقريب

قاله الكوفيون وحملوا عليه : «كأنك بالشتاء مقبل» و «كأنك بالفرج آت» و «كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخره لم تزل».

وقد اختلف فى إعراب ذلك؛ فقال الفارسى : الكاف حرف خطاب ، والباء زائده فى اسم «كأن» وقال بعضهم : الكاف اسم «كأن» وفى المثال الأول حذف مضاف ، أى : كأن زمانك مقبل بالشتاء ، و لا حذف فى «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعلية خبر ، و الباء بمعنى «فى» وهى متعلقه بـ «تكن» وفاعل «تكن» ضمير المخاطب ، و قال ابن عصفور : الكاف فى «كأنك» زائده كافه لـ «كأن»

ص: ١٥٣

١- قال البغدادي «البيت من شهر للحارث بن أميّه الصغرى بدون فاء رثى بها هشام بن المغيرة» شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٧٠.

(كأين)

اسم مركب من كاف التشبيه و «أى» المنونه؛ ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية؛ ولهذا رسم فى المصحف نوناً ، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف.

وتوافق «كأين» «كم» (١) فى خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفاده التكثير تارةً وهو الغالب ، نحو قوله تعالى : (وَكأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) (آل عمران / ١٤٦) وقول عمرو بن معديكرب :

١٦١- وكائنٌ كان قبلك من نعيمٍ** ومُلك ثابت فى الناس راسى (٢)

والاستفهام أخرى ، وهو نادر ولم يثبت إلا- ابن قتيبه وابن عصفور وابن مالك ، واستدل عليه بقول أبى بن كعب لابن مسعود : «كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟» فقال : ثلاثاً وسبعين.

ص: ١٥٤

١- اعلم : أن ابن هشام قدّم بحث «كم» على هذا البحث ولهذا قال : توافق «كأين» «كم» فى خمسة أمور وتخالفها فى خمسة أمور ونحن عكسنا البحث ؛ لأجل الترتيب وهذا يقتضى أولويه إرجاع الاشتراكات والافتراقات إلى بحث «كم» ولكن هذا مخالف للأصل الذى هو أساس هذا المختصر وهو عدم تغيير العبارة إلا لنكتة معتدّ بها أو لأجل التلخيص ، مع أن أحكام «كم» مشهوره فحينئذ لا يحتاج إلى التغيير.

٢- السيره النبويه ١/٤٢ وخطابه إلى قيس بن مكشوح.

وتخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركبه ، و «كم» بسيطه على الصحيح ، خلافاً لمن زعم أنها مركبه من الكاف و «ما» الاستفهاميه ، ثم حذفت ألفها؛ لدخول الجار وسكنت ميمها؛ للتخفيف؛ لثقل الكلمه بالتركيب.

الثاني : أن مميزها مجرور ب «من» غالباً ، نحو (كَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ) (يوسف / ١٠٥).

وقد ينصب ، نحو قوله (١) :

١٦٢- اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فِكَأَيِّنْ* * * أَلْمَا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ

الثالث : أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور ، وقد مضى.

الرابع : أنها لا تقع مجروره ، خلافاً لابن قتيبه وابن عصفور ، أجازا «بكأين تبيع هذا الثوب؟».

الخامس : أن خبرها لا يقع مفرداً.

(كذا)

أشاره

ترد على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما

و هما كاف التشبيه و «ذا» الإشاريه (٢) كقولك : «رأيتُ زيداً فاضلاً ورأيتُ عمراً كذا»، و تدخل عليها «ها» التنبيه ، كقوله تعالى : (أهكذا عرُشُك) (النمل / ٤٢).».

ص: ١٥٥

١- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ٢/٥١٣.

٢- لا- يخفى عليك أن ذكر هذا القسم استطراد ؛ لأن الكلام في البسائط والمفردات كما مرّ في أوّل الباب فالأولى عدم جعله قسماً من أقسام «كذا».

الثاني : أن تكون كلمه واحده مركبه من كلمتين

مكناً بها عن غير عدد كقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «يُقَالُ : عَمِلْتُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، كَذَا وَكَذَا . وَعَمِلْتُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، كَذَا ، كَذَا وَكَذَا» (١).

الثالث : أن تكون كلمه واحده مركبه مكناً بها عن العدد

فتوافق «كأين» في أربعة أمور : التركيب ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز .

وتخالفها في ثلاثه أمور :

أحدها : أنها ليس لها الضدر ، تقول : «قبضت كذا وكذا درهماً» .

الثاني : أن تميزها واجب النصب ؛ فلا يجوز جرّه بـ «من» اتفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين ، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : «كذا ثوب وكذا أثواب» .

الثالث : أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها ، كقوله (٢) :

١٦٣- عِدِ النَّفْسُ نَعْمَى بَعْدَ بُوْسَاكِ ذَا كِرَا* * كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسَى الْجُهْدُ

(كل)

إشاره

كلّ اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر ، نحو : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (آل عمران / ١٨٥) والمعرف المجموع ، نحو قوله تعالى : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) (مريم / ٩٥) وقول الكميت :

ص : ١٥٦

١- صحيح مسلم : ١/١٧٧ .

٢- لم يسمّ قائله . شرح شواهد المغني : ٢/٥١٤ .

١٦٤- وَقَدْ دَرَسُوا الْقُرْآنَ وَافْتَلَحُوا بِهِ***فَكَلَّهْمُ رَاضٍ بِهِ مُتَّحِزِبٌ (١)

وأجزاء المفرد المعرف ، نحو : «كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ» وقال الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) : «اللهم إنني أخلصت بانقطاعي إليك وأقبلت بكلي عليك» (٢) فإذا قلت : «أكلتُ كلَّ رَغِيفٍ لَزِيدٍ» كانت لعموم الأفراد ، فإن أضفت الرغيف إلى «زيد» صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

وترد «كل» - باعتبار كل واحد مما قبلها و ما بعدها - على ثلاثه أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها

فأحدها : أن تكون نعتاً لنكره أو معرفه

فتدل على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى ، نحو : «أطعمنا شاه كلَّ شاه» وقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي (عليه السلام) : «إِنَّ الشَّقِيَّ كُلَّ الشَّقِيَّ مَنْ عَادَاكَ وَأَبْغَضَكَ» (٣).

الثاني : أن تكون توكيداً لمعرفه

قال الأخفش والكوفيون : أو لنكره محدوده ، وعليهما ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى اسم مضمّر راجع إلى المؤكد ، نحو : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ) (الحجر/٣٠). قال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر. وأنشأ الفرزدق :

١٦٥- أنت الجوادُ الذي تُرجى نوافلهُ***وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارٍ (٤)

ومن توكيد النكره بها : قول عبدالله بن مسلم الهذلي :

ص: ١٥٧

١- شرح الهاشميات : ٤٦.

٢- الصحيحه الكامله السجديه ، الدعاء الثامن والعشرون : ١٩٢.

٣- غايه المرام : ١/٩٤.

٤- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٨٤.

١٦٦- لَكِنَّه شَاقُّهٗ اَنْ قِيلَ ذَا رَجْبٍ *** يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجْبٌ (١)

الثالث : ألا تكون تابعه ، بل قاليه للعوامل

فتقع مضافه إلى الظاهر ، نحو قوله تعالى : (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهينَةٌ) (المدثر / ٣٨) وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) : «حدّثني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِأَلْفِ حَدِيثٍ لِكُلِّ حَدِيثِ أَلْفِ بَابٍ» (٢) وغير مضافه ، نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) (الفرقان / ٣٩) وقول أبي طالب (عليه السلام) في النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

١٦٧- أَنَا نَا بَهْدِي مِثْلَ مَا أَتْيَابُهُ *** فَكُلُّ بِأَمْرِ اللَّهِ يَهْدِي وَيَعْصِمُ (٣)

أما أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها

فقد مضت الإشارة إليها :

الأول : أن تضاف إلى الظاهر ، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل كقول أبي طالب (عليه السلام) :

١٦٨- وَلَمَّا رَأَيْتُ الْقَوْمَ لَأَوْدٌ فِيهِمْ *** وَقَدْ قَطَعُوا كُلَّ الْعُرَى وَالْوَسَائِلِ (٤)

الثاني : أن تضاف إلى ضمير محذوف ، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتى قبلها.

الثالث : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها ألا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء (٥) ، نحو : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) (مريم / ٩٥) ؛ لأن الابتداء عامل

ص : ١٥٨

١- الإنصاف في مسائل الخلاف ١ - ٢/٤٥١.

٢- بصائر الدرجات : ٣١٤.

٣- الاحتجاج ١ - ٢/٢٣٣. وضمير «أتيا» راجع إلى موسى وعيسى على نبينا وآله وعليهما السلام.

٤- شرح مختارات أشعار العرب : ٩٥.

٥- قال الشمني : «في الشرح : ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون تابعه ، نحو : جاء القوم كلهم وأكرمهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها أن لا يعمل فيها إلا الابتداء». المنصف : ٢ / ٢١.

معنوى ، ومن القليل قوله (١) :

١٦٩- يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دَلَاؤُهُمْ***فِيصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ

ولا يجب أن يكون منه قول الإمام على (عليه السلام) :

١٧٠- فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهُدَى كَانَ كُنَّا***عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى (٢)

بل الأولى : تقدير «كان» شأنه.

فصل

واعلم أن لفظ «كل» حكمه الأفراد والتذكير ، وأن معناها؛ بحسب ما تضاف إليه؛ فإن كانت مضافه إلى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مطابقاً لمعناها ، فى نحو قوله تعالى : (وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ) (الإسراء/١٣) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «كُلُّ حَسَنَةٍ لَا يَرَادُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فَعَلَيْهَا قِيحُ الرِّيَاءِ وَثَمَرُهَا قِيحُ الْجَزَاءِ» (٣) وقول لييد :

١٧١- وَكُلُّ أَنَاثٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ***دَوِيهَيْهِ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ (٤)

هذا ما نصَّ عليه ابن مالك ، وردّه أبو حيان بقول عنتره :

ص : ١٥٩

١- والبيت أنشده أبو حيان وناظر الجيش فى «شرح التسهيل» معزواً إلى كثير عزه. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٩٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٢١.

٣- فى غرر الحكم من منشورات دار الكتاب «الريا» بدون الهمزة ٢/٥٤٩ ، والصحيح ما أثبتناه. راجع شرح غرر الحكم للخوانسارى وكتب اللغة.

٤- شرح شواهد المغنى : ١/ ١٥٠.

١٧٢- جادت عليه كل عين تزه***فتركن كل حديقه كالدّرهه (١)

فقال : «تركن» ولم يقل : «تركت» ؛ فدل على جواز «كل رجل قائم ، وقائمون».

والذى يظهر ، خلاف قولهما ، وأن المضافه إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد كقول حسان :

١٧٣- وكل أخ يقول أنا وفي***ولكن ليس يفعل ما يقول (٢)

أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنتره؛ فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد ، وأن مجموع الأعين تركن وعلى هذا فتقول : «جاد على كل محسن فأغناني أو فأغنوني» بحسب المعنى الذى تريده. وربما جمع الضمير مع إرادته الحكم على كل واحد وعليه أجاز ابن عصفور فى قوله (٣) :

١٧٤- وما كل ذى لبّ بمؤتيك نصحه***وما كل مؤت نصحه بليب

أن يكون «مؤتيك» جمعاً حذف نونه للإضافه.

وليس من ذلك : (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ) (الصفات ٧/ و ٨) ؛ لأن جملة «لا يسمعون» مستأنفه أخير بها عن حال المسترقين ، لاصفه «كل شيطان» ، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى «كل» ، ولا إلى ما أضيفت إليه ، وإنما هو عائد إلى الجمع

ص: ١٦٠

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٤١.

٢- ديوان حسان بن ثابت : ٣٩٣.

٣- قال السيوطى : «قال ابن يسعون : هو لأبى الأسود الدؤلى ويقال لمودود العنبرى». شرح شواهد المغنى : ٢/٥٤٢ ونسبه البغدادى إلى أبى الأسود ولم يذكر غيره. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٢٨ / ٤.

وإن كانت «كل» مضافه إلى معرفه فقالوا : يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، نحو : «كلهم قائم أو قائمون» وقد اجتمعتا في قوله تعالى : (إِنْ كُنُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا- آتَى الرَّحْمَنُ عَذِيبًا لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) (مريم/ ٩٣ - ٩٥) والصواب : أن الضمير لا- يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها ، نحو : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (مريم / ٩٥).

وأما (لَقَدْ أَحْصَاهُمْ) (مريم / ٩٤) فجملة أجبب بها القسم ، وليست خبراً عن «كل» وضميرها راجع لـ «من» ، لا لـ «كل» ، و «من» معناها الجمع.

فإن قطعت عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان : يجوز مراعاة اللفظ ، نحو : (كُلُّ يَعْْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) (الإسراء/ ٨٤) ، ومراعاة المعنى ، نحو : (وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ) (الأنفال/ ٥٤) والصواب : أن المقدر يكون مفرداً نكرة؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما؛ فالأول ، نحو : (كُلُّ يَعْْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) (الإسراء/ ٨٤)؛ إذا التقدير : كل أحد ، والثاني ، نحو : (وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ) (الأنفال/ ٥٤) ، أى : كلهم.

مسألان

الأولى

قال البيانيون : إذا وقعت «كل» في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصه ، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك : «لم آخذ كلَّ الدراهم ، وكلَّ الدراهم لم آخذ» وقال أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «احذروا نِفَارَ النِّعَمِ فَمَا

وإن وقع النفى في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) - في جواب من قال : يا رسول الله إنك سجدت بين ظهرائى صلاتك سجده أطلتها حتى ظننا أنه حدث أمر أو أنه يوحى إليك - : «كُلُّ ذلِكُ لم يكن ولكن ابنى ارتحلنى فكرهت أن أعجله حتى يقضى حاجته» (٢).

وقد يُشكل على قولهم فى القسم الأول قوله تعالى : (وَالله لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (الحديد/٢٣).

والجواب : أن دلالة المفهوم إنما يُعَوَّلُ عليها عند عدم المعارض ، وهو هنا موجود؛ إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

الثانية

«كل» فى نحو : (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا) (البقره / ٢٥) ، منصوبه على الظرفيه باتفاق ، وناصبها الفعل الذى هو جوابٌ فى المعنى مثل «قالوا» فى الآيه ، وجاءتها الظرفيه من جهه «ما» فإنها محتمله لوجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً مصدرياً والجمله بعده صلّه له؛ فلا محل لها ، والأصل : كل رزق ، ثم عبر عن معنى المصدر بـ «ما» والفعل ، ثم أنبأ عن الزمان ، أى : كلّ وقت رزق.

ص: ١٦٢

١- نهج البلاغه : ح ٢٣٨/١١٩٥.

٢- وقبله : روى عن النسائى بسنده عن عبدالله بن شَدَّاد ، عن أبيه قال : خرج علينا رسول الله فى إحدى صلّاتى العشاء وهو حامل حسناً فتقدم النبى صليلى الله عليه وآله وسلم فوضعه ثم كبر للصلاه فصلّى فسجد بين ظهرائى صلّاته سجده فأطالها ، قال أبى : فرفعت رأسى فإذا الصبى على ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ساجد ، فرجعت إلى سجودى فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاه قال الناس : يا رسول الله ... بحار الأنوار : ٤٣/٣٠٠.

الثانى : أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت فلا- تحتاج على هذا إلى تقدير وقت والجمله بعده فى موضع خفض على الصفه؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها ، أى : كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مبعء ، وهو ادعاء حذف عائد الصفه وجوباً ، حيث لم يرد مصرحاً به فى شىء من أمثله هذا التركيب.

وللوجه الأول مُقَرَّبان : كثره مجىء الماضى بعدها ، نحو قوله تعالى : (كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ) (النساء/٥٦) ، (كُلَّمَا أَضَاء لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) (البقره / ٢٠) ، وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «كُلَّمَا قَوِيَت الْحِكْمَةُ ضَعُفَتِ الشَّهْوَةُ» (١) ، وأن «ما» المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى؛ فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبه على الأخرى ، ولا يجوز أن تكون شرطيه مثلها فى «ما تفعل أفعال» ؛ لأمرين : أن تلك عامه فلا تدخل عليها أداه العموم ، وأنها لاترد بمعنى الزمان على الأصح.

وإذا قلت : «كُلَّمَا اسْتَدْعَيْتَكَ فَإِنْ زُرْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ» ف «كل» منصوبه أيضاً على الظرفيه ، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه ب «حرّ» المذكور فى الجواب ، وليس العامل المذكور؛ لوقوعه بعد الفاء و «إن».

(كلاً)

مركبه عند ثعلب من كاف التشبيه و «لا» النافيه ، قال : وإنما شُدِّدَتْ لامها؛ لتقويه المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هى بسيطه.

وهى عند سيبويه والخليل والمبرِّد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه

ص : ١٦٣

١- غررالحكم : ٢/٥٧١.

الرّدع و الزّجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتّى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها.

ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أنّ معنى الرّدع والزّجر ليس مستمراً فيها ، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدء بها ؛ ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال :

أحدها : للكسائي ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى «حقاً».

الثانى : لأبى حاتم ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى «ألاً» الاستفتاحيه.

الثالث : للنضربن شميل والفراء ومن وافقهما ، قالوا : تكون حرف جواب بمنزله «إى ونعم» وحملوا عليه (كلاً-والقمر) (المدثر/٣٢) ، فقالوا : معناه إى والقمر.

وقول أبى حاتم أولى من قولهما؛ لأنه أكثر اطراداً؛ فإنّ قول النضر لا يتأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء على ما سيأتى ، وقول الكسائي لا يتأتى فى نحو : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ) (المطففين/١٨) ؛ لأنّ «انّ» تكسر بعد «ألاً» الاستفتاحيه ، ولا تكسر بعد «حقاً» ولا بعد ما كان بمعناها.

وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء على اختلاف التقديرين ، والأرجح حملها على الردع؛ لأنه الغالب فيها ، وذلك نحو : (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ، كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ) (مريم / ٨١ و ٨٢).

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح ، نحو : (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ) (المؤمنون/٩٩ و ١٠٠)؛ لأنها لو كانت بمعنى «حقاً» لما كسرت همزه «انّ» ولو كانت بمعنى «نعم» لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب كما يقال : «أكرم فلاناً» فتقول : «نعم» ونحو : (قَالَ أَصِيحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُيَدَّرُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ) (الشعراء / ٦١ و ٦٢) ، وذلك لكسر «انّ» ولأنّ «نعم» بعد

وقد يمتنع كونها للزجر ، نحو : (وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ كَلًّا وَالْقَمَرِ) (المدثر/ ٣١ و ٣٢)؛ إذ ليس قبلها ما يصح رَدُّه.

(كلا وكلتا)

مفردان لفظاً ، مُثْنِيَانِ معنًى ، مضافان أبدأً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحده معرفه داله على اثنين ، إما بالحقيقه والتنصيص ، نحو قوله تعالى : (كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ) (الكهف/ ٣٣) وقول حسان :

١٧٥- لساني وسيفي صارمان كلاهما**و*يبلغ مالا يبلغ السيف مذودى (١)

وإما بالحقيقه والاشتراك ، نحو : «كلانا» فإن «نا» مشتركه بين الاثنين والجماعه أو بالمجاز كقول عبدالله بن الزُّبَيْرِ :

١٧٦- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَ لِلشَّرِّ مَدَى**و*كلا ذلك وَجْهٌ وَقَبْلُ (٢)

فإن «ذلك» حقيقه في الواحد ، وأشير بها إلى المثني على معنى : وكلاما ذكر ، على حدها في قوله تعالى : (لافارضٌ ولا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) (البقره / ٤٨).

وقولنا : كلمه واحده احتراز من قول أبي الشعر الهلالي :

١٧٧- كِلا أَخِي وَ خَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا**و*في النائبات وَ إِمَامِ الْمُلِمَاتِ (٣)

فإنه ضروره نادره ، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط

ص: ١٦٥

١- ديوانحسان بن ثابت : ١٣٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٤٩.

٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٢٥٧.

تكريرها ، نحو : «كلاي وكلاك مُحسنان» ، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصّه ، نحو : «كلا رجلين عندك مُحسنان» ؛ فإن «رجلين» قد تخصصا بوصفهما بالظرف ، وحكوا : «كلتا جاريتين عندك مقطوعه يدها» أى : تاركه للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ «كلا و كلتا» فى الأفراد ، نحو : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) (الكهف / ٣٣) ، ومراعاة معناهما ، وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قول الفرزدق :

١٧٨- كلاهما حين جدّ الجرى بينهما***قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى (١)

فإذا قيل : «زيد وعمرو كلاهما» فإن قدر «كلاهما» توكيداً ، قيل : «قائمان» لا «قائم» : لأنه خبر عن «زيد وعمرو» وإن قدر مبتدأ فالوجهان ، والمختار الإفراد ، وعلى هذا فإذا قيل : «إنّ زيدا وعمراً» فإن قيل : «كليهما» قيل : «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان. ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو : «كلاهما محب لصاحبه» ؛ لأن معناه : «كلّ منهما» ، وقول عبد الله بن جعفر :

١٧٩- كلانا غنى عن أخيه حياته***ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا (٢)

(كم)

على وجهين : خبريه بمعنى «كثير» كقول الكميت فى الإمام على (عليه السلام) :

١٨٠- كم له ثم كم له من قتيل***وصريح تحت السنابك دامى (٣)

واستفهاميه بمعنى «أى عدد» كقولك : «كم مالك؟».

ص : ١٦٦

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٥٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٥٥.

٣- شرح الهاشميات : ٣٠.

ويشتركان في خمسة أمور: الاسميه، والإيهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء ولزوم التصدير، وأما قول بعضهم في (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ) (يس/٣١): أبدلت «أَنَّ» وصلتها من «كم» فمردود بأن عامل البديل هو عامل المبدل منه؛ فإن قَدْرَ عامل المبدل منه «يروا» فَ «كم» لها الصدرُ فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قَدْرَهُ «أهلكننا» فلا تسلط له في المعنى على البديل، والصواب: أن «كم» مفعول لـ «أهلكننا» والجمله إما معموله لـ «يروا» على أنه عُلِّقَ عن العمل في اللفظ، و «أَنَّ» وصلتها مفعول لأجله، وإما معترضه بين «يروا» وما سَدَّ مسدَّ مفعوليه وهو «أَنَّ» وصلتها.

ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبريه محتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهاميه.

الثاني: أن المتكلم بالخبريه لا يستدعى من مخاطبه جواباً؛ لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهاميه يستدعيه؛ لأنه مستخبر.

الثالث: أن الاسم المبدل من الخبريه لا- يقترن بالهمزه، بخلاف المُبدل من الاستفهاميه، يقال في الخبريه: «كم عبيد لي خمسون بل ستون» وفي الاستفهاميه: «كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟».

الرابع: أن تمييز «كم» الخبريه مفرد أو مجموع، تقول: «كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت» وقال الإمام على بن الحسين (عليهما السلام): «يا إلهي فلك الحمد فكم من عائبه سترتها علي فلم تفضحني» (١) و «فكم قد رأيت يا إلهي من أناس طلبوا

ص: ١٦٧

العِزُّ بغير ك فذلُّوا وراموا الثَّوَّةَ مِنْ سِوَاكَ فَافْتَقَرُوا» (١).

ولا يكون تمييز الاستفهاميه إلا مفرداً ، خلافاً للكوفيين .

الخامس : أن تمييز الخبريه واجب الخفض ، و تمييز الاستفهاميه منصوب ، ولا يجوز جرّه مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وابن السراج ، وآخرين بل يشترط أن تجر « كم » بحرف جر؛ فحينئذ يجوز في التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر خلافاً لبعضهم ، وهو ب « من » مضمرة وجوباً ، لا بالإضافة خلافاً للزجاج .

وتلخص أنّ في جر تمييزها أقوالاً : الجواز ، والمنع ، والتفصيل فإن جُرَّتْ هي بحرف جرّ نحو : « بكم درهم اشترت؟ » جاز ، وإلا فلا .

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز « كم » الخبريه إذا كان مفرداً .

(كي)

أشاره

كى على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً مختصراً من « كيف »

كقوله (٢) :

١٨١- كى تَجَنُّحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثَرَّتُ * * * قَتَلَاكُمْ ، وَلَطَى الْهَيْجَاءَ تَضَطَّرِمُ؟

أراد « كيف » فحذف الفاء .

الثانى : أن تكون بمنزله لام التعليل معنى وعملاً

و هي الداخلة على « ما » الاستفهاميه فى قولهم فى السؤال عن العله : « كيمه؟ » بمعنى « لمه » . وعلى « ما »

ص : ١٦٨

١- الصحيفه الكامله السجاديه ، الدعاء الثامن والعشرون : ١٩٣ .

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٥٠٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/١٥٢ . لم يسمّ قائله .

المصدرية في قوله (١):

١٨٢- إذا أنت لم تنفع فُضِرَ فإِنَّمَا**يُرَجَى الفتي كما يضرُّ وينفع

وقيل: «ما» كاه. وعلى «أن» المصدرية مضمرة، نحو: «جئتُك كي تُكرمني» إذا قَدَّرت النَّصِبَ بـ «أن».

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معنى و عملاً

و ذلك في نحو: (لَكَيْلًا تَأْسُوا) (الحديد/٢٣). ويؤيده صحه حلول «أن» محلها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل. ومن ذلك: «جئتُك كي تُكرمني» وقوله تعالى: (كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً) (الحشر/٧)، إذا قَدَّرت اللام قبلها، فإن لم تقدر فهي تعليلية جاره، ويجب حينئذ إضمار «أن» بعدها.

وعن الأخفش: أن «كي» جاره دائماً، وأن النصب بعدها بـ «أن» ظاهره أو مضمرة، ويرده نحو: (لَكَيْلًا تَأْسُوا) (الحديد/٢٣).

وعن الكوفيين: أنها ناصبه دائماً، ويرده قولهم: «كيمه» كما يقولون: «لمه».

تنبیه

إذا قيل: «جئت لتكرمني» بالنصب، فالنصب بـ «أن» مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضمرة «كي» والأول أولى؛ لأن «أن» أمكن في عمل النصب

ص: ١٦٩

١- قال السيوطي: «قيل: هو للنابعة الذبياني. وقيل: للنابعة الجعدى». شرح شواهد المغنى: ١/٥٠٧. وقال البغدادي: «قال العيني البيت للنابعة الذبياني، وقيل: الجعدى، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم، ذكره البحترى في حماسته انتهى. وأنشده الإمام الباقلاني في كتاب إعجاز القرآن بنصب «يضر وينفع» ونسبه إلى قيس بن الخطيم، وقد فتشته في ديوانه، وفي ديوان النابعة الذبياني، قلم أجده فيهما». شرح أبيات مغنى اللبيب: ١٥٣/٤.

من غيرها ؛ فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة.

(كيف)

إشارة

ويقال فيها : «كى» كما مرّ و هو اسم؛ لدخول الجار عليه بلا تأويل فى قولهم : «على كيف تبئع؟» و لإبدال الاسم الصريح منه ، نحو : «كيف أنت؟ أصحیح أم سقیم؟» و للإخبار به مع مباشرته الفعل فى نحو : «كيف كنت؟» فبالإخبار به انتفت الحرفيه ، وبمباشره الفعل انتفت الفعلية.

وتستعمل على وجهين :

أحدهما : أن تكون شرطاً

فتقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين ، نحو : «كيف تصنع أصنع» ولا- يجوز «كيف تجلس أذهب» باتفاق ، ولا «كيف تجلس أجلس» بالجزم عند البصريين إلاّ قَطْرُباً؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقه جوابها لشرطها كما مرّ.

وقيل : يجوز مطلقاً ، وإليه ذهب قطرب والكوفيون.

وقيل : يجوز بشرط اقترانها بـ «ما». قالوا : ومن ورودها شرطاً (يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) (المائدة / ٦٤) ، وجوابها محذوف لدلاله ما قبلها ، وهذا يُشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

الثانى : - و هو الغالب فيها - أن تكون استفهاماً

إما حقيقياً ، نحو : «كيف زيد؟» أو غيره ، نحو (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) (البقره/٢٨) الآيه؛ فإنه أخرج مخرج التعجب.

و تقع خبراً قبل ما لا يستغنى ، نحو قول الكميت فى آل البيت :

ص : ١٧٠

١٨٣- فَمِنْ أَيْنَ أَوْ أَنَّى وَكَيْفَ ضَلَّالَهُمْ** هُدًى وَالهَوَى شَتَّى بِهِمْ مُتَشَعَّب (١)

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «كيف يكون حال مَنْ يَفْنَى ببقائه و يسَقَم بصِحته و يُؤْتَى من مَأْمَنه؟» (٢) ومنه : «كيف ظننت زيدا؟» و : كيف أعلمته فرسك؟» ؛ لأن ثانياً مفعولى «ظن» وثالث مفعولات «أعلم» خبران فى الأصل ، وحالاً قبل ما يستغنى ، نحو : «كيف جاء زيد؟» أى : على أى حاله جاء زيد؟ ، والصواب : أنها تأتى فى هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً ، وأن منه (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) (الفيل / ١) ؛ إذ المعنى : أى فعل فعل ربك؟ ولا يتجه (٣) فيه أن يكون حالاً من الفاعل.

وعن سيبويه : أن «كيف» ظرف ، وعن السيرافى والأخفش : أنها اسمٌ غير ظرف ، وهو حسن ، ويؤيده الإجماع على أنه يقال فى البدل : «كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟» بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

تنبيه

قوله تعالى : (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) (الغاشية / ١٧) ، لا تكون «كيف» بدلاً من «الإبل» ، لأن دخول الجار على «كيف» شاذ ، على أنه لم يسمع فى «إلى» ، بل فى «على» ولأن «إلى» متعلقه بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل فى الاستفهام فعل متقدم عليه ، ولأن الجملة التى بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة ، وإنما

ص: ١٧١

١- شرح الهاشميات : ٤٦.

٢- وقبله : كيف تجدك يا أمير المؤمنين؟ فقال عليه السلام : كيف ... نهج البلاغه : ١١١/١١٤٠.

٣- الظاهر أن وجهه ما قاله الشمنى من «أن فى ذلك وصفه تعالى بالكيفيه وهو ممتنع». وهذا مخالف لقول ابن هشام فى الباب الرابع : من أن «رحيماً» حال من «رحماناً» فى «تبارك رحماناً رحيماً». راجع المنصف : ٢/٧٢ والمغنى ، الباب الرابع ، ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتماعاً.

هى منصوبه بما بعدها على الحال ، وفعل النظر مُعلّق ، وهى وما بعدها بدل من «الإبل» بدل اشتمال ، والمعنى «إلى الإبل كيفيّته خلقها» ومثله : (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) (الفرقان / ٤٥) ، ومثلها فى إبدال جمله فيها «كيف» من اسم مفرد قوله (١) :

١٨٤- إلى الله أشكو بالمدينه حاجه***وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أى : أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.

ص : ١٧٢

١- قال السيوطى : «قال العينى فى الكبرى : قيل : إنه للفرزدق. قلت : وجدت البيت فى نوادر ابن الأعرابى». شرح شواهد المغنى : ٢/٥٥٧.

حرف اللام

اللام المفردة

إشاره

ثلاثة أقسام : عامله للجذر ، وعامله للجزم ، وغير عامله ، وليس في القسمة أن تكون عامله للنصب ، خلافاً للكوفيين ، وسيأتي .

فالعامله للجذر مكسوره مع كل ظاهر ، نحو : «لزيد» إلا مع المستغاث المباشر لـ «يا» فمفتوحه ، نحو : «يا لله» وأما قراءه بعضهم : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) (فاتحه الكتاب / ٢) ، بضمها فهو عارض للإتباع ، ومفتوحه مع كل مضممر ، نحو : «لنا ، ولكم ، ولهم» إلا مع ياء المتكلم فمكسوره .

وإذا قيل : «يا لك ، يا لى» احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به و أن يكون مستغاثاً من أجله .

معانى اللام الجاره

إشاره

و للام الجاره اثنان و عشرون معنى :

أحدها : الاستحقاق

و هى الواقعه بين معنى وذات ، نحو قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) (فاتحه الكتاب / ٢) وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «الويل لظالمى أهل بيتى» (١) ،

ص : ١٧٣

ومنه : «وللكافرين النار» أى : عذابها.

الثانى : الاختصاص

نحو قوله تعالى (إِنَّ لَهُ أَبًا) (يوسف / ٧٨) وقولك : «المنبر للخطيب» وقول الفضل بن عباس :

١٨٥- فسوف يرى أعداؤنا حين تلتقى***لأى الفريقيين النبى المطهر (١)

الثالث : الملك

نحو : (له ما فى السموات وما فى الأرض) (البقره / ٢٥٥).

وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ، ويمثل له بالأمثله المذكوره ونحوها ، ويرجحه أن فيه تقليلاً للاشتراك ، وأنه إذا قيل : «هذا المال لويده والمسجد» لزم القول بأنها للاختصاص مع كون «زيد» قابلاً للملك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك فى معييه دفعه ، وأكثرهم يمنعه.

الرابع : التملك

نحو «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس : شبه التملك

نحو : (مِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا) (النحل / ٧٢).

السادس : التعليل

كقول النبى صلى الله عليه وآله : «وأحبوا أهل بيتى لِحُبِّى» (٢) وقول أبى طالب خطاباً إلى أمير المؤمنين عليه السلام :

١٨٦- قد بذلناك والبلاء شديد***لفداء الحبيب وابن الحبيب (٣)

وقوله تعالى : (لا يلاف قريش) (قريش / ١) وتعلقها ب (فليعبدوا) (قريش / ٣) ، وقيل : بما قبله ، أى : (فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ لا يلاف قريش) (الفيل / ٥) وقريش / ١) ورجع بأنهما فى مصحف أبى سوره واحده ، وضعف بأن جعلهم

١- أدب الطف : ١/١٢٦.

٢- مناقب ابن مغزلى : ١٣٧.

٣- أعيان الشيعة : ١/٣٧٣.

كعصفٍ إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت ، وقيل : متعلقه بمحذوف ، تقديره : إعجبوا.

ومنها : اللام الثانيه فى نحو : «يا لويده لعمرو» وتعلقها بمحذوف ، وهو فعلٌ من جملة مستقلة ، أى : أدعوك لعمرو ، أو اسمٌ هو حال من المنادى ، أى : مدعوًا لعمرو ، قولان.

ومنها : اللام الداخلة لفظاً على المضارع فى نحو قوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) (النحل / ٤٤) وقول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «ثم أمرنا ليختبر طاعتنا ونهاننا لئبئلى شكرنا» (١)

وانتصاب الفعل بعدها بـ «أن» مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور ، لا بـ «أن» مضمرة أو بـ «كى» المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافى وابن كيسان ، ولا- باللام مطريق الأصله خلافاً لأكثر الكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن «أن» خلافاً لثعلب ، ولك إظهار «أن» فتقول : «جتتك لأن تكرمنى» بل قد يجب ، وذلك إذا اقترن الفعل بـ «لا» نحو : (لئلا يكون للناس على الله حجةً) (البقره/١٥٠) ، لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثليين.

السابع : توشيد النفى

وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بـ «ما كان» أو بـ «لم يكن» ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام ، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام : «ما كان الله سبحانه ليفتح على أحد باب الشكر ويعلق عنه باب المزيد» (٢) وقوله تعالى : (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ) (النساء/١٣٨) ، ويسمى أكثرهم : لام الجحود؛ لملازمتها للجحد أى : النفى قال النحاس : والصواب :

ص: ١٧٥

١- الصحيفه الكامله السجديه ، الأول : ٣٧.

٢- غرر الحكم : ٧٤٦.

تسميتها لا مالفى لأن الجحد فى اللغة إنكار ما تعرفه ، لا ممطلق لإنكار ، انتهى.

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين : أن أصل «ما كان ليفعل» : ما كان يفعل ، ثم أدخلت اللام زياده لتقويه النفى ، كما أدخلت الباء فى «مازید بقائم» لذلك ، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جارٍ ، ولكنه ناص ، ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشىء ؛ لزيادته ، فشيف به وهو غير جارٍ؟ ووجهه عند البصريين : أن الأصل : ما كان قاصداً للفعل ، ونفى القصد أبلغ من نفيه ، وعلى هذا فهى عندهم حرف جر معدّ متعلق بخبر «كان» المحذوف ، والنصب بـ «أن» مضمرةً وجوباً.

وقد تحذف «كان» قبل لام الجحود كقول عمرو بن معد يكرب :

فما جمع ليغلب جمع قومی

مقاومه ولا فردٌ لفردٍ (١)

أى : فما كان جمع.

الثامن : موافقه «إلى»

نحو قوله تعالى (كُلُّ يَجْرَى لِأَجْلِ مَسْمَى) (الرعد ٢) وقول الامام أميرالمومنين عليه السلام «أبها الناس إنه من استيصح الله وفق ومن اتخذ قوله دليلاً هدى للتى هى أقوم (٢)

التاسع : موافقه «على» فى الاستعلاء الحقيقى

نحو : (دَعَانَا لِجَنَّةٍ) (يونس ١٢) ، والمجازى ، نحو : (وإن أسأتم فلها) (الإسراء ٧) ، قال النحاس ولا نعرف فى العربية «لهم» بمعنى «عليهم».

العاشر : موافقه «فى»

نحو : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (الأنبياء ٤٧) وقولهم : «مضى لسبيله».

ص: ١٧٦

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٢٨٤.

٢- نهج البلاغه : ط ١٤٧/٤٥٠.

الحادى عشر : أن تكون بمعنى «عند»

كقولهم : « كتبت له لخمسة خلون ».

الثانى عشر : موافقه «بعد»

نحو : (أقيم الصيلاه لدلوك الشمس) (الاسراء/٧٨) ، وفى الحديث النبوى : «صوموا لرؤيته ، وافطروا لرؤيته» (١) وقال متمم بن نويرة :

١٨٨- فلما تفرقنا كآنى وما لكاء**لطول اجتماع لم نبت ليله معا(٢)

الثالث عشر : موافقه «مع»

قاله بعضهم و أنشد عليه هذا البيت.(٣)

الرابع عشر : موافقه «من»

نحو : «سمعت له صراخاً ، وقول ابى الأسود الدؤلى :

١٨٩- وعجبت للذنيا ورغبه أهلها**والرزق فيما بينهم مقسوم (٤)

الخامس عشر : التبليغ

و هى الجاره لاسم السامع لعول أو ما فى معناه ، نحو : «قلت له ، وأذنت له ، وفسرت له». وقول حسان :

١٩٠- فقال له : قم يا على عليه السلام فأنى**رضيتك من بعدى إماماً وهادياً (٥)

السادس عشر : موافقه «عن»

نحو قوله تعالى : (وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبفونا إليه) (الأحقاف/١١) قاله ابن الحاجب ، وقال ابن مالك وغيره : هى لام التعليل ، وقيل : لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبه ، أو يكون اسم المقول عنهم محذوفاً ، أى : قالوا لطائفه من المؤمنين لما سمعوا بإسلام

- ١- سنن الدار قطنى : ٢/١٥٨ و ١٦٠.
- ٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٦٥.
- ٣- أى البيت السابق.
- ٤- أدب الطف : ١/١٠٤.
- ٥- الإرشاد : ٩٤.

طائفه أُخرى.

وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه ، نحو (قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هُوَ لَاءَ أَضَلُّونَا) (الأعراف ٣٨/) ، وقول أبي الأسود الدؤلى :

١٩١- كضرائر الحسنة قلن لوجهها***حسداً وبغياً : إنه لدميم (١)

السابع عشر : الصبروره

و تسمى لام العاقبه و لام المآل ، نحو قوله تعالى : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) (القصص ٨/) ، وقول أمير المؤمنين عليه السلام : «إن لله ملكاً يُنادى فى كل يوم : لِدُوا لِلْمَوْتِ ، وَلِجَنَعُوا لِلْفَنَاءِ وَابْنُوا لِلْخِرَابِ» (٢).

و أنكرها البصريون و من تابعهم ، قال الومخشرى : والتحقيق أنها لام العله و أن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقه ، و بيانه : أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً و حزناً ، بل المحبه و التبنى ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له و ثمرته ، شبّه بالداقى الذى يفعل الفعل لأجله ؛ فاللام مستعاره لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر : القسم و التعجب معاً

و تختص باسم الله تعالى كقول ساعده بن جؤيه :

١٩٢- لله يبقى قلى الأيام ذو حيدٍ***أذفى صلُودٌ من الأو عال ذو خدم (٣)

ص: ١٧٨

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٧٠.

٢- نهج البلاغه : ح ١٢٧ / ١١٥٠.

٣- روى : تالله يبقى على حذف «لا» أى : لا يبقى وروى لله. شرح شواهد المغنى : ١/١٥٦ ، ٢/٥٧٣.

التاسع عشر : التعجب المجرد عن القسم

و تستعمل فى النداء كقولهم : «يا للماء» إذا تعجبوا من كثرتة ، وقولهم : «يا لك رجلاً قالمًا» وفى غيرة كقولهم : «لله درّه فارساً» وقول الأعشى :

١٩٣- شبابٌ وشيَّبٌ ، وافتقارٌ وثروةٌ***فَلله هذا الدهرُ كيفَ تردّداً (١)

المتتم عشرون : التعمية

ذكره الن مالك فى الكافية ، وثل له فى شرحها بقوله تعالى ، (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَبِئْسَ مَا يَدْعُ الْمَلَائِكَةَ الْفُلُوكَ) (مريم / ٥) ، وفى الخلاصه ، ومثل له ابنه بالآيه وقولك : «قلت له افعل كذا» ولم يذكره فى التسهيل ولا فى شرحه ، بل فى شرحه : أن اللام فى الآيه لشبه التمليك ، وأنها فى المثال للتبليغ ، والأولى أن يمثل للتعديه بنحو قول أمير المؤمنين عليه السلام : «ما أفسد الأمل للعمل» (٢).

الحادى والعشرون : التوكيد

وهى اللام الوائده ، وهى أنواع :

منها : اللام المعترضه بين الفعل المتعدى ومفعوله كقول ابن ميثادى :

١٩٤- وملكت ما بين العراق ويشرب***ملكاً أجازَ لمسلم ومعاهد (٣)

وليس منه : (ردف لكُم) (النمل / ٧٢) ، خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل ضمن «ردف» معنى «إقترب» فهو مثل (اقترب للناس حسابُهُم) (الأنبياء / ١).

ومنها : اللام المسماه بالمُتَّحَمه ، وهى المعترضه بين المتضايقين ، وذلك فى قولهم : «يا بُوسَ للحرب» والأصلُ : يا بُوسَ الحرب ، فأقحمت تقويه للاختصاص ، قال سعد بن مالك :

ص : ١٧٩

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٧٥.

٢- غرر الحكم : ٢/٧٣٨.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٨٠.

١٩٥- يا بُؤَسَ للحرب التي***وضقت أراھط فاستراحوا (١)

وھل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان ، أرجحھما الأول؛ لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا یعلق.

ومنها : اللام المسماہ لام التقویہ ، وھى المزیدہ لتقویہ عامل ضعف ، إما بتأخره نحو : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) (یوسف/٤٣) ، أو بكونه فرعاً فى العمل ، نحو : (مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ) (البقرہ/٩١) و «ضربى لزيد حسن».

وقد اجتمع التأخر والفرعيہ فى قول أبى الشعثاء :

١٩٦- يا رِيَّانِي للحسين عليه السلام ناصر***ولابن سعد تارك وهاجر (٢)

ومنها : لام المستغاث عند المبرد ، واختاره ابن خروف؛ بدليل صحه إسقاطها ، وقال جماقه : غير زائده ، ثم اختلفوا ؛ فقال ابن جنى : متعلقه بحرف النداء ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وردّ بأن معنى الحرف لا يعمل فى المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنه قد عمل فى الحال فى نحو قول امرئ القيس :

١٩٧- كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا***لدى وَكِرْهَا العُنَابُ والحشْفُ البالى (٣)

وقال الأكثرون : متعلقه بفعل النداء المحذوف ، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ، ونسباه لسيبويه ، واعترض بأنه متعهد بنفسه ، فأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء فى نحو : «يالزيد» والتعجب فى نحو : «يا للدواهي».

ص : ١٨٠

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٨٢.

٢- أعيان الشيعة : ١/٦٠٣.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٩٥.

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم ، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقره إليها كقوله تعالى : (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ) (يس/٣٩) وقوله (١) :

١٩٨- ولقد جنيْتِك أكمؤاً وعساقلاً***ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

الثاني والعشرون : التبيين

و هي ثلاثة أقسام :

أحدها : ما تبين المفعول من الفاعل ، وهذه تتعلق بمذكور ، وضابطها : أن تقع بعد فعل تفجب أو اسم تفضيل مفهemin حياً أو بغضاً ، تقول : «ما أحببني ، وما أبغضني» فإن قلت : «لفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما ، وإن قلت : «إلى فلان» الأمر بالعكس.

الثاني و الثالث : ما يبين فاعليه غير ملتبسه بمفعوليه ، وما يبين مفعوليه غير ملتبسه بفاعليه ، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها ، أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقويه للبيان وتوكيداً له ، واللام في ذلك كله متعلقه بمحذوف.

مثالاً لمبينه للمفعوله : «سقياً لزيد ، وجدعاً له» فهذه اللام ليست متعلقه بالمصدرين ، ولا بفاعليهما المقدرين ، لأنهما متعديان ، ولا هي مقويه للعامل ؛ لضعفه بالفرعيه إن قدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف أن قدر أنه الفعل ؛ لأن لام التقويه صالحه للسقوط ، وهذه لا تسقط ، لا يقال : «سقياً ويدا» ، ولا «جدعاً إياه» خلافاً لابن الحاجب ، ذكره في شرح المفصل ، ولا هي ومحفوظها صفه للمصدر فتعلق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه ، وإنما

ص: ١٨١

هى لام مبينه للمدعو له أو عليه إ ، لم يكن معلوماً ، وليس تعدير المحذوف : «أعنى» كما رعم ابن عصفور ؛ لأنه يفتدى بنفسه ، بل التقدير : إرادتى لزيد .

ومثال المبينه للفاعليه : «تَبَّأً لزيد ، وويحآله»؛ فإنهما فى معنى «خَسِرَ وهلك»؛ فإن رفعتهما بالابتداء ، فاللام ومجرورها خبر ، ومحلها الرفع ، ولا تبين ؛ لعدم تمام الكلام .

فإن قلت : «تَبَّأً له وويح» فنصبت الأول ورفعت الثانى لم يحز ؛ لتخالف الدليل والمدلول عليه ؛ إذ اللام فى الأول للتبين واللام المحذوفه لغيره .

واختلف فى قوله تعالى (أَيَعِدُّكُمْ أَنكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (المؤمنون / ٣٥) ، فقيل : اللام زائده ، و «ما» فاعل ، وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج ؛ فاللام للتبين وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج ؛ فاللام للتبين ، وقيل : «هيهات» متبداً بمعنى البعد والجار والمجرور خبر .

وأما قوله تعالى : (وَقَالَتْ هَيْت لَكَ) (يوسف / ٢٣) فيمن قرأ بـ«هاء» مفتوحه و «ياء» ساكنه و «تاء» مفتوحه أو مكسوره أو مضمومه ، فـ«هيت» اسم فعل ، ثم قيل : مسماه فعل ماض ، أى : تهيأت ؛ فاللام متعلقه به كما تتعلق بمسماه لو صرح به ، وقيل : مسماه فعل أمر بمعنى «أقبل أو تعال» فاللام للتبين ، أى : إرادتى لك ، أو أقول لك ، وأما مَنْ قرأ : «أقبل أو تعال» فاللام للتبين ، أى : إرادتى لك ، أم أقول لك ، وأما من قرأ : «هئت» مثل «جئت» فهو فعل بمعنى «تهيأت» اللام متعلقه به ، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبين مثلها مع اسم الفعل ، ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به ، لا أنه قصد لها ، بدليل : (وَرَاوَدَتْهُ) (يوسف / ٢٣) .

وأما اللام العامله للجزم فهى اللام الموضوعه للطلب ، وحركتها الكسر

كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «ليكن زادك التقوى» (١) وسليم تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، نحو : (فَلَيْسَ تَجِيئُوا لِي وَلِيؤْمِنُوا بِي) (البقره/١٨٦) ، وقد تسكن بعد «ثُمَّ» ، نحو : (ثُمَّ لِيَقْضُوا) (الحج/٢٩) ، في قراءه الكوفيين وقالون والبرزى ، وفي ذلك ردّ على من قال : إنه خاص بالشعر.

ولا- فرق في اقتضاء اللام الطبيه للجوم بين كون الطلب أمراً ، نحو : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعِيهِ) (الطلاق/٧) ، أو دعاء ، نحو : (لِقَضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) (الزخرف /٧٧) ، أو التماساً كقولك لمن يساويك : «ليفعل فلانٌ كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه ، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره ، كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر ، نحو : (مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) (مريم/٧٥) (اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) (العنكبوت /١٢) ، أى : فيمد ونحمل ، أو التهديد ، نحو : (وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ) (الكهف /٢٩) ، وهذا هو معنى الأمر فى (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) (فصلت /٤٠).

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغه «إفعل» غالباً ، نحو : قم واقعد ، وتجب اللام إن انتفت الفاعليه ، نحو : «لَتُعَنِّ بِحَاجَتِي» أو الخطاب ، نحو : «ليقم زيد» أو كلاهما ، نحو : «لَيُقَنَّ زَيْدٌ بِحَاجَتِي».

ودخول اللام على فعل المتكلم قليل ، سواء أكان المتكلم مفرداً ، نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «قوموا فلاصل لكم» (٢) أو معه غيره كقوله تعالى : (وقال الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) (العنكبوت /١٢) ، وأقل منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب كقراءه جماعه : (فَبَدَّلِكَ فَلْيَفْرَحُوا)

ص: ١٨٣

١- غرر الحكم : ٢/٥٨٧

٢- صحيح البخارى : ١/١٠٧.

(يونس ٥٨/) ، وفي الحديث النبوى : «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»(١).

وقد تحذف اللام فى الشعر ويبقى عملها كقوله(٢)

١٩٩- فلا تستطل منى بقائى ومدتى***ولكن للخير منك نصيب

وقوله (٣)

٢٠٠- محمّد تفدِ نفسك كلّ يفسٍ***إذا ما خفت من شيء تبالا

أى : وليكن ولتفد والتبال : الوبال ، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل «تقوى».

ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر ، وقال فى البيت الثانى : إنه لا يعرف قائله ، مع احتمالها لأن يكون دعاء بلفظ الخبر ، نحو : «يغفر الله لك» و «يرحمك الله» وحذفت الياء تخفيفاً ، واجتزئ عنها بالكسرة.

وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازة الشسائى فى الكلام ، لكن بشرط بقديم : «قل» وجعل منه (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) (إبراهيم ٣١/) ، أى : ليقيموها ، ووافق ابن مالك فى شرح الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلاً بعد القول الخبرى ، والجمهور على أن الجوم فى الآية مثله فى قولك : «أنتبى أكرمك».

وقد اختلف فى ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها : للخليل و سيبويه : أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى «إن» الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمتم لذلك.

ص: ١٨٤

١- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٨/٣٥٤.

٢- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢/٥٩٧.

٣- قال السيوطى : «قال المبرد : قائله مجهول». شرح شواهد المغنى : ٢/٥٩٧.

الثانى : للسيرا فى والفارسى : أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر ، كما أن النصب بـ «ضرباً» فى قولك : «ضرباً زيداً» لنيابته فن «إضرب» لالضمامه معناه.

الثالث : للجمهور : أنه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا أرجح من الأول؛ لأن الحذف والبضمين ، وإن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل ، لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ، وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحذف إما غير واقع أو غير واقع أو غير كثير ، ومن الثانى؛ لأن نائب الشىء يؤدى معناه ، والطلب لا يؤدى معنى الشرط.

و أما اللام غير العامله فسبع

إحداها : لام الابتداء

إشاره

و فائدتها أمران : توكيدُ مضمون الجملة وتخليصُ المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ، واعترض ابن مالك الثانى بقوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (النحل/١٢٤) ، (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) (يوسف/١٣) ؛ فإن الذهاب كان مستقبلاً؛ فلو كان «يحزن» حالاً لزم تقدمُ الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره ، والجواب : أن الحكم واقع فى ذلك اليوم لا محاله ، فنزل منزله الحاضر الشماهد ، وأن التقدير : قصدُ أن تذهبوا ، والقصد حال.

وتدخل باتفاق فى موضعين :

أحدهما : المتبأ ، نحو قوله تعالى : (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) (الحشر/١٣) ، وقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : «الله أفرح بتوبه التائب من الظمان الوارد ومن العقيم الوالد ومن الضالّ الواجد»(١).

ص: ١٨٥

الثانى : بعد «إن» وتدخل فى هذا الباب على ثلاثه باتفاق : الاسم ، نحو قول كعب بن زهير :

٢٠١- إنَّ الرسولَ لسيِّفٌ يُستَضاءُ بهُ***مُهَنَّدٌ مِن سيِّوفِ اللهِ مسلولٍ (١)

والمضارع؛ لشبهه به ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) (النحل / ١٢٤) ، والظرف ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) (القلم / ٤) وقول أمير المؤمنين عليه السلام : «وإنَّ الكتابَ لَمَعَى ما فارقتُهُ مذ صَحِبْتُهُ» (٢) و على ثلاثه باختلاف :

إحداها : الماضى الجامد ، نحو : «إنَّ زيداَ لعسى أن يقوم» قاله أبو الحسن ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم ، وخالفه الجمهور.

الثانى : الماضى المقرون بـ «قد» قاله الجمهور ، ووجهه أن «قد تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالف فى ذلك خطَّاب ومخمَّد بن مسعود الغزنى ، وقالوا : إذا قيل : «إنَّ زيداَ لقدم قام» فهو جوابٌ لقسمٍ مقدر.

الثالث : الماضى المتصرف المجرد من «قد» أجازوه الكسائى وهشام على إضمار «قد» ومنعه الجمهور ، وقالوا : أنما هذه لام القسم ، فمتى تقدّم فعلُ القلب فتحت همزه «انَّ» كـ «علمت أن زيداَ لقام» والصواب عندهما : الكسر.

واختلف فى دخولها فى غير باب «إنَّ» على شيئين :

أحدهما : خبر المبتدأ المتقدم ، نحو : «لقائمٌ زيدٌ» فمقتضى كلام جماقه الجواز ، وفى أمالى ابن الحاجب : لام الابتداء يجيب معها المبتدأ.

ص : ١٨٦

١- تقدم برقم ٥٥.

٢- نهج البلاغه : ط ١٢١/٣٧٧.

الثانى : الفعل ، نحو : «ليقوم زيد» فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما وزاد المالقي ، الماضي الجامد ، نحو : (لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (المائدة / ٦٢) وبعضهم المصروف المقرون بـ «قد» ، نحو قول أبي الأسود الدؤلي في رثاء علي عليه السلام :

٢٠٢- لقد علمت قريش حيث كانت***بأنك خيرها حسباً وديناً (١)

والمشهور : أن هذه لام القسم. ونص جماعه على منع ذلك كله. قال ابن الخباز في شرح الإيضاح : لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب «إن» انتهى. وهو مقتضى ما ما قدّمناه عن ابن الحاجب ، وهو أيضاً قول الزمخشري ، قال في تفسير : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) (الضحى / ٥) لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتأ والخبر ، وقال في (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (القيامة / ١) : هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم يقدرها لام القسم ؛ لأنه عنده ملازمه للنون ، وكذا زعم في «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ» أن المبتدأ مقدر ، أي : ولأنت سوف تعطيك ربك.

ويضعف قوله أن فيه تكلفين لغير ضروره ، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال؛ لثلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير (لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) (مريم / ٦٦).

وقوله : إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع ، بل تاره تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كالأيه ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل ، نحو : (وَلَيْنَ مُتَّمِّمٌ أَوْ قَاتِلٌمٌ لِبِأَلِي اللَّهِ تُحَشِّرُونَ) (آل عمران / ١٥٨) ومع كون الفعل للحال ، نحو : «لَأَقْسِمُ» وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ؛ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية ، وتاره يمتنعان ، وذلك مع الفعل المنفى ، نحو :

ص : ١٨٧

١- أدب الطف : ١/١٠٥.

(تَالله تَفْتُوا) (يوسف ٨٥) وباره يجبان ، وذلك فيما بقي ، نحو : (وتالله لأَكِيدَنَّ اصنَامَكُمْ) (الأنبياء/٥٧)

مسألة

لام الابتداء الصّديريه؛ ولهذا علقت العامل في نحو : «علمت لزيد منطلق» ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو : «زيد لأننا أكرمه» ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو : «لزيد قائم» والمبتأفي نحو : «القائم زيد».

وليس لها الصّديريه في باب «إن»؛ لأنها فيه مؤخره من تقديم؛ ولهذا تسمى اللام المزحلفه ، والمزحلفه أيضاً ، وذلك لأن أصل «إنّ زيداً لقائم» : «لإنّ زيداً قائم» فكهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا اللام دون «إن»؛ لثلاثاً يتقدم معمول الحرف عليه ، وإنما لم ندع أن الأصل : «إنّ لزيداً قائم»؛ لثلاثاً يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول ولا اعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل «إن» دون ما بعدها.

دليل الأول : أنها تمتنع من تسلط فعل القلب على «إن» ومعمولها ولذلك كسرت في نحو : (والله يعلم إنك لرَسُولُهُ) (المنافقون/١).

ودليل الثاني : أن عمل «إن» يتخطاها ، تقول : «إنّ في الدار لزيداً» وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو : «إنّ زيداً طعامك لأكل».

تنبيه

«إنّ زيداً لقام» أو «ليقومن» اللام جواب قسم مقدر ، لا لام الابتداء؛ فإذا دخلت عليها «علمت» مثلاً فتحت همزتها ؛ فإن قلت : «لقد قام زيد» فقالوا : هي لام الابتداء ، وحينئذٍ يجب كسر الهمزه ، والصواب : أن الأمرين محتملان.

و إذا خَفَّت «إِنَّ» ، نحو (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (البقره/١٤٣) فاللام عند سيويه والأكثرين لام الابتداء أفادت - مع إفادتها توكيد النسبه وتخليص المضارع للحال - الفرق بين «إِنَّ» المخففه من الثقيله و «إِنْ» النافيه؛ ولهذا صارت لازمه بعد أن كانت جائزه ، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءه أبي رجاء : (وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (الزخرف /٣٥) بكسر اللام أى : للذى.

ويجب تركها مع نفى الخبر كقوله (١) :

٢٠٣- إن الحق لا يخفى على ذى بصيره***وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ

وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعه أنها لام غير لام الابتداء ، أجتلبت للفرق ، وحجه أبى على دخولها على الماضى المتصرف ، نحو : «إِنْ زَيْدٌ لَقَامٌ» وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) (الأعراف /١٠٢) وكلاهما لا يجوز مع المشدده.

وزعم الكوفيون أن اللام فى ذلك كله بمعنى «إِلَّا» وَأَنَّ «إِنْ» قبلها نافية ، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله (٢) :

٢٠٤- أَمْسى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عَزَّتِهِ***وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ

وقيل : اللام للابتداء على أن «ما» استفهام وتم الكلام عند «أبان» ثم ابتداء : لمن أعلاج ، أى بتقدير : لهو من أعلاج ، وقيل : هى لام زيدت فى خبر «ما» النافيه

ص : ١٨٩

١- قال البغدادي : «لم أقف على قائله وأصله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٣٥٤.

٢- قال البغدادي : «هذا البيت لم يعرف قائله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٣٥٤.

وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين.

وعلى قول الكوفيين يقال : «قد علمنا إن كنتَ لُمُومًا» بكسر الهمزة ؛ لأن النافية مكسوره دائماً ، وكذا على قول سيويوه؛ لأنَّ لام الابتداء تُعلق العامل عن العمل ، وأما على قول أبي عليّ وأبي الفتح فتفتح.

القسم الثاني : اللام الزائده

و هي الداخلة في خبرالمبتدأ ، وفي خبر «أنّ» المفتوحه ، وفي خبر «لكن» وليس دخول اللام مقيساً بعد «أنّ» المفتوحه خلافاً للمبرد ، ولا- بعد «لكن» خلافاً للكوفيين ، ولا- اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم ، وزيدت أيضاً في خبر «زال» ، وفي المفعول الثاني لـ «أرى» في قول بعضهم : «أراك لشاتمي» ونحو ذلك.

الثالث : لام الجواب

و هي ثلاثة أقسام :

لام جواب «لو» نحو قول أم البنين في رثاء العباس (عليه السلام) :

٢٠٥- لو كان سيفك في يدي-***ك- كما دني منه أحد (١)

ولام جواب «لولا» ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) (البقره ٢٥١).

ولام جواب القسم ، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «والله لمدنياكم هذه أهونُ في عيني منُ عراقٍ خنزير في يَدِ مَجْدُوم» (٢).

الرابع : اللام الداخلة على أداه شرط

للإيدان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها ، لاعلى الشرط ، ومن ثم تسمى اللام المؤذنه ، وتسمى الموطئه أيضاً؛ لأنها

ص: ١٩٠

١- أدب الطف : ١/٧١.

٢- نهج البلاغه : ح ٢٢٨/١١٩٢.

وطأت الجواب للقسم ، أى : مهدته له ، نحو : (لئن أُخْرِجُوا لَّا- يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ) (الحشر/١٢) وأكثر ما تدخل على «إن» وقد تدخل على غيرها كقوله (١) :

٢٠٦- لَمَتَى صَلَحْتَ لِيُقْضَيْنَ لَكَ صَالِحٌ***وَلْتَجْزَيْنَ إِذَا جُزِيَتْ جَمِيلاً

وقد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط ، نحو (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) (الأنعام /١٢١). وقول بعضهم : ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسميّة جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله (٢) :

٢٠٧- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا***وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

مردود؛ لأن ذلك خاص بالشعر.

الخامس : لام «أل»

ك «الرجل والحارث» وقد مضى شرحها.

السادس : اللام اللاحقة لأسماء الإشارة

للدلالة على البعد أو على توكيده ، على خلاف فى ذلك ، وأصلها السكون كما فى «تلك» وإنما كسرت فى «ذلك» ؛ لالتقاء الساكنين.

السابع : لام التعجب غير الجاره

نحو : «لَطْرُفَ زَيْدٍ» و «لَكَرَّمِ عَمْرٍو» بمعنى «ما أظرفه وما أكرمه» ذكره ابن خالويه فى كتابه المسمى بالجمل ، والصواب : أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضى ؛ لشبهه لجموده بالاسم ، وإما لام جواب قسم مقدر.

ص : ١٩١

١- قال البغدادي : «لم أقف على قائله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٣٦٤.

٢- تقدم برقم ١١٧.

إشارة

لا على ثلاثه أوجه :

الأول : أن تكون نافية

إشارة

و هذه على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون عاملة عمل «إن»

و ذلك إن أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذ تبرئه ، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً ، نحو : «لا صاحب جود ممقوت» ، أو رافعاً ، نحو : «لا حسناً فعله مذموم» ، أو ناصباً ، نحو : «لا طالعاً جبلاً حاضر» ومنه «لا خيراً من زيد عندنا».

وتخالف «لا» هذه «إن» من سبعة أوجه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا فى النكرات.

الثانى : أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبنى ، قيل : لتضمنه معنى «من» الاستغراقية ، وقيل : لتركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر ، وبناءه على ما ينصب به لو كان معرباً ، فبنى على الفتح فى نحو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لا فقر أشد من الجهل» (١) ، ومنه قوله تعالى : (لا تُثْرِبْ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ) (يوسف / ٩٢) وقول بشير بن جذلم :

٢٠٨- يا أهل يثرب لا مقام لكم بها** قُتِلَ الحسين (عليه السلام) فأذمعى مدرأز (٢)

وعلى الياء فى نحو : «لا رجلين» و «لا قائمين» ، وعلى الكسره فى نحو : «لا مُسلمات» وكان القياس وجوبها ، ولكنه جاء بالفتح ، وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التى يستحقها المركب.

ص : ١٩٢

١- كتر العمال : ١٦/ ح ٤٤١٣٥.

٢- أدب الطف : ١/٦٤.

الثالث : أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «لاشرف أعلى من الإسلام ولا- عزّ أعزّ من التقوى» (١) بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، لابتها ، وهذا القول لسيوييه ، وخالفه الأخفش والأكثرون ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

الرابع : أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده ، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه ، نحو : «لا رجلٌ ظريفٌ فيها ، ولا رجلٌ وامرأةٌ فيها».

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت ، نحو : «لا- حولٌ ولا- قُوَّةٌ إلا- بالله» ولك فتح الاسمين ، ورفعهما ، والمغايره بينهما ، بخلاف نحو قول الأعشى :

٢٠٩- إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا***وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضُوا مَهَلًا (٢)

فلا محيدٌ عن النصب.

والسابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو : (قالوا لا ضيرَ) (الشعراء/٥٠) (فلا قوتَ) (السبأ/٥١) وتميم لا تذكره حينئذ.

الثاني : أن تكون عامله عمل «ليس»

إشاره

كقول سعد بن مالك :

٢١٠- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا***فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأْحَ (٣)

وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذ واجبه التكرار وفيه

ص: ١٩٣

١- نهج البلاغه : ح ٣٦٣/١٢٦٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٢٣٨.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٨٣.

نظر؛ لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات :

إحداها : أن عملها قليل ، حتى ادعى أنه ليس بموجود.

الثانية : أن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزجاج لم يظفر به؛ فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة ، وأن خبرها مرفوع ، ويرده قوله (١) :

٢١١- تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا***وَلَا وَزَّرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

الثالثة : أنها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافاً لابن جنى وابن السجري وعليه بنى المتنبي قوله :

٢١٢- إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خِلَاصًا مِنَ الْأَذَى***فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا (٢)

تنبيه

إذا قيل : «لا رجلٌ في الدار» بالفتح ، تعين كونها نافية للجنس ، ويقال في توكيده : «بل امرأه» وإن قيل بالرفع ، تعين كونها عاملة عمل «ليس» وامتنع أن تكون مهملة ، وإلا تكررت ، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحده ، ويقال في توكيده على الأول : «بل امرأه» وعلى الثاني : «بل رجلا أو رجال».

وغلط كثير من الناس ، وزعموا أن العاملة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية

ص : ١٩٤

١- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢/٦١٢.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٤/٣٧٧.

للوحده لا غير ، ويرد عليهم نحو قوله (١) :

٢١٣- تَعَزَّ فَلَاشَىءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا***ولا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وإذا قيل : «لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمال كون «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إن» ثم أُلغيت لتكرارها ، فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء ، وأن تكون عاملة عمل «ليس» فيكون ما بعدها مرفوعاً بها ، وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت «لا» الثانية تكراراً للأولى وما بعدها معطوفاً؛ فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل «ليس» أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف كما في قولك : «زيد وعمرو قائم» ولا يكون خبراً عنهما؛ لثلاثاً يلزم محذوران : كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً ، وتوارد عاملين على معمول واحد.

الوجه الثالث : أن تكون عاطفه

و لها ثلاثة شروط :

أحدها : أن يتقدمها إثبات كـ «جاء زيد لا عمرو» ، أو أمر كـ «اضرب زيدا لا عمراً» ، قال سيبويه : أو نداء ، نحو : «يا بن أخي لا ابن عمي» ، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم.

الثاني : ألا تقترن بعاطف ، فإذا قيل : «جاءني زيد لا بل عمرو» فالعاطف «بل» و «لا» ردُّ لما قبلها ، وليست عاطفه ، وإذا قلت : «ما جاءني زيد ولا عمرو» فالعاطف الواو ، و «لا» توكيد للنفي ، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ «لا» وهو تقدّم النفي ، وقد اجتمعا أيضاً في (ولا الضَّالِّينَ) (الفاتحه /٧).

الثالث : أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد» ؛ لأنه يصدق

ص : ١٩٥

١- تقدّم برقم ٢١١.

على زيد اسم الرجل ، بخلاف «جاءنى رجل لا امرأه».

الوجه الرابع : أن تكون جواباً مناقضاً لـ «نعم»

وهذه تُحذف الجملُ بعدها كثيراً كقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لا» فى جواب من قال : «إنى رجل ضير شاسع الدار ، وليس لى قائد يلازمنى فلى رخصه أن لا آتى المسجد؟» (١) والأصل : «لا ، لم يكن رخصه».

الخامس : أن تكون على غير ذلك

فإن كان ما بعدها جمله اسميه صدرها معرفه أو نكره ولم تعمل فيها ، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً ، وجب تكرارها.

مثال المعرفة : (لا الشمسُ يتبغى لها أن تُدرِك القَمَرَ ، ولا اليلُ سابقُ النهارِ) (يس / ٤٠).

ومثال النكره التى لم تعمل فيها «لا» : (لا فيها غولٌ ولاهم عنها يُنزفون) (الصفات / ٤٧) فالتكرار هنا واجب بخلافه فى (لا لغو فيها ولا تأثيم) (الطور / ٢٣).

ومثال الفعل الماضى : (فلا صدقَ ولا صلّى) (القيامة / ٣١). وإنما ترك التكرار فى نحو قول أبى الأسود الدؤلى :

٢١٤- ألا أبلغ معاويه بن حرب***فلا قرئت عُيون الشاميتينا (٢)

لأن المراد الدعاء فالفعل مستقبل فى المعنى ومثله فى عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى إلا أنه ليس دعاء؛ قولك : «والله لا فعلت كذا» ، وشذَّ ترك التكرار فى قول أبى خراش الهذلى وهو يطوف بالبيت :

ص: ١٩٦

١- كثر العمال : ٨/ ح ٢٢٨٠٧.

٢- أدب الطف : ١/١٠٥.

٢١٥- إن تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا***وَأَيَّ عَبْدِكَ لَا أَلْمَا (١)

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو حال أو صفة ، نحو : «زيدٌ لا شاعر ولا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً» ونحو قوله تعالى : (مِنْ شَجَرِهِ مُبَارَكَةٌ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ) (النور /٣٥).

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضرعاً لم يجب تكرارها ، نحو قوله تعالى : (قُلْ لَا- أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) (الشورى /٢٣) وقول الرباب زوجه الحسين (عليه السلام) في رثائه :

٢١٦- والله لا أبتغى صِهْرًا بصِهْرِكُمْ***حتى أُغَيَّبَ بين اللحد والطين (٢)

ويتخلص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين ، وخالفهم ابن مالك ؛ لصحة قولك : «جاء زيدٌ لا يتكلم» بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجملة الحالِيهلا تُصدَّرُ بدليل استقبال.

تنبيه

من أقسام «لا» النافية : المعترضهُ بين الخافض والمخفوض ، نحو : «جئتُ بلازاد» و «غضبتُ من لا شيء».

وعن الكوفيين : أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافه وغيرهم يراها حرفاً ، ويسميها زائده كما يسمون «كان» في نحو : «زيدٌ كانَ فاضلاً» زائده وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع؛ فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه

ص: ١٩٧

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٢٥.

٢- أدب الطف : ١/٦١.

كما في مسأله «لا» في نحو: «غضبتُ من لا شيء»، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسأله «كان»، وكذلك «لا» المقترنه بالعاطف في نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو» ويسمونها زائده، وليست بزائده البته، ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتمال أن المراد نفى مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفى اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ «لا» صار الكلام نصاً في المعنى الأول، نعم هي في قوله سبحانه: (وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ) (فاطر/٢٢) لمجرد التوكيد.

تنبيه

اعتراض «لا» بين الجار و المجرور في نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «الداعي بلا عمل كالزأمي بلا وتر» (١) وبين الناصب والمنصوب في نحو: (لئلا يكون للناس) (البقره/١٥٠) وبين الجازم والمجزوم في نحو: (إن لا تفعلوه) (الأنفال/٧٣) وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو (يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إيمانها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمانها خَيْرًا) (الأنعام/١٥٨) دليل على أنها ليس لها الصّدر، بخلاف «ما»، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم؛ فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصّدر، وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً والصواب: الأول.

الثاني: من أوجه «لا» أن تكون موضوعه لطلب الترك

و تختص بالدخول على المضارع، وتقتضى جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطباً، نحو قوله تعالى (لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) (المتحنه/١) أو غائباً، نحو:

ص: ١٩٨

(لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ) (آل عمران ٢٨) ، أو متكلماً ، نحو «لَا أَرِيَنَّكَ هَاهُنَا» ، وهذا النوع مما أُقيم فيه المسبب مُقام السبب ، والأصل : لا تكن هاهنا فأراك.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزم بين كونها مفيدةً للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم ، أو للتنزيه نحو : (وَلَا تَسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) (البقره/٢٣٧) وكونها للدعاء كقوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا) (البقره/٢٨٦) وقال مالك بن الريب :

٢١٧- يقولون لا تَبْعُدْ وهم يدفنونني***وأين مكان البعد إلا مكانيا؟ (١)

وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مُستعمل عليه : «لا تفعل كذا» وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك : «لا تطعني».

الثالث : «لا» الزائده الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده

نحو : (ما مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ) (طه/٩٢ و ٩٣) (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (الأعراف/١٢) ويوضحه الآيه الأخرى : (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) (ص/٧٥) ومنه : (لثَلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) (الحديد/٢٩) أى : ليعلموا.

واختلف فيها من قوله تعالى : (لَا أَسْئِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (القيامه/١) أنافيهاً زائده؟ ، فقيل : هي نافية ، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين :

أحدهما : أنه شيء تقدم ، وهو ما حكى عنهم كثيراً من إنكار البعث : فقيل لهم : ليس الأمر كذلك : ثم استؤنف القسم ، قالوا : وإنما صح ذلك؛ لأن القرآن كله كالسوره الواحده ، ولهذا يذكر الشيء في سوره وجوابه في سوره أخرى ، نحو :

ص: ١٩٩

(وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) (الحجر ٦) وجوابه : (ما أنت بنعمه ربك بمجنون) (القلم ٢).

والثانى : أن منفيها «أقسم» وذلك على أن يكون إخباراً لا-إنشاء ، واختاره الزمخشري ، قال : والمعنى فى ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا-إعظماً له؛ بدليل : (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) (الواقعه ٧٥ و ٧٦) فكأنه قيل : إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام ، أى : إنه يستحق إعظماً فوق ذلك.

وقيل : هى زائده واختلف هؤلاء فى فائدتها على قولين : أحدهما : أنها زيدت توطئه وتمهيداً لئفى الجواب ، والتقدير : لا ، أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى. ورُدَّ بقوله تعالى : (لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) (البلد ٤) ومثله : (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) (الواقعه ٧٥) الآية.

والثانى : أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقويه الكلام ، كما فى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) (الحديد ٢٩) ورُدَّ بأنها لا تزداد لذلك صدراً ، بل حشواً ، كما أن زياده «ما» و «كان» كذلك ، نحو : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ) (آل عمران ١٥٩) (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) (النساء ٧٨) ونحو : «زَيْدٌ كَانَ فَاضِلٌ» وذلك لأن زياده الشيء تفيد أطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، قالوا : ولهذا نقول بزيادتها فى نحو : (فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ) (المعارج ٤٠) (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) (الواقعه ٧٥) لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف هذه ، وأجاب أبو على بما تقدم من أن القرآن كالسوره الواحده.

(لات)

اختلف فيها فى أمرين :

ص: ٢٠٠

الأول : فى حقيقتها ، وفى ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها كلمه واحده فعل ماض ، ثم اختلف هؤلاء على قولين :

أحدهما : أنها فى الأصل بمعنى «نَقَصَ» من قوله تعالى : (لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا) (الحجرات ١٤)؛ فإنه يقال : لات يلىتُ ، ثم استعملت للنفى كما أن «قلَّ» كذلك ، قاله أبوذر الخشنى .

الثانى : أن أصلها : «لَيْسَ» بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء .

المذهب الثانى : أنها كلمتان : «لا» النافية ، والتاء لتأنيث اللفظه كما فى «تُمَّتْ وَرُبَّتْ» وإنما وجب تحريكها؛ لالتقاء الساكنين ، قاله الجمهور .

الثالث : أنها كلمه وبعض كلمه ، وذلك أنها «لا» النافية والتاء زائده فى أول الحين ، قاله أبو عبيده وابن الطراوه .

واستدل أبو عبيده بأنه وجدها فى مصحف عثمان مختلطة بـ «حين» فى الخط ، ولا دليل فيه ، فكم فى خط المصحف من أشياء خارجه عن القياس .

ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء ، وأنها رسمت منفصله عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركه التقاء الساكنين ، وهو معنى قول الزمخشري : وقرئ بالكسر على البناء كـ «جبر» انتهى . ولو كان فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه .

الأمر الثانى : فى عملها ، وفى ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قول للأخفش ، والتقدير عنده فى قوله تعالى :

(وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ) (ص ٣/): لا أرى حينَ مناص ، وعلى قراءه الرفع : ولا حينَ مناص كائنٌ لهم.

الثانى : أنها تعمل عمل «إنّ» ؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذا قول آخر للأخفش.

الثالث : أنها تعمل عمل «ليس» وهو قول الجمهور.

وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وقد أذبرت الحيلة وأقبلت الغيلة ولات حين مناص» (١).

واختلف فى معمولها؛ فنصّ الفراء على أنها لا تعمل إلا فى لفظه الحين ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وذهب الفارسي وجماعه إلى أنها تعمل فى الحين وفيما رادفّه ، قال الزمخشري : زیدت التاء على «لا» وحُصّت بنفى الأحيان.

(لعلّ)

إشاره

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء : وقد ينصبهما ، وزعم يونس أن ذلك لغه لبعض العرب وحكى : «لعل أباك منطلقاً» وتأويله عندنا على إضمار «يوجد» لا «يكون» خلافاً للكسائي؛ لعدم تقدّم «إنّ ولو» الشرطيتين.

وعقيل يخفضون بها المبتدأ كقوله (٢) :

ص: ٢٠٢

١- نهج البلاغه : ط ٢٣٣/٧٧١.

٢- قال السيوطي : هذا من قصيده لكعب بن سعد وحكى عن القالى أنه قال فى أماليه : «بعض الناس يروى هذه القصيده لكعب بن سعد الغنوى ، وبعضهم يرويه بأسرها لسهم الغنوى». شرح شواهد المغنى : ٢/٦٩٢.

٢١٨- فقلت اذُعُ أخرى وارفَع الصوت دعوهُ***لعل أبى المغوار منك قريب

وتتصل بها «ما» الحرفيه ، فتكفها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذ.

وجوّز قومٌ إعمالها حينئذ حملاً على «ليت» ؛ لاشتراكهما فى أنهما يغيّران معنى الابتداء ، وكذا قالوا فى «كأن» ، وبعضهم خصَّ «لعلّ» بذلك؛ لأشديّه التشابه؛ لأنها و «ليت» للإنشاء ، وأما «كأن» فللخبر.

وفىها عشر لغات مشهوره.

معانى «لعلّ»

إشاره

و لها معان :

أحدها : التوقّع

و هو ترجّى المحبوب و الإشفاق من المكروه ، كقول حسان فى رثاء النّبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢١٩- وليس هوائى نازعاً عن ثنائهِ***لعلّى به فى جنّه الخلد أخلد (١)

وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «ولا تأمّن على نفسك صغيرٍ معصيه فلعلك معذب عليه» (٢).

وتختص بالممكن. وقول فرعون : (لعلّى أبلغ الأشباب أسباب السموات) (غافر/٣٦ و ٣٧) إنما قاله جهلاً أو مخرقه وإفكاً.

الثانى : التعليل

أثبتته جماعه ، منهم الأخفش والكسائى ، وحملوا عليه : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (طه/٤٤) ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين ، أى : اذهبا على رجائكما.

الثالث : الاستفهام

أثبتته الكوفيون؛ ولهذا علّق بها الفعل فى نحو :

١- أعيان الشيعة : ١/٢٩٦

٢- نهج البلاغه : ط ١٤٠/٤٢٩.

(لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) (الطلاق ١/).

قال الزمخشري : وقد أشر بها معنى «ليت» من قرأ : (فَأَطَّلِعْ) (غافر/٣٧) انتهى.

ويقترن خبرها بـ «أن» كثيراً حملاً على «عسى» كقول متمم بن نويرة :

٢٢٠- لعلك يوماً أن تَلِمَ مُلِمَةٌ**عليك من اللائى يدَعْنك أجدعا (١)

وبحرف التنفيس قليلاً- كقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لعلكم ستفتحون بعدى مدائن عظاماً وتتحذون فى أسواقها مجالس» (٢).

وخرج بعضهم نصب (فَأَطَّلِعْ) (غافر /٣٧) على تقدير «أن» مع «أبلغ» كما خفض المعطوف من بيت زهير :

٢٢١- بدالى ، أئى لست مدرك ما مضى**ولا سابق شيئاً ، إذا كان جائياً (٣)

على تقدير الباء مع «مدرك». ويحتمل أنه عطف على «الأسباب» على حد قول ميسون :

٢٢٢- ولبس عباءه وتقر عيني**أحب إلى من لبس الشفوف (٤)

ومع هذين الاحتمالين فيندفع القول : بأن فى قراءه النصب حجه على جواز النصب فى جواب الترجى حملاً له على التمنى.

ص: ٢٠٤

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٦٧.

٢- تتمته : «فإذا كان ذلك فردوا السلام غصوا من أبصاركم واهدوا الأعمى وأعينوا المظلوم». كتر العمال : ٩/ ح ٢٥٣٧٣.

٣- شرح شواهد المغنى : ١/٢٨٢.

٤- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٥٣.

ضربان : مخففه من الثقيله ، وهى حرف ابتداء ، لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين. وخفيفه بأصل الوضع؛ فإن وليها كلامٌ فهى حرف ابتداء لمجرد إفاده الاستدراك ، وليست عاطفه ويجوز أن تستعمل بالواو ، نحو قوله تعالى : (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) (الزخرف ٧٦) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك ولكن أعينونى بوع واجتهاد وعفه وسداد» (١) وبدونها ، نحو قول زهير :

٢٢٣- إن ابنورقاء لا تخشى بوادره***لكن وقائعه فى الحرب تنتظر (٢)

وإن وليها مفرد فهى عاطفه بشرطين :

أحدهما : أن يتقدمها نفي أو نهى ، نحو : «ما قام زيد لكن عمرو» و «لا يقيم زيد لكن عمرو» فإن قلت : قام زيد ، ثم جئت ب «لكن» جعلتها حرف ابتداء ؛ فجئت بالجملة فقلت : «لكن عمرو لم يقيم» وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف ، وليس بمسموع.

الشرط الثانى : ألا تقترن بالواو ، قاله الفارسى وأكثر النحويين ، وقال قوم : لاتستعمل مع المفرد إلا بالواو.

واختلف فى نحو : «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال : أحدها ليونس : أن «لكن» غير عاطفه ، والواو عاطفه مفرداً على مفرد ، الثانى لابن مالك : أن «لكن» غير عاطفه ، والواو عاطفه جملة حذف بعضها على جملة

ص : ٢٠٥

١- نهج البلاغه : ك ٤٥/٩٦٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠٣.

صرح بجمعها ، قال : فالتقدير فى نحو : «ما قام زيد ولكن عمرو» : ولكن قام عمرو ، وفى (ما كان مُحَيِّدُ أبا أحدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) (الأحزاب / ٤٠) : ولكن كان رسول الله. وعله ذلك أنّ الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له فى الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه ، نحو : «قام زيد ولم يقيم عمرو» ، والثالث لابن عصفور : أنّ «لكن» عاطفه ، والواو زائده لازمه ، الرابع لابن كيسان : أنّ «لكن» عاطفه ، والواو زائده غير لازمه.

(لكنّ)

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفى معناه ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو المشهور : أنّه واحد ، وهو الاستدراك ، وفُسرَ بأنّ تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها ، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلامٌ مُناقض لما بعدها ، نحو : «ما هذا ساكناً لكنّه متحرك» أو ضد له ، نحو : «ما هذا أبيضٌ لكنه أسود» قيل : أو خلاف ، نحو : «ما زيد قائماً لكنه شارب» وقيل : لا يجوز ذلك.

الثانى : أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد ، قاله جماعة منهم صاحب البسيط ، وفسروا الاستدراك برفع ما يُتوهم ثبوته ، نحو : «ما قام زيد ، لكنّ عمراً قام» وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل فى الطريقه ، ومثلوا للتوكيد بنحو «لو جاءنى أكرمه لكنه لم يجرىء» فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

الثالث : أنها للتوكيد دائماً مثل «إنّ» ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك ، وهو قول ابن عصفور.

والبصريون على أنها بسيطه ، وقال الفراء : أصلها «لكنّ أنّ» فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون «لكنّ» للساكنين ، كقول النجاشى الحارثى :

٢٢٤- فلست بآتيه ولا أستطيعه***ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل (١)

وقال باقى الكوفيين : مركبه من «لا» و «إن» ، والكاف الزائده لا التشبيهيه ، وحذفت الهمزه تخفيفاً .

وقد يحذف اسمها كقول الفرزدق :

٢٢٥- فلو كنت ضبيّاً عرفت قرابتى***ولكنّ زنجي عظيم المشافر (٢)

أى : ولكنك زنجي .

ولا تدخل اللام فى خبرها خلافاً للكوفيين .

(م)

حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضياً ، نحو قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) (الإخلاص /٣) الآية وقول الكميت :

٢٢٦- ألم ترنى من حُب آل محمد***أروح وأعدو خائفاً أتربُّ (٣)

وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها كقوله (٤) :

٢٢٧- لولا فوارس من نغم وأسرتهم***يوم الصلفاء لم يوفون بالجار

ص : ٢٠٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٩٥ ، وذكره السيوطى باختلافٍ يسير ، شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠١ .

٢- روى أيضاً : «ولكنّ زنجياً غلاظاً مشافراً» فالأ شاهد فيه . راجع شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠١ و ٧٠٢ .

٣- شرح الهاشميات : ٤٦ .

٤- قال السيوطى : «قال العينى فى الكبرى : لم يسمّ قائله» . شرح شواهد المغنى : ٢/٦٧٤ .

فقليل : ضروره ، وقال ابن مالك : لغه.

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءه بعضهم : (أَلَمْ نَشْرَحْ) (الشرح/١) وخرَجَ على أن الأصل : «نشرحن» ثم حذف نون التوكيد الخفيفه وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، وفي هذا شدوذان : توكيد المنفى بـ «لَمْ» وحذف النون لغير وقف ولاساكنين.

وقد تفصل من مجزومها في الضروره بالظرف كقوله (١) :

٢٢٨- فذاك ولم ، إذا نحنُ امترينا***تكنُ في الناس يُدر كك المراء

وقد يليها الاسمُ معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله (٢) :

٢٢٩- ظننتُ فقيراً ذا غنىٍّ ثمَّ نلتُهُ***فلَمْ ذا رجاء ألقه غير واهبٍ

(لَمَّا)

اشاره

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تختص بالمضارع فتجزمه

و تنفيه وتقلبه ماضياً كـ «لَمْ» إلا أنها تفارقها في خمسه أمور :

الأول : أنها لا- تقترن بأداه الشرط ، لا- يقال : «إِنْ لَمَّا تقم» وفي التنزيل : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) (المائده /٦٧) (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا) (المائده/٧٣).

الثاني : أن منفيها مستمر النفي إلى الحال كقول شأس بن نهار :

ص : ٢٠٨

١- قال البغدادي : «لم أقف على قائله» ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٤٢.

٢- قال البغدادي : «لم أقف على قائله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٤٤.

٢٣٠- فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ *** وَإِلَّا فَأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزَقَ (١)

ومنفى «لم» يحتمل الاتصال ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «لَمْ يَخْلُقِ اللهُ سُبْحَانَهُ الْخَلْقَ لَوْحَشْتَهُ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْهُمْ لِمَنْفَعَتِهِ» (٢) ، والانقطاع مثل قوله تعالى : (لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَرْدُورًا) (الإنسان/١) ولهذا جاز : «لم يكن ثم كان» ولم يجز : «لما يكن ثم كان» بل يقال : «لما يكن وقد يكون».

ولامتداد النفي بعد «لما» لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف «لم» تقول : «قمت فلم تقم» ؛ لأن معناه : وما قمت عقيب قيامي ، ولا يجوز «قمت فلما تقم» ؛ لأن معناه : وما قمت إلى الآن.

الثالث : أن منفى «لما» لا يكون إلا قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفى «لم» تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز «لما يكن» . وقال ابن مالك : لا يشترط كون منفى «لما» قريباً من الحال ، مثل : «عصى إبليسُ ربه ولما يندم» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع : أن منفى «لما» متوقع ثبوته ، بخلاف منفى «لم» ألا ترى أن معنى (بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابَ) (ص ٨) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع ، ولهذا أجازوا : «لم يقض مالا يكون» ومنعوه في «لما».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره ، ومثال المتوقع أن تقول : «مالي قمت ولم تقم ، أو ولما تقم» ، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء : «لم تقم ، أو لما تقم».

ص : ٢٠٩

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٨٠.

٢- غرر الحكم : ٢/٦٠١.

الخامس : أن منفي «لما» جائز الحذف لدليل ، كقوله (١) :

٢٣١- فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأُ وَلَمَّا**فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنَهُ

أى : ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى : سيداً ، ولا يجوز : «وصلت إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها.

وعله هذه الأحكام كلها أن «لم» لنفى «فَعَلَّ» ، و «لما» لنفى «قَد فَعَلَّ».

الثانى من أوجه «لما» : أن تختص بالماضى

فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لما عرج بى إلى السماء رأيتُ مكتوباً على ساق العرش بالنور لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أيدته بعلى» (٢) ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب ، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعه أنها ظرف بمعنى «حين» وقال ابن مالك : بمعنى «إذ» وهو حسن ؛ لأنها مختصة بالماضى وبالإضافة إلى الجملة.

ورد ابن خروف على مئدعى الاسميه بجواز أن يقال : «لما أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم» ؛ لأنها إذا قُدمت ظرفاً كان عاملها الجواب والواقع فى اليوم لا يكون فى أمس.

والجواب : أن هذا مثل (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) (المائدة / ١١٦) والشرط لا يكون إلا مستقبلاً ، ولكن المعنى : إن ثبت أنى كنت قلته ، وكذا هنا المعنى : لما ثبت اليوم إكرامك لى أمس أكرمتك.

ص: ٢١٠

١- قال البغدادي : هو لرجل من بنى أسد. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٥١.

٢- مناقب ابن شهر آشوب : ١/٢٩٦.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً ، وجمله اسميه مقرونه بـ «إذا» الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك ، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور ، دليل الأول : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ) (الإسراء/ ٦٧) والثاني : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَاهُمْ يُشْرِكُونَ) (العنكبوت /٦٥) والثالث : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) (لقمان /٣٢) والرابع : (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا) (هود /٧٤) وهو مؤول بـ «جادلنا» وقيل فى آيه الفاء : إن الجواب محذوف ، أى : انقسموا قسمين : فمنهم مقتصد ، وفى آيه المضارع إن الجواب : «جاءتْهُ الْبُشْرَى» على زياده الواو ، أو محذوف ، أى : أقبل يجادلنا.

الثالث : أن تكون حرف استثناء

فتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : (ان كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (الطارق /٤) فيمن شدد الميم ، وعلى الماضى لفظاً لامعنى ، نحو : «أُنشِدُكَ اللهُ لَمَّا فَعَلْتَ» أى : ما أسألك إلا فعلك.

(ن)

حرف نفى ونصب واستقبال كقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حين سأله على (عليه السلام) : «ما يبكيك؟ : ضغائن فى صدور أقوام لن يبدوها حتى يفقدوني أو يفارقوني» (١).

ولانفيد توكيد النفى خلافاً للزمخشري فى كشافه ، ولا تأييده خلافاً له فى أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها بـ «اليوم» فى (فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) (مريم /٢٦) ولكان ذكر الأبد فى قوله : (وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا) (البقره /٩٥) وقول الكميت :

ص: ٢١١

٢٣٢- لا أُبالي ولن أُبالي فيهم***أبدأ رَغَمَ ساخِطِينَ رِغَامٍ (١)

تكراراً والأصل عدمه.

وتأتى للدعاء كما أتت «لا» كذلك وفاقاً لجماعه منهم ابن عصفور ، والحجّه فى قول الأعشى :

٢٣٣- لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ لَمْ يَزَلْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ (٢)

وتلقى القسم بها وبِ «لَمْ» نادر جداً كقول أبى طالب (عليه السلام) فى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢٣٤- وَاللَّهِ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ***حَتَّى أَوْسَدَ فِي التُّرَابِ دَفِينًا (٣)

وقيل لبعضهم : ألك بُنُونَ؟ فقال : نعم ، وخالفهم لم تُقَمَّ عن مثلهم مُنَجِبَه ، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب ، أى : إن لى لبين ، ثم استأنف جملة النفى.

وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقول أعرابى يمدح الإمام الحسين (عليه السلام) :

٢٣٥- لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ***حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَهُ (٤)

(لو)

إشاره

على خمسه أوجه :

أحدها : «لو» المستعمله فى نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام)

«واعلم يا بُنى ، أنه

ص : ٢١٢

١- شرح الهاشميات : ٣٣.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٨٤.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٨٦.

٤- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٨٨.

لو كان لربك شريك لأتتك رسُله» (١) وهذه تفيد ثلاثه أمور :

أحدها : الشرطيه ، والمراد بها عقد السببيه والمسببيه بين الجملتين بعدها.

الثانى : تقييد الشرطيه بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت «إن» فإنّ تلك لعقد السببيه والمسببيه فى المستقبل.

الثالث : الامتناع ، وقد اختلف النحاء فى إفادتها له وكيفيه إفادتها إياه على ثلاثه أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشلويين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق فى الماضى ، كما دلّت «إن» على التعليق فى المستقبل ، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوى.

وهذا الذى قالاه كإنكار الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهي ، فإنّ كل من سمع : «لو فعَل» فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد.

الثانى : أنها تفيده امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا هو القول الجارى على ألسنه المعربين ، ونص عليه جماعه من النحويين ، وهو باطل بمواضع كثيره ، منها قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا) (الأنعام/١١١) (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ) (لقمان/٢٧) وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى بنت أبى سلمه : «فإنها لو لم تكن ربيتي فى

ص: ٢١٣

حجری ما حلت لی إنها لابنه أخی من الرضاعه» (1) ویبانه : أن کل شیء امتنع ثبت نقیضه فإذا امتنع «ما قام» ثبت «قام» وبالعکس ، وعلى هذا ، فیلزم على هذا القول فی الآیه الأولى ثبوت إیمانهم مع عدم نزول الملائکه وتکلیم الموتی لهم وحشر کل شیء علیهم ، وفی الثانیه نفاذ الکلمات مع عدم کون مافی الأرض من شجره أقلاماً تکتب الکلمات وکون البحر الأعظم بمنزله الدواه وکون السبعه الأبحر مملوءه مداداً وهی تمدّ ذلك البحر ، ویلزم فی الحدیث ثبوت الحلیه مع کونها ربیبته (صلی الله علیه وآله وسلم) ، وکلّ ذلك عکس المراد.

الثالث : أنها تفید امتناع الشرط خاصه ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ، ولا على ثبوته ، ولكنه إن کان مساویاً للشرط فی العموم كما فی قولک : «لو كانت الشمس طالعه کان النهار موجوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنه یلزم من انتفاء السبب المساوی انتفاء مسببه ، وإن کان أعم كما فی قولک : «لو كانت الشمس طالعه کان الضوء موجوداً» فلا یلزم انتفاؤه ، وإنما یلزم انتفاء القدر المساوی منه للشرط. وهذا قول المحققین.

ویتلخص على هذا أن یقال : إنّ «لو» تدل على ثلاثه أمور : عقد السببیه والمسببیه وکونهما فی الماضی وامتناع السبب.

ثم تاره یعقل بین الجزأین ارتباط مناسب وتاره لا یعقل ، فالنوع الأول على ثلاثه أقسام :

ما یوجب فیہ الشرع أو العقل انحصار مسببیه الثانی فی سببیه الأول ، نحو : (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا) (الأعراف/ ۱۷۶) ونحو : «لو كانت الشمس طالعه کان النهار موجوداً» وهذا یلزم فیہ من امتناع الأول امتناع الثانی قطعاً.

ص: ۲۱۴

وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور ، نحو : «لو نام لانتقض وُضوءُه» ونحو : «لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً» وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا.

وما يُجوز فيه العقل ذلك ، نحو : «لو جاءني أكرمته» ؛ فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام في المجيء ويرجح أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول ، وأنه المتبادر إلى الذهن ، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب ، لا على الانتفاء مطلقاً ، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني قسمان :

الأول : ما يراد فيه تقرير الجواب وُجِدَ الشرطُ أو فُقِدَ ، ولكنه مع فَقْدِهِ أولى ، وذلك كقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي ، إنها لابنة أخي من الرضاعة» (1) فإنه يدل على تقرير عدم حليتها في الحالين وعلى أن انتفاء الحلية مع ثبوت كونها ربيته أولى ، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين :

أحدهما : أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة ، وفي هذا الحديث دلّ مفهوم الموافقة على عدم الحلية؛ لأنه إذا انتفت الحلية عند عدم كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فعند كونها ربيته أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة.

ثانيهما : أنه لما فقدت المناسبه انتفت العلية ، فلم يجعل عدم كونها ربيته علة عدم الحلية ، فعلمنا أن عدم الحلية معلل بأمر آخر ، وهو أنها ابنة أخيه (صلى الله عليه وآله وسلم) من

ص: ٢١٥

١- المصدر السابق.

الرضاعه وذلك مستمر مع كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) فيكون عدم الحليه عند عدم كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) مستنداً إلى ذلك السبب وحده ، وعند كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) مستنداً إليه فقط أو إليه وإلى كونها ربيته (صلى الله عليه وآله وسلم) معاً ، وعلى ذلك تتخرج آيه لقمان؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثره هذه الأمور فلائذ لا تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى.

الثانى : أن يكون الجواب مقررأ على كل حال من غير تعرض لأولويه نحو : (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا) (الأنعام / ٢٨) ، فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمره على التقديرين ، والمقصود فى هذا القسم تحقيق ثبوت الثانى ، وأما الامتناع فى الأول فإنه وإن كان حاصلأ لكنه ليس المقصود.

الثانى من أقسام «لو» : أن تكون حرف شرط فى المستقبل

إلا أنها لا تجزم كقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لو يقول أحدكم إذا غضب : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ذهب عنه غضبه» (١) وقوله تعالى : (وَلِيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) (النساء / ٩) ، أى : وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا ، وإنما أولنا الترك بمشارفه الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات ، ومثله : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ (البقره / ١٨٠) ، أى : إذا قارب حضوره (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) (البقره / ٢٣١) لأن بلوغ الأجل انقضاء العده ، وإنما الإمساك قبله.

وهذا المعنى قاله كثير من النحويين فى نحو قوله تعالى : (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) (يوسف / ١٧) (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) (التوبه / ٣٣) وفى الحديث النبوى : «أعطها ولو خاتماً من حديد» (٢).

ص: ٢١٦

١- كترالعمال : ٣/ ح ٧٧٢٠.

٢- فتح البارى : ٩/ ح ٥٠٢٩.

وأما نحو: (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ) (الأنعام/ ٢٧) (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ) (الأعراف/ ١٠٠) وقول كعب:

٢٣٦- لقد أقوم مقاما لو يقوم به***أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل (١)

فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأن المضارع في ذلك مراد به المضى، وتقرير ذلك: أن تعلم أن خاصية «لو» فرض ما ليس بواقع واقعاً، ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع، وخاصية «إن» تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال؛ فعلى هذا قوله تعالى: (وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) (يوسف/ ١٧) يتعين فيه معنى «إن»؛ لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل، ولا يمكن جعلها امتناعية؛ للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تحقق ثبوت الصدق لا امتناعه، وأما قوله (٢).

٢٣٧- لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مَظْهَرًا***خُلِقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

فيحتمل أن «لو» فيه بمعنى «إن» على أن المراد مجرد الإخبار بوجود الجزاء عند وجود الشرط في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض الشرط واقعاً والحكم عليه مع العلم بعدم وقوعه.

والحاصل: أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى «إن» ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية.

الثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزله «أن»

إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع

ص: ٢١٧

١- شرح شواهد المغنى: ٢/٦٤٧.

٢- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى: ٢/٦٤٦.

هذه بعد «وَدَّ أَوْ يَوَدُّ»، نحو قوله تعالى: (وَدَّوْا لَوْ تَدَّهِنُ) (القلم/ ٩) (يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) (البقره/ ٩٦) ومن وقوعها بدونهما قول الأعشى (١):

٢٣٨- وربما فاتَ قوماً جُلُّ أمرهم *** من التَّائِي ، وكانَ الحزْمُ لو عجلوا

وأكثرهم لم يثبت ورود «لو» مصدرية ، والذي أثبتته ، الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو: (يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) (البقره/ ٩٦): إنها شرطية ، وإن مفعول «يود» وجواب «لو» محذوفان ، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمثبتين قراءه بعضهم: (وَدَّوْا لَوْ تَدَّهِنُ فَيُدَّهِنُوا) (القلم/ ٩) بحذف النون ، فعطف «يُدَّهِنُوا» بالنصب على «تَدَّهِنُ» لما كان معناه أن تدهن.

ويشكل عليهم دخولها على «أن» في نحو قوله تعالى: (وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمِداً بَعِيداً) (آل عمران/ ٣٠) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «يود أهل العافيه يوم القيامة حين يعطى أهل البلاء الثواب لو أن جلودهم كانت قرضت في الدنيا بالمقاريض» (٢).

وجوابه: أن «لو» إنما دخلت على فعل عام مقدر بعد «لو».

الرابع: أن تكون للتمنى

نحو: «لو تأتيني فَتَحَدَّثَنِي» ولهذا نصب «تحدثني».

ص: ٢١٨

١- هكذا في نسخ المغنى: ولكن قال البغدادي: قال السيوطي: «هو من قصيده للقمامي» وقد راجعت ديوان القمامي؛ فلم أجد البيت في هذه القصيده ولا في غيرها من شعره. شرح أبيات مغنى اللبيب: ٥/٦٠.

٢- كنز العمال: ٣/ ح ٦٦٦١.

واختلف فيها ؛ فقال ابن الضائع وابن هشام : هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليت». وقال بعضهم : هي «لو» الشرطية أُشربت معنى التمني ؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقول مهلهل :

٢٣٩- فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُليبٍ** فيخبرَ بالذنائبِ أي زير

بيوم الشعثمين لقرعينا

وكيف لقاء من تحت القبور؟ (١)

وقال ابن مالك : هي «لو» المصدرية أغنت عن فعل التمني ، وذلك أنه أورد قول الزمخشري : وقد تجيء «لو» في معنى التمني في نحو : «لو تأتيني فتحدثني» فقال : إن أراد أن الأصل : «وددت لو تأتيني فتحدثني» فحذف فعل التمني ؛ لدلاله «لو» عليه فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنها حرفٌ وضع للتمني كـ «ليت» فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين «ليت». انتهى.

الخامس : أن يكون للعرض

نحو : «لو تنزلُ عندنا فتصيب خيراً» ، ذكره في التسهيل.

وهنا مسائل

إحداها : أن «لو» خاصة بالفعل

وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لـ «كان» محذوفه ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر.

ص : ٢١٩

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٥٤ و ٦٥٥.

فالأول كقول المتلمس :

٢٤٠- ولو غيرُ أحوالى أرادوا نقيصتى *** جعلتُ لهم فوق العرائنَ ميسماً (١)

والثانى نحو : «لو زيداً رأيتُه أكرمتُه».

والثالث كقوله (٢) :

٢٤١- لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذَوْبَعِي وَلَوْ مَلِكاً *** جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

والرابع نحو قول عدى بن زيد :

٢٤٢- لو بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقَى شَرِقٌ *** كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي (٣)

واختلف فيه ؛ ف قيل : محمول على ظاهره ، وإن الجملة الاسمية وليتها شدوذاً وقال الفارسي : هو من النوع الأول ، والأصل : لو شَرِقَ حَلَقَى هو شَرِقٌ ، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً.

المسألة الثانية : تقع «أن» بعدها كثيراً

نحو قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) (البقره ١٠٣) وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لو أن الرياض أعلام والبحر مداد والجن حسياب والإنس كتياب ما أحصوا فضائل أمير المؤمنين على بن أبي طالب» (٤) وقول أبي الأسود الدؤلي في رثاء امير المؤمنين (عليه السلام) :

٢٤٣- ولو أَنَا سُئِلْنَا الْمَالَ فِيهِ *** بَدَلْنَا الْمَالَ فِيهِ وَالْبِنَا (٥)

ص : ٢٢٠

١- راجع شرح أبيات مغنى اللبيب وهامشه : ٥/٧٧ و «الميسم» هنا اسم لأثر الوسم.

٢- لم يسمّ قائله. شرح شواهد المغنى : ٢/٦٥٨.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٥٨.

٤- المحجّه البيضاء ١/٢٤٥.

٥- أدب الطف : ١/١٠٥.

وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه : بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد «لو» كما اختصت «عُدوه» بالنصب بعد «لَدُنْ» والحين بالنصب بعد «لات» وقيل : على الابتداء ، والخبر محذوف ، ثم قيل : يقدر مقدما ، أى : ولو ثابت إيمانهم ، على حد : (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا) (يس/٤١) وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرًا ، وذلك لأن «لعل» لا تقع هنا؛ فلا تشتبه «أن» المؤكده إذا قدّمت ، بالتى بمعنى «لعل» فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخرًا على الأصل ، أى : ولو إيمانهم ثابت.

وذهب المبرّد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعليه ، والفعل مقدر بعدها ، أى : ولو ثبت أنهم آمنوا ، ورُجِحَ بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

المسألة الثالثة

لغلبه دخول «لو» على الماضى لم تجزم و لو أريد بها معنى «إن» الشرطيه ، و زعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغه ، وأجازه جماعه فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله (١):

٢٤٤- لو يشأ طاربه ذو مئعه***لاحق الآطال نهْدُ ذو حُصَلْ

وقد خرّج على لغه من يقول : «شا ، يشا» بألف ، ثم أبدلت همزه ساكنه ، كما قيل : «العالم والخاتم».

المسألة الرابعة

جواب «لو» إما مضارع منفى ب «لم» نحو قول النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : «لو أن ثوباً من ثياب أهل الجَنَّة ألقى إلى أهل الدنيا لم تحتمله أبصارهم» (٢)

ص: ٢٢١

١- قال السيوطى : «عزاه فى الحماسه لامرأه من بنى الحارث ، وقال العينى : هو لعلقمه». شرح شواهد المغنى : ٢/٦٦٤.

٢- عدّه الداعى : ٩٩.

أو ماضٍ مثبت أو منفى بـ «ما»، والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «لو أن هذا الدين في الثريا لَنَالَتْهُ رِجَالُ مَنْ فَارَسَ» (١)، ومن تجرده منها قوله تعالى: (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) (الواقعه / ٧٠) والغالب على المنفى تجرده منها، نحو: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) (الأنعام/ ١١٢) ومن اقترانه بها قوله (٢):

٢٤٥- ولو نُعْطِيَ الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا***ولكن لا خيار مع الليالي

وقد ورد جواب «لو» الماضي مقرونًا بـ «قد»، وهو غريب.

قيل: وقد يكون جواب «لو» جملة اسميه مقرونه باللام أو بالفاء كقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) (البقره / ١٠٣) وقيل: هي جواب قسم مقدر.

(لولا)

إشاره

على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين

اسميه ففعليه لربط امتناع الثاني بوجود الأولى، كقول الكميت:

٢٤٦- يقولون لم يورث ولولا ثرائه***لقد شركت فيه بكيلا وأرحب (٣)

وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـ «لولا» لنيابتها عنه،

ص: ٢٢٢

١- أعيان الشيعة: ١/٣٠٢.

٢- شرح شواهد المغنى: ٢/٦٦٥، شرح أبيات مغنى اللبيب ٥/١١١. لم يسم قائله.

٣- بعده: وعك ولحم والسكون وحمير***وكنده والحيان، بكر وتغلب شرح الهاشميات: ٤٢.

ولا بها أصاله ، خلافاً لزاعمي ذلك ، بل رفعه بالابتداء ، ثم قال أكثرهم : يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً؛ فإذا أُريد الكون المقيد لم يجوز أن تقول : «لولا زيد قائم» ولا أن تحذفه ، بل تجعل مصدره هو المبتدأ ، فتقول : «لولا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل «أن» على المبتدأ فتقول : «لولا أن زيدا قائم» وتصير «أن» وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ، أو مبتدأ لا خير له ، أو فاعلاً بـ «ثبت» محذوفاً ، على الخلاف السابق في فصل «لو».

وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كـ «الوجود والحصول» فيجب حذفه ، وكوناً مقيداً كـ «القيام والعود» فيجب ذكره إن لم يعلم ويجوز الأمران إن علم.

وزعم ابن الطراوه أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولي «لولا» مضمراً فحقه أن يكون ضمير رفع ، نحو : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) (سبأ / ٣١) وسمع قليلاً : «لولاي ولولاك ولولاه» خلافاً للمبرد ، قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لولاك يا علي ما عُرف المؤمنون من بعدى» (١).

ثم قال سيبويه والجمهور : هي جاره للضمير مختصه به ، كما اختصت «حتى» والكاف بالظاهر ولا تتعلق «لولا» بشيء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف.

وقال الأخفش : الضمير مبتدأ و «لولا» غير جاره ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ، إذ قالوا : «ما أنا كأت» ، «ولا أنت كأتا»

ص : ٢٢٣

وقد أسلفنا أن النياحه إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة؛ لشبهها فى استقلالها بالأسماء الظاهره ، فإذا عطف عليه اسم ظاهر ، نحو : «لولاك وزيد» تعين رفعه؛ لأنها تخفض الظاهر.

الثانى : أن تكون للتخفيض والعرض

فتختص بالمضارع أو ما فى تأويله ، نحو : (لولا- تَشْتَعِفِرُونَ الله) (النمل ٤٦/) ونحو (لولا- أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ) (المنافقون ١٠/).

الثالث : أن تكون للتوبيخ والتنديم

فتختص بالماضى ، نحو : (لولا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ) (النور ١٣/) ومنه : (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا) (النور ١٦/) إلا أن الفعل أُخِّرَ.

وقد فصلت من الفعل ب «إذ وإذا» معمولين له ، وبجمله شرطيه معترضه؛ فالأول كما تقدم ، والثانى والثالث ، نحو : (فلولا إذا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينًا تَنْظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا) (الواقعه ٨٣- ٨٧) المعنى : فهلا- ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدنيين ، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم ، ولكنكم لاتشاهدون ذلك ، و «لولا» الثانية تكرر للأولى.

الرابع : الاستفهام

نحو (لولا أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ) (المنافقون ١٠/) (لولا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكًا) (الأنعام ٨/) قال الهروى : وأكثرهم لا يذكره. والظاهر أن الأولى للعرض ، وأن الثانية مثل : (لولا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ) (النور ١٣/).

وذكر الهروى أنها تكون نافية بمنزله «لم» ، وجعل منه : (فلولا- كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا- قَوْمَ يُونُسَ) (يونس ٩٨/) والظاهر أن المعنى على التوبيخ ، أى : فهلا كانت قرية واحده من القرى المهلكه ثابت عن الكفر قبل مجيء

مجىء العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلى بن عيسى والنخاس ، ويؤيده قراءة أبي عبد الله : «فَهَلَا كَانَتْ» ويلزم من هذا المعنى النفي ، لأن التويخ يقتضى عدم الوقوع ، فإن احتج محتج للهروي بأنه قرئ بنصب «قوم» على أصل الاستثناء ، ورفع على الإبدال ، فالجواب : أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحه النفي كقول الأخطل :

٢٤٧- وبالضريمه منهم منزل خَلَقٌ**عاف تغير إلا التوى والوتد (١)

فرفع لما كان «تغير» بمعنى «لم يبق على حاله» ؛ ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب ، وقد اجتمعت السبعة على النصب في (إِلَّا قَوْمٌ يُؤَنَسَ) (يونس ٩٨/٩٨) فدل على أن الكلام موجب ، ولكن فيه رائحه غير الإيجاب.

(لوما)

بمنزله «لولا» تقول : «لوما زيد لأكرمته» وفي التنزيل : (لَوما تَأْتِينَا بِالْمَلَأَكَّةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) (الحجر/٧).

(ليت)

حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالباً كقول أبي العتاهيه :

٢٤٨- فياليت الشباب يعود يوماً**فأخبره بما فعل المشيب (٢)

وبالممكن قليلاً.

ص: ٢٢٥

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٦٧٠ و ٦٧١.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/١٦٣. وأهمله السيوطي ؛ لتأخر قائله عن زمن الاستشهاد.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال الفراء وبعض أصحابه : وقد ينصبهما كقوله (١) :

٢٤٩-***يأليت أيام الصبا رواجعا

وهو محمول على حذف الخبر ، وتقديره : «أقبلت» لا «تكون» خلافاً للكسائي؛ لعدم تقدم «إن ولو» الشرطيتين.

وتقترن بها «ما» الحرفية فلا- تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، لا يقال : «ليتما قام زيد» خلافاً لابن أبي الربيع وظاهر القزويني ، ويجوز حينئذ إعمالها؛ لبقاء الاختصاص وإهمالها حملاً على أخواتها.

(ليس)

ليس كلمه داله على نفي الحال ، وتنفي غيره بالقرينه ، نحو : «ليس خَلَقَ اللهُ مثله» وقول الأعشى في النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢٥٠- لهُ نَافِلَاتٌ مَا يُغِبُّ نَوَالُهَا***وليس عطاء اليوم مانعه غدا (٢)

وهي فعل لا يتصرف ، وزنه «فعل» بالكسر ، ثم الترم تخفيفه ، ولم نقدره «فعل» بالفتح؛ لأنه لا يخفف ، ولا «فعل» بالضم؛ لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في «هَيُّو» وسمع : «لُسْتُ» بضم اللام ، فيكون على هذه اللغة ك «هَيُّو».

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزله «ما» وتابعه الفارسي في الحلييات وابن شقير وجماعه ، والصواب : الأول؛ بدليل : ولستما ولستنّ وليسا وليسوا

ص: ٢٢٦

١- فقال السيوطي : «قال الجمحي في طبقات الشعراء : هو للعجاج». شرح شواهد المغني : ٢/٦٩٠.

٢- شرح شواهد المغني : ٢/٧٠٤.

وليسَ ولسنَ. قال أبو الأسود الدؤلى فى رثاء الإمام الحسين (عليه السلام) ومن أُصيب معه من بنى هاشم :

٢٥١- ألسَ ترين بنى هاشم***قد أفنتَهُمُ الفئهَ الظالمهُ (١)

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر ، كقول الإمام الحسين (عليه السلام) : «أوليس حمزه سيد الشهداء عمّ أبى؟» (٢) وقيل : قد تخرج عن ذلك فى مواضع :

أحدها : أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزله «إلا» ، نحو : «أتونى ليس زيداً» ، والصحيح : أنها الناسخه ، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم ، واستتاره واجب ؛ فلا يليها فى اللفظ إلا المنصوب.

الثانى : أن يقترن الخبر بعدها بـ «إلا» ، نحو : «ليس الطيبُ إلا-المسك» بالرفع ، فإن بنى تميم يرفعونه حملاً لها على «ما» فى الإهمال عند انتقاض النفى ، كما حمل أهل الحجاز «ما» على «ليس» فى الإعمال عند استيفاء شروطها.

الثالث : أن تدخل على الجملة الفعلية ، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «ليس يتحسّر أهل الجنّة على شىء إلا على ساعه مرّت بهم لم يذكروا الله عزّوجلّ فيها» (٣) وقوله (٤) :

٢٥٢- ألا ليس إلّا ما قضى الله كائنٌ***وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضرراً

ولا دليل فيهما ، لجواز كون ليس فيهما شأنه.

ص: ٢٢٧

١- أدب الطف : ١/١٠١.

٢- الكامل فى التاريخ : ٤/٦٢.

٣- كترالعمال : ١/١٨٠٦ ح.

٤- قال البغدادى : لم أقف على قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٠٨.

الرابع : أن تكون حرفاً عاطفاً ، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون ، على خلاف بين النُّقله ، واستدلوا بنحو قول نفيل بن حبيب :

٢٥٣- أين المفر والإله الطالب*** والأشرم المغلوب ليس الغالب (١)

وخرّج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف ، قال ابن مالك : وهو في الأصل ضمير متصل عائد على «الأشرم» ، أي : ليسهُ الغالبُ كما تقول : «الصديق كأنهُ زيد» ثم حذف ؛ لاتّصاله . ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجر حذفه ، وفيه نظر .

ص : ٢٢٨

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠٥ .

تأتى على وجهين : اسميه ، وحرفيه ، وكل منهما ثلاثه أقسام.

فأما أوجه الاسميه

فأحدها : أن تكون معرفه

وهى نوعان :

ناقصه ، وهى الموصوله ، نحو قوله تعالى : (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) (النحل / ٩٦) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «عِبَادَ اللَّهِ إِنَّكُمْ وَمَا تَأْمَلُونَ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا أَثْوِيَاءُ مُؤَجَّلُونَ» (١).

وتامه ، وهى نوعان :

وعامه أى مقدره بقولك : الشىء ، وهى التى لم يتقدمها اسمٌ تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى ، نحو : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) (البقره / ٢٧١) أى : فنعم الشىء هى ، والأصل : فنعم الشىء إبدأؤها؛ لأن الكلام فى الإبداء لا فى

ص : ٢٢٩

الصدقات ، ثم حذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع.

وخاصه وهى التى تقدمها ذلك ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم ، نحو : «غَسَلْتُهُ غَسَلًا نَعْمًا» و «دَقَّقْتَهُ دَقًّا نَعْمًا» أى : نعم الغسل ونعم الدق ، وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفه تامه ، وأثبتته جماعه منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

الثانى : أن تكون نكره مجردة عن معنى الحرف

وهى أيضاً نوعان :

ناقصه وتامه :

فالناقصه هى الموصوفه ، وتقدر بقولك : شىء كقولهم : «مررت بما معجب لك» أى :

بشىء مُعجِب لك ، وقوله (١) :

٢٥٤- ربّما تكره النفوس من الأم-***ر له فرجه كحلّ العقال

أى : رب شىء تكرهه النفوس.

والتامه : تقع فى ثلاثه أبواب :

أحدها : التعجب كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «ما أحسنَ تواضعَ الأغنياءَ للفقراءَ طلباً لما عندالله» (٢) المعنى : شىء حسن تواضع الأغنياء ، جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش فجوّزه ، وجوّز أن تكون معرفه موصوله والجمله بعدها صله لامحل لها ، وأن تكون نكره موصوفه والجمله بعدها فى موضع رفع نعتاً لها وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : شىء عظيم ونحوه.

ص : ٢٣٠

١- نسب البيت إلى أميه بن أبى الصلت وإلى حنيف بن عمير اليشكرى وإلى غيرهما. شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠٧.

٢- نهج البلاغه : ح ٣٩٨/١٢٧٧.

ثانيها : باب «نعم وبئس» ، نحو : «غسلته غسلاً نِعْمًا» و «دَقَّقْتُهُ دَقًّا نِعْمًا» أى : نعم شيئاً ، فَ «ما» نصبٌ على التمييز عند جماعه من المتأخرين منهم الزمخشري ، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفه تامه كما مرّ.

ثالثها : قولهم إذا أرادوا المبالغه فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابه : «إِنَّ زَيْدًا مِمَّا أَنْ يَكْتَبَ» أى : إنه من أمر كتابه ، أى إنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابه فَ «ما» بمعنى «شئ» و «أَنَّ» وصلتها فى موضع خفض بدلاً منها ، والمعنى بمنزلته فى (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) (الأنبياء/ ٣٧) جعل ؛ لكثرة عجلته كأنه خلق منها ، وزعم السيرافى وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفه تامه بمعنى الشئ أو الأمر ، و «أَنَّ» وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، والجمله خبر لـ «إِنَّ» ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

الثالث : أن تكون نكره مضمنه معنى الحرف

و هى نوعان :

أحدهما : الاستفهاميه ، ومعناها : أى شئ ، نحو قوله تعالى : (ما لَوْئُهَا) (البقره/ ٦٩) وقول حسان فى رثاء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢٥٥- ما بال عينى لا تنام؟ كأنما**كُحِلَّتْ مَآقِيبُهَا بِكُحْلِ الْأَرْمَدِ (١)

ويجب حذف ألف «ما» هذه إذا جُرَتْ وإبقاء الفتحه دليلاً عليها ، كقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) خطاباً لأبيه : «مم حمدتَ واسترجعتَ» (٢) وقول

ص: ٢٣١

١- ديوان حسان بن ثابت : ٢٠٨.

٢- قاله فى طريق كربلاء حين رأى أن أبيه عليه السلام يسترجع فأجأت الحسين عليه السلام : «يا بنى إني خفقت (براسى) خفقه ، فعن لى فارس على فرس فقال : القوم يسيرون والمنايا تسير معهم ، فعلمتُ أن أنفسنا نُعيت إلينا». الكامل فى التاريخ : ٤/٥١.

٢٥٦- فتلك ولاه السوء قد طال مكثهم***فحاتم حتام العناء المطول؟ (١)

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله (٢):

٢٥٧- يا أبا الأسود لِمَ خَلَفْتَنِي***لَهُموم طارقات وذكّر

وعله حذف الألف ، الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو: (فناظرة بَمَ يَرْجِعُ الْمُرْسِيْلُونَ) (النمل/٣٥) (لِمَ تَقُولُونَ مالا تَفْعَلُونَ) (الصف ٢/) وثبتت في نحو (يُؤْمِنُونَ بما أَنْزَلَ إِلَيْكَ) (البقره/٤) (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي) (ص ٧٥) وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام ، وأما قراءه عكرمه وعيسى : (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ) (النبأ ١/ فنادر.

وإذا ركبت «ما» الاستفهاميه مع «ذا» لم تحذف ألفها ، نحو: «لما ذا جئت؛ لأن ألفها قد صارت حشواً.

فصل في (ماذا)

اعلم أنها تأتي في العرييه على أوجه :

منها : أن تكون «ما» استفهاميه و «ذا» إشاره ، نحو: «ما ذا التواني؟» ، و :

٢٥٨- ماذا الوقوف على نار وقد خمدت***يا طالما أوقدت في الحرب نيران (٣)

ومنها : ان تكون «ما» استفهاميه و «ذا» موصوله كقول لييد :

ص: ٢٣٢

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٠٩.

٢- قال البغدادي : لم يعرف قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٢٠.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢/٧١١. لم يسم قائله.

٢٥٩- ألتسألان المرء ماذا يُحاولُ***أنْحَبُ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلٌ؟ (١)

فَ «ما» مبتدأ؛ بدليل إبداله المرفوع منها ، و «ذا» موصول؛ بدليل افتقاره للجمله بعده ، وهو أرجح الوجهين في (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) (البقره/٢١٩) فيمن رفع «العفو» أى : الذى ينفقونه ، العفو ؛ إذ الأصل : أن تجاب الاسميه بالاسميه والفعليه بالفعليه.

ومنها : أن يكون «ماذا» كله استفهاما على التركيب كقولك : «لماذا جئت؟» وهو أرجح الوجهين فى الآيه فى قراءه غير أبى عمرو : (قُلِ الْعَفْوَ) (البقره/٢١٩) بالنصب ، أى : ينفقون العفو.

ومنها : أن تكون «ما» استفهاماً و «ذا» زائده ، أجازه جماعه منهم ابن مالك فى نحو : «ماذا صنعت؟» وعلى هذا التقدير فينبغى وجوب حذف الألف فى نحو : «لم ذا جئت؟» والتحقق : أن الأسماء لا تزداد.

النوع الثانى : الشرطيه و هى نوعان :

غير زمانيه ، نحو : (وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللهُ) (البقره /١٩٧).

وزمانيه ، أثبت ذلك الفارسى وأبوالبقاء وأبو شامه وابن برى وابن مالك ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : (فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) (التوبه /٧) أى استقيموا لهم مداه استقامتهم لكم ، ومحتمل فى (فَمَا اسْتَقَامُوا لَهُمْ) (النساء /٢٤) إلا أن «ما» هذه مبتدأ لا ظرفيه ، والهاء من «به» راجعه إليها ، ويجوز فيها الموصوليه و «فَاتُوهَنَّ» الخبر ، والعائد محذوف أى : لأجله.

ص : ٢٣٣

فأحدها : أن تكون نافية

فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والنهاميون والنجديون عمل «ليس» بشروط معروفة ، نحو (ما هذا بَشَرًا) (يوسف ٣١/) (ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (المجادله ٢/) وعن عاصم : أنه رفع «أمهاتهم» على التميميه ، وندر تركيبها مع النكره تشبيهاً لها ب «لا» كقوله : (١)

٢٦٠- وما بأس لو رَدَّتْ علينا تحيَّهٌ قليلٌ على مَنْ يعرفُ الحقَّ عابِها

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل ، نحو قوله تعالى : (وما تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ) (البقره ٢٧٢/) وقول حسان :

٢٦١- بالله ما حَمَلتْ أنثى ولا وَضَعَتْ *** مثلَ النبيِّ رسولِ الرحمه الهادى (٢)

وإذا نفت المضارع تخلص عندالجمهور للحال ، وردّ عليهم ابن مالك بنحو : (قُلْ ما يَكُونُ لى أَنْ أُبَدِّلَهُ) (يونس/١٥) وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينه خلافه.

الثانى : أن تكون مصدرية

و هى نوعان : زمانيه ، وغيرها.

فغير الزمانيه ، نحو : (ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بما رَحَبَتْ) (التوبه ١١٨/).

والزمانيه ، نحو قوله تعالى : (ما دُمْتُ حَيًّا) (مريم ٣١/) أصله : مُدَّةٌ دوامى حَيًّا فحذف الظرف وخلفته «ما» وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح ، نحو : «جئتُك صلاه العصر» و «آتيك قدوم الحاج» وقال أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «والله

ص : ٢٣٤

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧١٥ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٣٩. لم يسمّ قائله.

٢- ديوان حسان بن ثابت : ٢٠٧.

لا أطورُبه ما سَمَرَ سَمِيرٌ وَمَا أُمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا» (١).

ولو كان معنى كونها زمانيه أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابه لكانت اسماً ولم تكن مصدرية.

وإنما عبّر هنا بـ «الزمانيه» دون الظرفيه؛ ليشمل نحو: (كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَافِيهِ) (البقره/٢٠) فإن الزمان المقدر هنا مخفوض ، أى : كل وقت إضاءه ، والمخفوض لا يسمى ظرفاً.

ولا تشارك «ما» فى النيايه عن الزمان «أن» خلافاً لابن جنى ، وحمل عليه قوله ساعده بن جؤيه :

٢٦٢- وتالله ما إن شَهَلَهُ أُمَّ واحدٌ**بأوجد منى أن يهَانَ صغِيرُها (٢)

وتبعه الزمخشري ، وحمل عليه قوله تعالى : (أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ) (البقره/٢٥٨) (إِلَّا أَنْ يَصْدُقُوا) (النساء/٩٢) (أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ) (غافر/٢٨) ومعنى التعليل فى البيت والآيات ممكن ، وهو متفق عليه؛ فلا معدل عنه.

الوجه الثالث : أن تكون زائده

إشاره

و هى نوعان : كافه و غير كافه.

و الكافه ثلاثه أنواع

أحدها : الكافه عن عمل الرفع

ولا تتصل إلا بثلاثه أفعال : «قَلَّ وَكُتِرَ وَطَالَ» وعله ذلك شبههن بـ «رب» ولا يدخلن حينئذ إلا على جمله فعلية صرّح

ص: ٢٣٥

١- نهج البلاغه : ط ١٢٦ / ٣٨٩ و ٣٩٠.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٤٤.

بفعلها كقوله (١):

٢٦٣- قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا***يُورَثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجْبِيًا

وزعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدرية لا كافه.

الثاني : الكافه عن عمل النصب والرفع

و هي المتصلة ب «إن» وأخواتها ، نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) (النساء/١٧١) وقول الكميّ :

٢٦٤- كَأَنِّي جَانٌ مَّحْدَثٌ وَكَأَنَّمَا***بِهِمْ أَتَقَى مِنْ خَشِيهِ الْعَارُ أَجْرَبُ (٢)

وتسمّى المتلوه بفعل مُهَيَّئَه ، وزعم ابن دُرُسْتَوِيَه وبعض الكوفيين أنّ «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزله ضمير الشأن في التفتيح والإبهام وفي أنّ الجملة بعده مفسره له ، ومخبّرٌ بها عنه. ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير «إن» وأخواتها. ورد ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع «إنما أين زيد؟» مع صحه تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام ، وهذا سهو منه؛ إذ لا- يفسر ضمير الشأن بالجملة غير الخبرية ، اللهم إلا- مع «أن» المخفّفه من الثقيله فإنه قد يفسر بالدعاء ، نحو : «أما أن جزاك الله خيراً» وقراءه بعض السبعه : (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) (النور /٩) على أننا لا نسلم أن اسم «أن» المخفّفه يتعين كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول والغائبه في الثاني.

وقد قال سيويه في قوله تعالى : (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) (الصافات /١٠٤ و ١٠٥) : إن التقدير : أنك قد صدقت.

ص: ٢٣٦

١- شرح شواهد المغنى ٢/٧١٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٤٥. لم يسم قائله.

٢- شرح الهاشميات : ٤٦. وضمير «هم» يرجع إلى آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما نحو: (إِنَّ مَا تَوْعَدُونَ لَأْت) (الأنعام/١٣٤) (وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ) (الحج/٦٢) فَ «ما» فيه اسم باتفاق ، والحرف عامل ، وأما (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) (البقره/١٧٣) فيمن نصب «الميته» فَ «ما» كافه ، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردي - فَ «ما» اسم موصول ، والعائد محذوف ، وجزم النحويون بأن «ما» كافه في (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (فاطر/٢٨) ولا يمتنع أن تكون بمعنى «الذي» و «العلماء» خبر ، والعائد مستتر في «يخشى».

وأطلقت «ما» على جماعه العقلاء ، كما في قوله تعالى: (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) (النساء/٣) (فَمَا نَكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) (النساء/٣).

الثالث : الكافه عن عمل الجر

و تتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها: «ربّ» وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «رُبَّمَا عَزَّ الْمَطْلَبُ وَالْاِكْتِسَابُ» (١) وقول الأبرش:

٢٤٥- رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ** تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا (٢)

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حدّه ، والمستقبل مجهول ، ومن ثَمَّ قال الرّماني في (رُبَّمَا يَوَدُّ الْعَذِينَ كَفَرُوا) (الحجر/٢): إنما جاز ؛ لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضى ، وقيل : هو على حكاية حال ماضيه مجازاً مثل (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) (الكهف/٩٩).

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافاً للفارسي ، ولهذا قال في قول

ص: ٢٣٧

١- غرر الحكم : ١ / ٤١٩.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٣٩٣.

٢٦٦- رُبَمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ***وعناجيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ (١)

«ما» نكره موصوفه بجمله حذف مبتدؤها ، أى : رُبَّ شَيْءٍ هُوَ الْجَامِلُ .

الثانى : الكاف ، نحو : «كُنْ كَمَا أَنْتَ» وقول نهشل بن حُرَيّ :

٢٦٧- أَخْ مَا جَدَلْتُمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مُشْهَدٍ***كما سيفُ عمرو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ (٢)

قيل : ومنه : (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) (الأعراف / ١٣٨) وقيل : «ما» موصوله ، والتقدير : كالذى هو آلهه لهم ، وقيل : لا تكف الكاف ب «ما» وإن «ما» فى ذلك مصدرية موصوله بالجمله الاسميه .

الثالث : الباء كقوله (٣) :

٢٦٨- فَلئن صِرْتَ لِأُتْحِرُ جَوَابًا***فَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

ذكره ابن مالك ، وأن «ما» الكافه أحدثت مع الباء معنى التقليل ، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل فى نحو : (واذُكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) (البقره / ١٩٨) والظاهر : أن الباء و الكاف للتعليل ، وأن «ما» معهما مصدرية ، وقد سئل أن كلاً من الكاف والباء يأتى للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ

ص : ٢٣٨

١- تقدم برقم ١١١ .

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٥٠٢ .

٣- قال السيوطى : قال العينى : «لم يسم قائله» ثم رأيت فى أمالى القالى «أنشدنا أبو عبدالله نفطويه : أنشدنا ابوالعباس ثعلب لمطيع بن إياس الكوفى يرثى يحيى بن زياد الحارثى». شرح شواهد المغنى : ٢/٧٢٠ ، وقال البغدادي بعد نقل كلام القالى : «رأيت فى تهذيب الطبع وهو كتاب فى نقد الشعر والبديع لم أعرفه مؤلفه ، نسبه هذا البيت لصالح بن عبد القدوس» ونقل البيت عن «تهذيب الطبع» باختلافٍ يسير. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٦٠ .

هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحَلَّتْ لَهُمْ (النساء / ١٦٠) وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ (القصص / ٨٢) وأن التقدير : أعجب؛ لعدم فلاح الكافرين. ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل.

الرابع : «من» كقول أبي حنيفة :

٢٦٩- وَإِنَّا لَمَمَّا نَضْرِبُ الْكِبْشَ ضَرْبَهُ *** عَلَى رَأْسِهِ تَلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْقَمِ (١)

قاله ابن السجري ، والظاهر : أن «ما» مصدرية ، وأن المعنى مثله في (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) (الأنبياء / ٣٧) فجعل «الإنسان» مخلوقاً من العجل مبالغه.

وأما الظروف فأحدها : «بين» كقول جميل :

٢٧٠- بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَائِكِ مَعًا *** إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ (٢)

وقيل : «ما» زائده ، و «بين» مضافه إلى الجملة ، وقيل : زائده ، و «بين» مضافه إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة ، أي : بين أوقات نحن بالأرايك.

الثاني والثالث : «حيث وإذ» ويضمنان حينئذ معنى «إن» الشرطية فيجزمان فعلين.

و غير الكافه نوعان

عوض ، وغير عوض .

فالعوض في موضعين :

أحدهما : في نحو قولهم : «أُمِّيَا أَنْتَ مِنْطَلِقًا أَنْطَلِقْتُ» والأصل : انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً؛ فقدم «لأن كنت منطلقاً» للاختصاص ، وحذف الجار و «كان» للاختصار ، وجى ب «ما» للتعويض ، وأدغمت النون للتقارب ، والعمل عند

ص : ٢٣٩

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٢١.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٢٢.

الفارسي وابن جنى لـ «ما» ، لال «كان».

الثانى : فى نحو قولهم : «افعلْ هذا إمّا لا» وأصله : إن كنتَ لا تفعلْ غيره.

وغير العوض : يقع بعد الرفع كقولك : «شتان ما زيد وعمرو».

وبعد الناصب الرفع نحو : «ليتما زيدا قائم».

وبعد الجازم ، نحو : (وإمّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ) (الأعراف / ٢٠٠) وقول الأعرشى فى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٢٧١- متى ماتناخى عندباب ابن هاشم***تُراحي وتَلقى مِنْ فَواضله ندا (١)

وبعد الخافض ، حرفاً كان ، نحو : (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) (آل عمران / ١٥٩) وقول عدى بن الرعاء :

٢٧٢- رَبُّمَا ضربه بِسَيْفِ صَقِيلٍ***بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَه نَجْلَاء (٢)

أو اسماً كقوله تعالى : (أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ) (القصص / ٢٨) وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) : «أَيُّمًا امرئٌ وَلى مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ ولم يَحْطَهُمْ بما يحوط به نفسه لم يَرَح رائحه الجنة» (٣).

وزيدت قبل الخافض ، كما فى قول بعضهم : «ما خلا زيد ، وما عدا عمرو» بالخفض ، وهو نادر.

وتزاد بعد أداه الشرط ، جازمةً كانت ، نحو : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) (النساء / ٧٨) (وَأَيُّمًا تَخَافَنَّ) (الأنفال / ٥٨) أو غير جازمه ، نحو قوله

ص : ٢٤٠

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٢٥.

٢- تقدم برقم ١١٠.

٣- كنز العمال : ٦/ ح ١٤٦٥٤.

تعالى : (حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ) (فَصَّلَتْ ٢٠/) وبين المتبوع وتابعه فى نحو : (مَثَلًا مَا بَعُوضَةً) (البقره ٢٦/) قال الزجاج : «ما» حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ، انتهى. ويؤيده سقوطها فى قراءه ابن مسعود. و «بعوضه» بدل. وقيل : «ما» اسم نكره صفه لـ «مثلاً» أو بدل منه ، و «بعوضه» عطف بيان على «ما».

و هذا فصل عقد للتدريب فى «ما»

قوله تعالى : (ما أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ) (المسد ٢/) تحتمل «ما» الأولى : النافية أى : لم يُغْنِ ، والاستفهاميه فتكون مفعولاً مطلقاً ، والتقدير : أى إغناء أغنى عنه ماله ويضعف كونه مبتدأ لحذف المفعول المضمر حينئذ ؛ إذ تقديره : أى إغناء أغناه عنه ماله ، وهو نظير : «زيد ضربت» إلا- أن الهاء المحذوفه فى الآيه مفعول مطلق ، وفى المثال مفعول به ، وأما «ما» الثانيه فموصول اسمى أو حرفى أى : «والذى كسبه ، أو وكسبه» ، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قُدِّرَ «والذى كسبه» لزم التكرار؛ لتقدم ذكر المال. ويجاب بأنه يجوز أن يراد بها الولد ، وفى الحديث النبوى : «أطيب ما أكلَ الرَّجُلُ مِنَ كَسْبِهِ ، وولدهُ مِنْ كَسْبِهِ» (١).

وأما قوله تعالى (فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (البقره ٨٨/) فـ «ما» محتمله لثلاثه أوجه :

أحدها : الزيادة ، فتكون إما لمجرد تقويه الكلام مثلها فى (فَبِمَا رَحَمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهْتُمْ) (آل عمران ١٥٩/) فتكون حرفاً باتفاق ، و «قليلًا» فى معنى النفى

ص: ٢٤١

مثلها في قول ذي الرّمة :

٢٧٣- أُنيحَتْ فألقتْ بلدهً***فوق بلده قليلٌ بها الأصوات إلا بُعائمها (١)

وإما لإفاده التقليل ، مثلها في «أكلتُ أكلاماً» وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل ، ويكون التقليل على معناه ، ويزعم قوم أن «ما» هذه اسمٌ كما قدمناه في (مثلاً ما بَعُوضَةٌ) (البقره ٢٦/).

ثانيها : النفي ، و «قليلًا» نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف ، أي : «إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً» أجاز ذلك بعضهم ، ويرده أمران :

أحدهما : أن «ما» النافية لها المصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير «قليلًا» نعتاً للظرف؛ لأنهم يتسعون في الظروف (٢) ، وقد قال (٣) :

٢٧٤- و نحن عن فضلك ما استغينا

والثاني : أنهم لا- يجمعون بين مجازين ، ولهذا لم يجيزوا «دخلتُ الأمرَ» : لثلا يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدخول باسم المعنى ، بخلاف «دخلت في الأمر» و «دخلت الدار» واستقبحوا «سيرَ عليه طويلاً» ؛ لثلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف؛ بخلاف : «سير عليه طويلاً» و «سير عليه سيرٌ طويل ، أو زمن طويلاً».

ثالثها : أن تكون مصدرية ، وهي و صلتها فاعل ب «قليلًا» و «قليلًا»

ص : ٢٤٢

١- تقدم برقم ٢٥.

٢- قال ابن هاشم في بحث «إذا» من المغنى : «إن هذا التوسع خاص بالشعر» والكلام ليس فيه بل في أفصح الكلام. فافهم.

٣- هذا من رجز نسب إلى عبدالله بن رواحه وعامر بن أكوع. شرح شواهد المغنى : ١/٢٨٦.

حال معمول لمحدوف دل عليه المعنى ، أى : لعنهم الله ، فأخروا «قليلاً إيمانهم» ، أجازه ابن الحاجب ، ورجح معناه على غيره .

وقوله تعالى : (أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ) (يوسف / ٨٠) «ما» إما زائده ، فَ «من» متعلقه بِ «فَرَّطْتُمْ» وإما مصدرية ف قيل : موضعها هى وصلتها رفع بالابتداء ، وخبره «مِنْ قَبْلُ». وردَّ بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلوات ولا صفات ولا أحوالاً ، نص على ذلك سيبويه وجماعه من المحققين . ويشكل عليهم (كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ) (الروم/ ٤٢) وقيل : نصب عطفاً على «أَنْ» وصلتها ، أى : ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم ، ويلزم على هذا الإعراب ، الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع ، فإن قيل : قد جاء (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سِدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سِدًّا) (يس / ٩) قلنا : ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك ، بل المعطوف شينان على شيئين .

(متى)

على خمسه أوجه :

اسم استفهام ، نحو قوله تعالى : (مَتَى نَصُرُ اللَّهَ) (البقره/ ٢١٤).

واسم شرط ، كقول سُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ :

٢٧٥- أنا ابنُ جِلا وطلائعُ الثنايا***مَتَى أضعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (١)

وقال الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «اللَّهُمَّ وَمَتَى وَقَفْنَا بَيْنَ نَقْصِينَ فِي

ص : ٢٤٣

دين أو دنيا ، فأوقع النقص بأسرعهما فناءً» (١).

و اسم مرادف للوسط.

وحرف بمعنى «من» أو «فى» وذلك فى لغة هذيل ، يقولون : «أخرجها متى كُمّه» أى : منه.

واختلف فى قول بعضهم : «وضعتہ متى كمي» ؛ فقال ابن سيده : بمعنى «فى» وقال غيره : بمعنى «وسط». وكذلك اختلف فى قول أبى ذؤيب يصف السحاب :

٢٧٦- شربن بماء البحر ثم ترفعت***متى لُجج خُضر لهنّ نثيج (٢)

ف قيل : بمعنى «من» وقال ابن سيده : بمعنى «وسط».

(مُد و مُنْدُ)

لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يليهما اسمٌ مجرور ، فقيل : هما اسمان مضافان ، والصحيح : أنهما حرفا جر بمعنى «من» إن كان الزمان ماضياً ، وبمعنى «فى» إن كان حاضراً ، وبمعنى «من» و «إلى» جميعاً إن كان معدوداً ، نحو : «ما رأيتہ مُد يوم الخميس ، أو مذ يومنا ، أو عامنا ، أو مذ ثلاثه أيام».

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر «منذ» للماضى على رفعه ، وترجيح رفع «مذ» للماضى على جره.

الثانية : أن يليهما اسم مرفوع ، نحو : «مُد يوم الخميس ، ومُنْدُ يومان» ،

ص : ٢٤٤

١- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء التاسع : ٨٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٣١٩.

فقال المبرد وابن السراج والفارسي : مبتدأ ان ، وما بعدهما خير ، ومعناها : الأمد ، إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأول المده إن كان ماضياً ، وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل : مذكان يومان ، واختاره السهيلي وابن مالك ، وقال بعض الكوفيين : خبرٌ لمحدوف ، أى : ما رأيتَه من الزمان الذى هو يومان ، بناء على أن «مُنْدُ» مركبه من كلمتين : «من» و«ذو» الطائيه.

الثالثه : أن يليهما الجملُ الفعلية أو الاسميه كقول أبى طالب خطاباً لعلى (عليهما السلام) : «يا ولدى تعلم أن محمداً والله أمين منذكان ، امض واتبعه ترشد وتفلح وتشهد» (1) وقول الأعشى :

٢٧٧- وما زلتُ أبغى المالَ مُدْناً يافعٌ**وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا (٢)

والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدأ ان؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

(مع)

اسم بدليل التنوين فى قول حسان :

٢٧٨- يا ربِّ فاجمعنا معاً ونبيّننا**فى جنّه تنبى عيون الحُسَدِ (٣)

ودخول الجار فى حكاية سيويه : «ذهبت منّ معه» وقراءه بعضهم :

ص: ٢٤٥

١- مناقب ابن شهر آشوب : ٢/١٩.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٥٧٦.

٣- ديوان حسان بن ثابت : ٢٠٩.

(هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعَى) (الأنبياء/٢٤) وتسكينُ عينه لغه غَنَمٍ وربيعه ، لاضروره خلافاً لسيبويه ، واسميتها حينئذ باقيه ، وقولُ النّحاس : «إنها حينئذ حرف بالإجماع» مردودٌ.

وتستعمل مضافه ، فتكون ظرفاً ، ولها حينئذ ثلاثه معان :

أحدها : موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات ، نحو قوله تعالى : (والله مَعَكُمْ) (محمّد /٣٥) وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «على مع القرآن والقرآن معه لن يفترقا حتى يردا عَلَيَّ الحوضَ» (١).

الثاني : زمانه نحو : «جئتُكَ مَعَ العصر».

الثالث : مرادفه «عند» وعليه القراءه وحكايه سيبويه السابقتان.

ومفرده ، فتنون ، وتكون حالاً ، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو قوله : (٢)

٢٧٩- أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معاً***وأزحائنا موصوله لم تقضب

وقيل : هي حال ، والخبر محذوف ، وهي في الإفراد بمعنى «جميعاً».

وتستعمل للثنتين والجماعه ، نحو قول مطيع بن إياس :

٢٨٠- كنتُ وَيَحْيَى كيدى واحداً***نرّمي جميعاً ونرامى معاً (٣)

مَنْ وقول متمم بن نويرة اليربوعي :

ص : ٢٤٦

١- كشف الغمه : ١/١٤٦.

٢- قال السيوطي : «قال التبريزي : يقال : هذا الشعر لجندل بن عمرو». شرح شواهد المغني : ٢/٧٤٦.

٣- شرح أبيات مغني اللبيب : ٦/١١.

٢٨١- يُذَكِّرَنَّ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بَيْتَهُ***إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا (١)

(مَنْ)

أشاره

على أربعة أوجه :

الأول : الشرطي

نحو قوله تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سَوْءً يُجْزَ بِهِ) (النساء / ١٢٣) وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» (٢).

الثاني : الاستفهامية

نحو قوله تعالى : (فَمَنْ رُبُّكُمْ يَا مُوسَى) (طه / ٤٩) وقول حسان في علي (عليه السلام) :

٢٨٢- من كان في القرآن سَمِي مؤمناً***في تسع آيات تُلينَ غزاراً؟ (٣)

وإذا قيل : «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهي «مَنْ» الاستفهامية أُشربت معنى النفي ، ومنه : (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) (آل عمران / ١٣٥) ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافاً لابن مالك؛ بدليل : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) (البقره / ٢٥٥).

وإذا قيل : «من ذا لقيت؟» ف «من» مبتدأ و «ذا» خبرٌ موصول ، والعائد محذوف ، ويجوز على قول الكوفيين في زياده الأسماء ، كون «ذا» زائده ، و «من» مفعولاً. وظاهر كلام جماعه أنه يجوز في «من ذا لقيت؟» أن تكون «من» و «ذا» مركبتين كما في قولك : «ما ذا صنعت؟». ومنع ذلك ابوالبقاء في مواضع من إعرابه وثعلب في أماليه وغيرها ، وخصوا جواز ذلك ب «ماذا» ؛ لأن «ما» أكثر إبهاماً ،

ص : ٢٤٧

١- شرح شواهد المغنى : ٥٦٧ / ٢.

٢- كتنز العمال : ١٠ / ح ٢٨٧٠٥ و ٢٨٧٠٧.

٣- الغدير : ٢ / ٤٧.

فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ولأن التركيب خلاف الأصل ، وإنما دل عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم : «لماذا جئت؟» بإثبات الألف.

الثالث : الموصوله

في نحو قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) (الحج ١٨) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ» (١).

الرابع : النكره الموصوفه

و لهذا دخلت عليها «رُبَّ» في قول سويد بن أبي كاهل اليشكري :

٢٨٣- رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ**فَدَّ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ (٢)

و وصفت بالنكره في نحو قولهم : «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٌ لَكَ» وقول حسان :

٢٨٤- فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَيَّ مَنْ غَيْرِنَا**حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا (٣)

ويروى برفع «غير» فيحتمل أن «من» على حالها ، ويحتمل الموصوليه ، وعليهما فالتقدير : على مَنْ هو غَيْرُنَا ، والجمله صفة أو صله.

تنبهان

الأول : تقول : «مَنْ يَكْرَمُنِي أَكْرَمَهُ» فتحتمل «من» الأوجه الأربعة ، فإن قدرتها شرطيه جزمتم الفعلين ، أو موصوله أو موصوفه رفعتهما ، أو استفهاميه رفعت الأول وجزمت الثاني؛ لأنه جواب بغير الفاء ، و «مَنْ» فيهن

ص : ٢٤٨

١- نهج البلاغه : ط ٢٠١/٦٦٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٤٠.

٣- تقدم تحقيقه برقم ٧٨.

مبتدأ ، وخبر الاستفهاميه الجمله الأولى ، والموصوله أو الموصوفه الجمله الثانيه ، والشرطيه ، الأولى أو الثانيه على خلاف في ذلك ، وتقول : «من زارني زرتة» فلا تحسن الاستفهاميه ، ويحسن ما عداها.

الثاني : زيد في أقسام «من» قسما آخران :

أحدهما : أن تأتي نكره تامه وذلك عند أبي علي قاله في قوله (١) :

٢٨٥-.....**ونعم من هو في سرّ وإعلان

فزعم أن الفاعل مستتر و «من» تمييز ، وقوله : «هو» مخصوص بالمدح ف «هو» مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف. وقال غيره : «من» موصول فاعل ، وقوله : «هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف ، والظرف متعلق بالمحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل ، أي : ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلانيه. قلنا : ويحتاج إلى تقدير «هو» ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

ثانيهما : التوكيد ، وذلك في ما زعم الكسائي من أنها ترد زائده ك «ما» وذلك سهل على قاعده الكوفيين في أن الأسماء تزد وأنشد عليه :

٢٨٦- فكفى بنا فضلا على من غيرنا**حبّ النبي محمد إيانا (٢)

في من خفض «غيرنا». وهو خلاف المشهور. ولنا أنها نكره موصوفه أي : على قوم غيرنا.

ص : ٢٤٩

١- صدره : ونعم مَرَكاً من ضاقت مذاهبه. وقال البغدادي : لم أقف على قائل الشعر. شرح أبيات مغني البيب : ٥/٣٤٠.

٢- تقدم برقم ٧٨.

تأتى على خمسة عشر وجهاً

وجوه «مِنْ»

أحدها : ابتداء الغايه

و هو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعه أن سائر معانيها راجعه إليه ، وتقع لهذا المعنى فى غير الزمان ، نحو قوله تعالى : (مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (الإسراء / ١) وقول الفرزدق فى الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) :

٢٨٧- مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ ، يَعْرِفُ أَوْلِيَّهِ ذَا***فَالدِّينِ مِنْ بَيْتِ هَذَا نَالَهُ الْأُمَمِ (١)

قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن دُرستويه : وفى الزمان أيضاً؛ بدليل (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) (التوبه / ١٠٨).

وقيل : التقدير : من تأسيس أول يوم ، وردّه السهيلي بأنه لوقيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثانى : التبويض

نحو : (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ) (البقره / ٢٥٣) وعلامتها : إمكان سد «بعض» مسدّها كقراءه ابن مسعود : (حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ) (آل عمران / ٩٢).

الثالث : بيان الجنس

وكثيراً ما تقع بعد «ما» و «مهما» وهما بها أولى لإفراط إبهامهما ، نحو : (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) (فاطر / ٢) (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) (الأعراف / ١٣٢) وهى ومخفوضها فى ذلك فى موضع نصب على الحال. ومن وقوعها بعد غيرهما قول الكميّ :

٢٨٨- وَأَوْجِبُ يَوْمًا بِالْغَدِيرِ وَلَا يَهِي***عَلَى كُلِّ بَرٍّ مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ (٢)

ص : ٢٥٠

وقال الله تعالى: (يُحَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ) (الكهف/ ٣١) الشاهد في غير الأولى فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائده ، وأنكر مجيء «من» لبيان الجنس قوم ، وقالوا : هي في «من ذَهَب» و «من سُندُس» للتبعض . وهذا تكلف .

الرابع : التعليل

نحو قوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) (نوح / ٢٥) وقول الفرزدق في الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) :

٢٨٩- يُغْضَى حِيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ**فلا يكلم إلا حين يتبسم (١)

الخامس : البديل

نحو : (أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) (التوبة / ٣٨) (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا- أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً) (آل عمران / ١٠) أى : بديل طاعه الله ، أو بديل رحمه الله ، «ولا ينفع ذا الجد منك الجد» أى لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك ، أى : بديل طاعتك أو بديل حظك ، أى بديل حظه منك ، وقيل : ضمن «ينفع» معنى «يمنع» ومتى علقت «من» ب «الجد» انعكس المعنى .

وأنكر قوم مجيء «من» للبديل؛ فقالوا : التقدير فى (أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) (التوبة / ٣٨) : أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً منها؛ فالمفيد للبديله متعلقها المحذوف ، وأما هي فللابتداء ، وكذا الباقي .

السادس : مرادفه «عن»

نحو : (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) (الزمر/ ٢٢) وقيل : هي للابتداء ، أو للتعليل ، أى : من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم .

ص : ٢٥١

السابع : مرادفه الباء

نحو : (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيِّ) (الشورى ٤٥/٤٥) قاله يونس. والظاهر أنها للابتداء.

الثامن : مرادفه «فى»

نحو : (أرُونى ما ذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) (فاطر/٤٠) (إِذَا نودى لِلصَّيْلَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) (الجمعه ٩/٩) والظاهر أنها فى الأولى لبيان الجنس مثلها فى (ما نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ) (البقره ١٠٦/١٠٦).

التاسع : موافقه «عند»

نحو : (لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) (آل عمران ١٠/١٠) قاله أبو عبيده. وقد مضى القول بأنها فى ذلك للبدال.

العاشر : مرادفه «ربما»

و ذلك إذا اتصلت بـ «ما» كقول أبي حيه النميرى :

٢٩٠- وإنا لممّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً***على رأسه تُلْقَى اللسانَ من الفم (١)

قاله السيرافى فى وابن خروف وابن طاهر والأعلم ، والظاهر أن «من» فيها ابتدائية و «ما» مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب ، مثل : (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) (الأنبياء ٣٧/٣٧).

الحادى عشر : مرادفه «على»

نحو : (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) (الأنبياء/٧٧). وقيل : على التضمين ، أى : منعناه منهم بالنصر.

الثانى عشر : الفصل ، وهى الداخلة على ثانى المتضادين ، نحو : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدِينَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ) (البقره/٢٢٠) (حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ) (آل عمران ١٧٩/١٧٩) قاله ابن مالك ، وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل ، فإن «ماز» و «مميز» بمعنى «فصل» والعلم صفه توجب التمييز ، والظاهر أن «من» فى الآيتين للابتداء ، أو بمعنى «عن».

ص: ٢٥٢

الثالث عشر : الغايه

قال سيويوه : وتقول رأيته من ذلك الموضوع فجعلته غايه لرؤيتك ، أى : محلاً للابتداء والانتهاء ، قال : وكذا «أخذته من زيد» وزعم ابن مالك أنها فى هذه للمجاوزه ، والظاهر أنها للابتداء؛ لأن الأخذ ابتداءً من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر : التنصيص على العموم

و هى الزائده فى نحو «ما جاءنى من رَجُلٍ» فإنه قبل دخولها يحتمل نفى الجنس ونفى الواحد ولهذا يصح أن يقال : «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول «من».

الخامس عشر : توكيد العموم

و هى الزائده فى نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «فَوَ الَّذِى وَسَّعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ مَا مِنْ أَحَدٍ أَوْدَعَ قَلْبًا سُرُورًا إِلَّا وَخَلَقَ اللَّهُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ السُّرُورَ لَطْفًا» (١) وقولك : «ما جاءنى من أحد أو من ديار» فإن «أحداً ودياراً» صيغتا عموم.

وشرط زيادتها فى النوعين ثلاثه أمور :

أحدها : تقدم نفى أو نهى أو استفهام ب «هل» ، نحو : (ما ترى فى خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) (الملك ٣) (فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ) (الملك ٣) وتقول : «لايُقم من أحد» وزاد الفارسى الشرط كقول زهير بن أبى سلمى :

٢٩١- ومهماتكن عند امرئ من خليقه***وإن خالها تخفى على الناس تعلم (٢)

والثانى : تنكير مجرورها.

والثالث : كونه فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ.

ص : ٢٥٣

١- نهج البلاغه : ح ٢٤٩ / ١٢٠٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ٧٤٣ / ٢.

أحدها : تقييد المفعول بقولنا : «به» هي عبارة ابن مالك ، فتخرج بقيه المفاعيل ، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزله المجرور بـ «مع» وباللام وبـ «في» ولا تجمعهن «من» ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ، وقد خرج عليه أبو البقاء (ما فرطنا في الكتاب من شيء) (الأنعام/ ٣٨) فقال : «من» زائده ، و «شيء» في موضع المصدر ، أى : تفريطاً ، مثل : (لا يئس رُكُم كيدُهُم شيئاً) (آل عمران/ ١٢٠) والمعنى : تفريطاً وضراً ، قال : ولا يكون مفعولاً به؛ لأن «فرط» إنما يتعدى إليه بـ «في» وقد عدى بها إلى «الكتاب» قال : وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن أن «الكتاب» يحتوى على ذكر كل شيء صريحاً ، قلت : وكذا لا حجة فيها لو كان «شيء» مفعولاً به؛ لأن المراد بـ «الكتاب» اللوح المحفوظ؛ كما في قوله تعالى : (وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ) (الأنعام/ ٥٩) وهو رأى الزمخشري والسياق يقتضيه.

الثاني : القياس أنها لا تزداد في ثانی مفعولى «ظن» ولا ثالث مفعولات «أعلم» ؛ لأنهما في الأصل خبر ، وشدّت قراءه بعضهم : (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء) (الفرقان/ ١٨) ببناء «نتخذ» للمفعول.

الثالث : أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر ، في نحو : «ما زيد قائماً» والتميز في نحو : «ما طاب زيد نفساً» والحال في نحو : «ما جاء أحد ركباً» وهم لا يجيزون ذلك.

ولم يشترط الأَخفش واحداً من الشرطين الأولين واستدل بنحو : (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ) (الأنعام/ ٣٤) ولم يشترط الكوفيون الأول ، واستدلوا

بقولهم : «قد كان من مطر».

وجوز الزمخشري في (وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ) (يس ٢٨) كون المعنى : ومن الذى كنا منزلين ، فجوز زيادتها مع المعرفه وقال الفارسي في (وَيُنزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) (النور/٤٣) : يجوز كون «من» و «من» الأخيرتين زائدتين؛ فجوز زياده فى الإيجاب.

وقال المخالفون : التقدير : قد كان هو أى : كائن من جنس المطر ، و «لقد جاءك هو» أى : جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين ، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف ، وهذا ضعيف فى العرييه ؛ لأن الصفه غير مفرده ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختلف فى «من» الداخلة على «قبل وبعد» كقول النبى صلى الله عليه وآله لعلى عليه السلام : «أنت أخى ووصيى وخليفتى من بعدى» (١) وقول أميرالمؤمنين عليه السلام : «عباد زِنُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَوْزَنُوا» (٢) فقال الجمهور : لا ابتداء الغايه ، وردّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر ، وأجيب بأنهما غير متأصلين فى الظرفيه وإنما هما فى الأصل صفتان للزمان : إذ معنى «جئت قبلك» جئت زمناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما ، وزعم ابن مالك أنها زائده ، وذلك مبنى على قول الأخفش فى عدم الاشتراط لزيادتها.

ص: ٢٥٥

١- الغدير ٣/١١٧.

٢- نهج البلاغه : ط ٨٩/٢٢٥.

مهما (ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) (البقره/١٠٥) فيها «من» ثلاث مرات : الأولى للتبيين ؛ لأن الكافرين نوعان : كنايون ومشركون ، والثانيه زائده ، والثالثه لابتداء الغايه.

(لَا كِلُونَ مِنْ زُكُومٍ) (الواقعه/٥٢) (وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكْذِبُ) (النمل/٨٣) الأولى منهما للابتداء ، والثانيه للتبيين.

اسم؛ لعود الضمير إليها فى قوله تعالى : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسِدَ حَرْنَا بِهَا) (الأعراف/١٣٢) وقال الزمخشري وغيره : عاد عليها ضمير «به» وضمير «بها» حملاً على اللفظ وعلى المعنى ، انتهى. والأولى أن يعود ضمير «بها» إلى «آيه» ومثله قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ أَهْلًا فَمَهْمَا تَرَكَتُمُوهُ مِنْهُمَا كَفَا كُمُوهُ أَهْلُهُ» (١) فيعود ضمير «تركتموه» و «كفا كموه» و «أهله» إليها.

وزعم السهيلي أنها تأتى حرفاً؛ بدليل قول زهير :

٢٩٢- و مهما تكن عند امرئ من خَلِيقِهِ***ولو خالها تخفى على الناس تُعَلِّم (٢)

قال : فهى هنا حرف بمنزله «إن» ؛ بدليل أنها لامحل لها.

والجواب : أنها إما خبر «تكن» و «خليقه» اسمها ، و «من» زائده؛

لأن الشرط غير موجب عند أبي علي ، وإما مبتدأ ، واسم «تكن» ضمير راجع إليها ، والظرف خير ، وأنت ضميرها؛ لأنها الخليقة في المعنى ، و «من خليقه» تفسير للضمير.

معاني «مهما»

إشاره

و لها ثلاثة معان :

أحدها : ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط

و منه الآيه ولهذا فسرت بقوله تعالى : (مِنْ آيِهِ) (الأعراف / ١٣٢) وهي فيها إما مبتدأ أو منصوبه على الاشتغال ، فيقدر لها عامل متعدد كما في «زيداً مررتُ به» متأخراً عنها ؛ لأن لها الصدر ، أى : مهما تحضرنا تأتانا به.

الثاني : الزمان و الشرط

فتكون ظرفاً لفعل الشرط ، ذكره ابن مالك ، وزعم أن النحويين أهملوه ، وأنشد لحاتم :

٢٩٣- وإِنَّكَ مَهْمَاتُغَطِّ بَطْنِكَ سُوْلُهُ *** وَفَرْجِكَ نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا (١)

وأبياتاً أخر ، ولا دليل في ذلك؛ لجواز كونها للمصدر بمعنى أى إعطاء كثيراً أو قليلاً.

الثالث : الاستفهام

ذكره جماعه منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقط :

٢٩٤- مهما لى الليله مهما ليه *** أوْدَى بنعلَى وسِرْبَالِيَه (٢)

فزعموا أن «مهما» مبتدأ ، و «لى» الخبر ، وأعيدت الجمله توكيداً ، و «أودى» بمعنى «هلك» و «نعلَى» فاعل ، والباء زائده ، ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير : «مه» اسم فعل بمعنى «اكفف» ثم استأنف استفهاماً ب «ما» وحدها.

ص: ٢٥٧

حرف النون

النون المفردة

إشارة

تأتي على أربعة أوجه :

أوجه النون

أحدها : نون التأكيد

و هي خفيفه ، كقول أبي طالب (عليه السلام) :

٢٩٥- اصبرن يا بني فالصبر أحجى***كل حى مصيره لشعوب (١)

وثقله كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «والذى بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لِكَيْلِبُلْبُلٍ بَلْبَلُهُ وَلِتُعْزَبُلْنَ غَرْبَلُهُ وَكَيْتَسَاطُنَ سَوْطِ الْقَدْرِ» (٢) وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : (لَيْسَجَنَّ وَيَكُونَا) (يوسف / ٣٢) ومعناها التوكيد ، قال الخليل : والتوكيد بالثقله أبلغ.

ويختصان بالفعل ، ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً ، ولو كان دعائياً كقوله :

٢٩٦- وأنزلن سكينه علينا (٣)

إلا «أفعل» فى التعجب؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضى.

ولا يؤكد بهما الماضى مطلقاً.

ص: ٢٥٨

١- أعيان الشيعة : ١/٢١٩.

٢- نهج البلاغه : ط ١٦/٦٦ و ٦٧.

٣- نقل عن عامر بن الأكوع وعبدالله بن رواحه. شرح شواهد المغنى : ١/٢٨٦ و ٢٨٧.

وأما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما ، وإن كان مستقبلاً أُكِّدَ بهما وجوباً في نحو قوله تعالى : (وتالله لأُكَيِّدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) (الأنبياء/ ٥٧) وقريباً من الوجوب بعد «إما» (وإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ) (الأنفال/ ٥٨) وجوازاً كثيراً بعد الطلب ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) (ابراهيم/ ٤٢) وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «لَا تَطْنَنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ أَحَدٍ سِوَىَّ وَأَنْتَ تَجِدُ لَهَا فِي الْخَيْرِ مُخْتَمَلًا» (١) وقليلاً في مواضع كقولهم :

٢٩٧- وَمَنْ عِضَهُ مَا يُبَيِّنُ شَكْرَهَا (٢)

الثاني : التنوين

و هو نون زائده ساكنه تلحق الآخر لغير توكيد ؛ فخرج نون «حسن» ؛ لأنها أصل ، و نون «ضئفن» للطفيلتي ؛ لأنها متحركة ، و نون «منكسر» و «انكسر» ؛ لأنها غير آخر ، و نون (لَسْفَعًا) (العلق /١٥) لأنها للتوكيد.

وأقسامه خمسة :

تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلماً ببقائه على أصله ، وأنه لم يشبه الحرف فيني ، ولا الفعل فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنيه أيضاً وتنوين الصرف ، وذلك كـ «زيد ورجل ورجال».

وتنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، ويقع في باب اسم الفعل بالسمع كـ «صه ومه وإيه» ، وفي العلم المختوم بـ «ويه» بقياس ، نحو : «جاءني سيويه وسيويه آخر».

وأما تنوين «رجل» ونحوه من المعربات فتنوين تمكين ، لاتنوين تنكير ،

ص : ٢٥٩

١- نهج البلاغه : ح ١٢٥٤ / ٣٥٢ .

٢- هذا مثلٌ وكان أصله مصراعاً ثانياً من بيت ، والمصراع الأول : «إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ» . شرح أبيات مغني اللبيب : ٦/٤٤ ، شرح شواهد المغني : ٢/٧٦١ . ولم يسم قائل البيت .

كما قد يتوهم بعض الطلبة ، ولهذا لو سميت به رجلاً بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

وتنوين المقابله : وهو اللاحق لنحو : «مسلمات» ، جُعِلَ فى مقابله النون فى «مسلمين».

وتنوين العوض : وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلى ، أو زائد ، أو مضاف إليه مفرداً ، أو جملة.

فالأول : كـ «جوار وغواش» ؛ فإنه عوض من الياء وفقاً لسيبويه والجمهور ، لا عوض من ضمه الياء وفتحها النائبه عن الكسره خلافاً للمبرد؛ إذ لو صح لِعُوضٍ عن حركات نحو : «جُبلى» ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للأخفش ، وقوله : لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـ «سلام وكلام» فصرف ، مردود؛ لأن حذفها عارض للتخفيف وهى منويه؛ بدليل أن الحرف الذى بقى أخيراً لم يحرك بحسب العوامل.

الثانى : كـ «جندل» ؛ فإن تنوينه عوض من ألف «جندل» قاله ابن مالك. و الذى يظهر ، خلافه ، وأنه تنوين الصرف ، ولهذا يجر بالكسره ، وليس ذهاب الألف التى هى علم الجمع كذهاب الياء من نحو : «جوار وغواش».

الثالث : تنوين «كامل و بعض» إذا قُطعتا عن الإضافه ، نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) (الفرقان/ ٣٩) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وَدَكَ بَعْضُهَا بَعْضًا مِنْ هَيْبِهِ جَلَالَتِهِ وَمَخُوفِ سَطْوَتِهِ» (١) وقيل : هو تنوين التمكين ، رجع؛ لزوال الإضافه التى كانت تعارضه.

الرابع : اللاحق لـ «إذ» فى نحو : (وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ) (الحاقه / ١٦) والأصل : فهى يومَ إذ انشقت واهيه ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها

ص : ٢٦٠

للعلم بها ، وجى بالتنوين عوضاً عنها ، وكسرت الذال للساكنين. وقال الأخفش : التنوين تنوين التمكين ، والكسره إعراب المضاف إليه.

وتنوين الترتم : وهو اللاحق للقوافى المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء ، وذلك فى إنشاد بنى تميم ، و ظاهر قولهم : إنه تنوينٌ مُحَصَّلٌ للترتم. وقد صرح بذلك ابن يعيش ، والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جىء به لقطع الترتم ، وأن الترتم وهو التَّغْنَى يحصل بأحرف الإطلاق ؛ لقبولها لمد الصوت فيها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون فى مكانها. ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قول جرير :

٢٩٨- ألقى اللوم عاذل والعتابا***وقولى إن أصبت لقد أصابا (١)

وزاد الأخفش والعرضيون تنويماً سادساً ، وسموه الغالى ، وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة ، كقول رؤبه :

٢٩٩- وقاتمِ الأعماقِ حاوى المَخْتَرَقِ***مَشْتَبِهِ الأعلامِ لَمَاعِ الخفق (٢)

وسمى غالباً ؛ لتجاوزه حدّ الوزن ، ويسمى الأخفش الحركة التى قبله غلواً وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترتم زاعماً أن الترتم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن. قال : وإنما سمى المغنى مغنياً ؛ لأنه يغنن صوته ، أى : يجعل فيه غنّه ، والأصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الأخيره ياء تخفيفاً ، وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البتة؛ لأنه يكسر الوزن ، وقالوا : لعل الشاعر كان يزيد «ان» فى آخر كل بيت ، فضعف صوته بالهمزه ، فتوهم السامع أن النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك. وزعم أبوالحجاج بن معروز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين

ص : ٢٤١

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٦٣.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/٤٧.

الترنم أنه نون عوض من المدّه وليس بتنوين. وزعم ابن مالك في التحفه أن تسميه اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً ، وإنما هو نون أخرى زائده ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجمع الألف واللام ، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم تنويناً سابعاً ، وهو تنوين الضروره ، وهو اللاحق لما لا ينصرف كقول امرئ القيس :

٣٠٠- تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَل تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ *** سِوَالِكِ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعَبٍ (١)

وللمنادى المضموم كقول الأحوص :

٣٠١- سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *** وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ (٢)

وكلامه صحيح في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين ؛ لأن الضروره أباحت الصرف ، وأما الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأن الاسم مبنى على الضم.

وثامناً ، وهو التنوين الشاذّ ، كقول بعضهم : «هُؤَلَاءِ قَوْمِيكَ» حكاه أبو زيد ، وفائدته مجرد تكثير اللفظ ، كما قيل في ألف «قَبَعْتَرِي».

وذكر ابن الخباز في شرح الجزوليه أن أقسام التنوين عشره ، وجعل كلاً من تنوين المنادى وتنوين صرف مالا ينصرف قسماً برأسه ، قال : والعاشر تنوين الحكايه ، مثل أن تسمى رجلاً ب «عاقله لبيبه» فإنك تحكى اللفظ المسمى به ، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف؛ لأن الذي كان قبل التسميه حُكي بعدها.

الثالث : نون الإناث

وهي اسم في نحو : «النسوة يذهبن» وحرف في نحو : «يذهبن النسوة» في لغة من قال : «أكلوني البراغيث».

ص : ٢٤٢

١- شرح الشواهد للعيني ، باب مالا ينصرف.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٦٧.

و تسمى نون العِماد أيضاً ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبه بواحد من ثلاثه :

أحدها : الفعل ، متصرفاً كان كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «غَدَاً تَرَوْنَ أَيَّامِي ، وَيُكشَفُ لَكُمْ عن سرائري ، وتعرفونني بعد خلوّ مكاني وقيام غيري مقامي» (١). أو جامداً كقولهم : «عليه رجلاً ليسني». وأما قوله (٢) :

٣٠٢- عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِدِ الطَّيْسِ***إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

فضروره.

الثاني : اسم الفعل ، نحو : «دَرَاكِنِي وَتَرَاكِنِي وَعَلِيكِنِي» بمعنى «أدركني واتركني والزمني».

الثالث : الحرف ، نحو : «إِنِّي» وهي جائزه الحذف مع «إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ» وغالبه الحذف مع «لعلّ» وقليله مع «ليت».

وتلحق أسضاً قبل الياء المخفوضه بـ«من وعن» إلا في الضروره ، وقبل المضاف إليها «لُدُنْ» أو «قَطُّ» إلا في قليل من الكلام ، وقد تلحق وفي غير ذلك شذوذاً كقولهم : «بَجَلْنِي» بمعنى «حسبي».

(نعم)

بفتح العين ، وكنانه تكسرهما ، وبها قرأ الكسائي ، وبعضهم يبدلها حاء ، وبها قرأ ابن مسعود ، وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسره العين تنزيلاً لها منزله الفعل في قولهم : «نِعَمَوْ شِهْدًا» بكسرتين ، كما نَزَلَتْ «بلى» منزله الفعل في الإيماله.

ص: ٢٦٣

١- نهج البلاغه : ١٤٩ / ٤٥٤ و ٤٥٥.

٢- قال السيوطي : عزى لرؤبه. شرح شواهد المغني : ١ / ٤٨٨.

وهي حرف تصديق ووعده وإعلام ، فالأول بعد الخبر كـ «قام زيد» و «ما قام زيد» والثاني بعد «إفعل ولا تفعل» وما في معناهما ، نحو «هلا- تفعل وهلا- لم تفعل» وبعد الاستفهام في نحو «هل تعطيني» ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث. والثالث بعد الاستفهام في نحو : (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً) (الاعراف / ٤٤) (أإن لنا لأجراً) (الشعراء/٤١) قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : «نعم إن التوبه تغسل الحوبه» (١) بعد قول رجل من بنى عامر : «فهل ينفع البر بعد الفجور؟».

قيل : وتأتى للتوكيد إذا وقعت صدراً ، نحو : «نعم هذه أطلألهم». والحق أنها في ذلك حرف إعلام ، وأنها جواب لسؤال مُقَدَّر.

واعلم أنه إذا قيل : «قام زيد» فتصديقه «نعم» وتكذيبه «لا» ويمتنع دخول «بلى» ؛ لعدم النفي. وإذا قيل : «ما قام زيد» فتصديقه «نعم» ، وتكذيبه «بلى» ، ومنه : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي) (التغابن / ٧) ويمتنع دخول «لا» ؛ لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي. وإذا قيل : «أقام زيد؟» فهو مثل : «قام زيد» فتقول إن أثبت القيام : «نعم» وإن نفيته : «لا» ويمتنع دخول «بلى». وإذا قيل : «ألم يقم زيد» فهو مثل : «لم يقم زيد» فتقول إذا أثبت القيام : «بلى» ، ويمتنع دخول «لا» ، وإن نفيته قلت : «نعم».

وقال سيبويه في باب النعت ، في مناظره جرت بينه وبين بعض النحويين : فيقال له : أأست تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجد بداً من أن يقول : «نعم» فيقال له : أفأست تفعل كذا؟ فإنه قائل : «نعم» فزعم ابن الطراوه أن ذلك لحن.

وقال جماعه من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين : إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد ، وإن كان مُراداً

ص : ٢٦٤

به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيًا للفظه ، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيًا لمعناه ،
ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول «أحد» ولا الاستثناء المفرغ؟ لا يقال : «أليس أحد في الدار؟» ولا «أليس في الدار إلا زيد؟».

ص: ٢٦٥

على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ضميراً للغائب ، وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، نحو قوله تعالى : (قال له صاحبه وهو يحاوره) (الكهف ٣٧/ وقول الفرزدق في الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) :

٣٠٣- هذا الذي تعرف البطحاء وطأته**والبيت يعرفه والحل والحرم (١)

والثاني : أن تكون حرفاً للغيبه ، وهي الهاء في «إيأه». فالتحقيق : أنها حرف لمجرد معنى الغيبه ، وأن الضمير «إيأ» وحدها.

والثالث : هاء السكت ، وهي اللاحقه لبيان حركه أو حرف ، نحو : (ماهيه) (القارعه / ١٠) ونحو : «هاهنا ، ووازيده» وأصلها أن يوقف عليها ، وربما وُصلت بنيه الوقف.

ص: ٢٤٤

(ها)

إشارة

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً لفعل

و هو «خُذ» ويجوز مدّ ألفها ، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ، ويجوز في الممدوده أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف ، فيقال : «هاء» للمذكر بالفتح و «هاء» للمؤنث بالكسر ، و «هاؤما» و «هاؤن» و «هاؤم» ومنه : (هاؤم أقرؤا كتابيه) (الحاقه ١٩/).

و الثانى : أن تكون ضميراً للمؤنث

فتستعمل مجروره الموضع ومنصوبته ، نحو : (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) (الشمس ٨).

و الثالث : أن تكون للتنبيه

فتدخل على أربهه :

أحدها : الإشاره غير المختصه بالبعيد ، نحو : «هذا» بخلاف «ثم» و «هنا» بالتشديد و «هنالك».

والثانى : ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشاره ، نحو : (ها أنتم أولاء) (آل عمران ١١٩) وقيل : إنما كانت داخله على الإشاره فقدمت ، فردّ بنحو : (ها أنتم هؤلاء) (آل عمران ٦٦) فأجيب بأنها أعيدت توكيداً.

والثالث : نعت «أى» فى النداء ، نحو : «يا أيها الرجل» وهى فى هذا واجبه للتنبيه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : وللتعويض عما تضاف إليه «أى».

والرابع : اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الحرف ، يقال : «ها الله» بقطع الهمزه ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

(هل)

حرفٌ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابى ، دون التصور ، و دون التصديق

ص: ٢٦٧

السلبى فيمتنع نحو: «هل زيدا ضربت؟»؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبه ، ونحو: «هل زيد قائم أم عمرو؟» إذا أريد بـ «أم» المتصله ، و «هل لم يقم زيد؟». ونظيرها فى الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعه ، وعكسهما «أم» المتصله ، وجميع أسماء الاستفهام؛ فإنهن لطلب التصور لا غير ، وأعمُّ من الجميع الهمزه فإنها مشتركه بين الطرفين.

وتفترق «هل» من الهمزه من عشره أوجه :

أحدها : اختصاصها بالتصديق كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فَهَلْ دَفَعَتِ الْأَقَارِبُ؟ أَوْ نَفَعَتِ النَّوَاجِبُ؟ وَقَدْ غُوِدِرَ فِي مَحَلِّهِ الْأَمْوَاتِ رَهِينًا وَفِي ضَيْقِ الْمَضْجَعِ وَحِيدًا» (١).

والثانى : اختصاصها بالإيجاب ، تقول : «هل زيد قائم؟» ويمتنع «هل لم يقم؟» بخلاف الهمزه ، نحو : (ألم نشرح) (الشرح /١).

والثالث : تخصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو : «هل تسافر؟» بخلاف الهمزه ، نحو : «أتظنه قائماً؟».

والرابع والخامس والسادس : أنها لا تدخل على الشرط ، ولا على «إن» ولا على اسم بعده فعل فى الاختيار ، بخلاف الهمزه؛ بدليل : (أفان مت فهم الخالدون) (الأنبياء /٣٤) (إن ذكرتم يبل أنتم قوم مشيرفون) (يس /١٩) (إنك لأنت يوسف) (يوسف /٩٠) (أبشراً منا واحداً نتبعه) (القمر/٢٤).

والسابع والثامن : أنها تقع بعد العاطف ، لا قبله ، وبعد «أم» ، نحو : (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) (الأحقاف /٣٥) (قل هل يستوى الأعمى والبصير

ص: ٢٦٨

أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلَمَاتُ وَالنُّورَ) (الرعد/١٦).

والتاسع : أنه يراد بالاستفهام بها النفي؛ ولذلك دخلت على الخبر بعدها «إلا» في نحو قوله تعالى : (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) (الزحمن /٦٠).

فإن قلت : قد مرّ في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك ، مثل : (أَفَأَصْبِحُكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ) (الإسراء/٤٠) ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يُضفهم بذلك؟.

قلنا : إنما مرّ أنها للإنكار على مدعى ذلك ، ويلزم من ذلك الانتفاء ، لا أنها للنفي ابتداءً ، ولهذا لا يجوز «أقام إلا زيد؟» كما يجوز «هل قام إلا زيد؟» ، (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ) (الزخرف /٦٦) وقد يكون الإنكار مقتضياً لوقوع الفعل ، على العكس من هذا ، وذلك إذا كان بمعنى : ما كان ينبغي لك أن تفعل ، نحو : «أَتَضْرَبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ؟».

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه : إنكارٌ على من ادعى وقوع الشيء ، ويلزم من هذا النفي ، وإنكارٌ على من أوقع الشيء ، ويختصان بالهمزة ، وإنكارٌ لوقوع الشيء ، وهذا هو معنى النفي ، وهو الذي تنفرد به «هل» عن الهمزة.

والعاشر : أنها تأتي بمعنى «قد» وذلك مع الفعل ، وبذلك فسّر قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) (الإنسان /١) جماعه منهم ابن عباس ، وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبدأً بمعنى «قد» وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزه مقدره معها ، ونقله في المفصل عن سيبويه ، فقال : وعند سيبويه أن «هل» بمعنى «قد» ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها في قول زيد الخيل :

ص : ٢٦٩

انتهى. و لو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل ك «قد» وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ، ذكره في باب «أم» المتصله ، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه فإنه قال في باب عدّه ما يكون عليه الكلم ما نصّه : و «هل» وهى للاستفهام. ولم يزد على ذلك ، و قال الزمخشري في كشافه : (هل أتى) (الإنسان ١/) أى : أقد أتى ، على معنى التقرير والتقريب جميعاً ، أى : أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفه من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً ، بل شيئاً منسياً نطفه فى الأصلاب ، والمراد بالإنسان الجنس بدليل : (إنّا خلّقنا الإنسان من نطفه) (الإنسان ٢/) انتهى. وفسرها غيره ب «قد» خاصه ، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب ، بل على معنى التحقيق ، وقال بعضهم : معناها التوقع ، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاه والسلام ، قال : والحين زمن كونه طيناً وقد عكس قوم ما قال الزمخشري ، فزعموا أن «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلاً.

وهذا هو الصواب؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور :

أحدها : تفسير ابن عباس ، ولعله إنما أراد أن الاستفهام فى الآيه للتقرير ، و ليس باستفهام حقيقى.

الثانى : قول سيبويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم ، و قد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

و الثالث : دخول الهمزه عليها فى البيت ، و الحرف لا يدخل على مثله فى

ص : ٢٧٠

المعنى وقال السيرافى : إن الروايه الصحيحه «أم هَيْلٌ» و «أم» هذه منقطعه بمعنى «بل» فلا- دليل ، وبتقدير ثبوت تلك الروايه فالبيت شاذ ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقول مسلم بن معبد :

٣٠٥- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَابِي *** وَلَا لِلْمَابِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (١)

(هو)

و فروعه : تكون أسماء وهو الغالب ، وأحرفاً فى نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «اتَّقُوا مَعَاصِيَّ اللَّهِ فِي الْخَلَوَاتِ ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ هُوَ الْحَاكِمُ» (٢) إذا أعرب فصلاً وقلنا : لاموضع له من الإعراب ، وقيل : هى مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش فى نحو : «صَهْ وَنَزَالِ» : أسماء لا محل لها. وكما فى الألف واللام فى نحو : «الضَّارِبُ» إذا قدرناهما اسماً.

ص : ٢٧١

-
- ١- نقل السيوطى : أن صاحب منتهى الطلب أورد المصراع الثانى هكذا : «وما بهم من البلوى دواءً». وعلى هذا فلا شاهد فيه. شرح شواهد المغنى : ١/٥٠٥ و ٥٠٦.
 - ٢- نهج البلاغه : ح ٣١٦ / ١٢٤٠.

انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر (١) :

الأول : العاطفه

و معناها مطلق الجمع ، فتعطف الشيء على مُصاحبه ، نحو : (فَأُنْجِنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ) (العنكبوت ١٥) وعلى سابقه ، نحو : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ) (الحديد/٢٦) وعلى لا- حقه ، نحو : (كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ وَإِلَى الْمَذِينِ مِنْ قَبْلِكَ) (الشورى ٣) فعلى هذا إذا قيل : «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثه معان ، قال ابن مالك : وكونها للمعیه راجح ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل ، انتهى. و يجوز أن يكون بين متعاطفيها تقاربٌ أو تراخ ، نحو :

ص: ٢٧٢

١- كذا فى بعض النسخ ، والذى فى حاشيتى الأمير و الدسوقى هو : «إلى أحد عشر» قال الأمير : «فى الدمامينى : إن أراد جميع ما ذكر فقد ذكر هنا خمسة عشر ، وإن أراد ما ذكره صواباً فهو ثمانيه ؛ لأنه أبطل من الخمسه عشر سبعة ، فما وجه قوله : أحد عشر؟ وفى الشمنى : غرضه عدّ غير الواو التى ينتصب المضارع بعدها ، لأنه ؛ قال : الحقّ أنّها للعطف والواو التى للإنكار والواو التى للتذكر والواو المبدله من همزه الإستفهام لأنه قال : الصواب : أن لا تعدّ هذه الثلاثه من أقسام الواو ، وما عدا هذه الأربعة هو أحد عشر فلا اشكال». حاشيه الأمير : ٢/٣٠ وراجع حاشيه الدسوقى : ٢/١٧.

(إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ) (القصص ٧) فإن الرد بعيد إلقائه في اليم والإرسال على رأس أربعين سنة ، وقول بعضهم : «إن معناها الجمع المطلق» غير سديد (١) ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً :

أحدها : احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

والثاني : اقترانها بـ «إما» نحو : (إمّا شاكراً وإمّا كفوراً) (الإنسان ٣).

والثالث : اقترانها بـ «لا» إن سبقت بنفى ولم تقصد المعية ، نحو : «ما قام زيدٌ ولا عمروٌ» لتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتى الاجتماع والافتراق ، ومنه : (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تُقرَّبكم عندنا زلفى) (سبأ ٣٧) والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل ، والمشهور أنه من عطف المفردات ، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو «قام زيدٌ ولا عمرو» وإنما جاز (ولا الضالين) (الفاتحة ٧) لأن في «غير» معنى النفي ولا يجوز «ما اختصم زيد ولا عمرو» ؛ لأنه للمعية لا- غير ، وأما (وما يشيئوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحروز ، وما يشيئوى الأحياء ولا الأموات) (فاطر/ ١٩ - ٢٢) فـ «لا» الثاني والرابع والخامسة زوائد؛ لأن اللبس.

والرابع : اقترانها بـ «لكن» ، نحو قوله تعالى : (ولكن رسول الله) (الأحزاب / ٤٠) وقول الكميت في آل البيت :

ص : ٢٧٣

١- تقدم فى المعنى الخامس من معانى «أو» تعبيره بـ «الجمع المطلق» فما استشكله هنا على البعض ، وارد عليه.

٣٠٦- ولكنْ إلى أهل الفضائل والنهي***وخير بني حواء والخير يُطلب (١)

والخامس : عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كـ «مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه» ، وقولك في باب الاشتغال : «زيداً ضربتُ عمراً وأخاه».

والسادس : عطف العقد على التيف ، نحو : «أحدٌ وعشرون».

والسابع : عطف الصفات المفارقة مع اجتماع منعوها كقول ابن ميادة :

٣٠٧- بَكَيْتُ ، وما بُكا رجل حزين***على رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وبالِ (٢)

والثامن : عطف ما حقه التثنيه أو الجمع ، نحو قول جحدر بن مالك :

٣٠٨- أَيُّثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكٍ***كلاهما ذو أَشْرٍ وَمَحَكٍ (٣)

وقول أبي نواس :

٣٠٩- أَقْمَنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا***ويومًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحُلِ خَامِسُ (٤)

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب ، فيقولون : كم أقاموا؟ والجواب : ثمانية ؛ لأن يوماً الأخير رابع ، وقد وصف بأن يوم الترحلِ خامس له ، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

ص : ٢٧٤

١- بعده الى النفر البيض الذين بحبهم***إلى الله فيما نالني أتقرب شرح الهاشميات : ٣٧.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٧٤.

٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/٨٣.

٤- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/٨٣ ، وأهمله السيوطي ؛ لتأخر قائله عن زمن الاستشهاد.

والتاسع : عطف مالا يستغنى عنه كـ «اختصم زيدٌ وعمروٌ» و «اشترك زيدٌ وعمروٌ» ومنه قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لولا أن الذنب خير من العُجب ما خلا الله بين عبده المؤمن وبين ذنب أبدأ» (١) وهذا من أقوى الأدله على عدم إفادتها الترتيب.

وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصله في نحو : «سواءً عليّ أقمّت أم قعدت» فإنها عاطفه مالا يستغنى عنه.

والعاشر والحادي عشر : عطف العام على الخاص وبالعكس ، فالأول نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) (نوح / ٢٨) والثاني نحو : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) (الأحزاب / ٧).

وتشاركها في هذا الحكم الأخير «حتى» كـ «مات الناسُ حتى الأنبياء» فإنها عاطفه خاصاً على عام.

والثاني عشر : عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد كقوله تعالى : (وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (الحشر / ٩) أى : واعتقدوا الإيمان ، والجامع بينهما : الإيثار.

ولولا هذا التقييد لورد «اشترَيْتَهُ بدرهم فصاعداً» ؛ إذ التقدير : فذهب الثمن صاعداً.

والثالث عشر : عطف الشىء على مرادفه ، نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) (يوسف / ٨٦) وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في «أو»

ص : ٢٧٥

وَأَنْ مِنْهُ : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا) (النساء / ١١٢).

والرابع عشر : عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله (١) :

٣١٠- جمعت وفحشا غيبه ونميمه***خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوى

والخامس عشر : عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى (٢) : (وَحُيُورِ عَيْنٍ) (الواقعه / ٢٢) فيمن جزّهما ، فإن العطف على «وَلِدَانٌ مُخَلَّدُونَ» لا على «أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ» ؛ إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالحدور. والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور.

تنبيه

قد تخرج الواو عن إفاده مطلق الجمع ، فتستعمل بمعنى باء الجر كقولهم : «أنت أعلم ومالك» و «بعث الشاء شاه ودرهماً».

الثاني و الثالث من أقسام الواو : واوان يرتفع ما بعدهما

إحداهما : واو الاستئناف ، نحو : (مَنْ يُضِلِّلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمُ اللهُ) (الأعراف / ١٨٦) فيمن رفع ، ونحو : (وَأَتَّقُوا اللهَ وَيَعْلَمُكُمْ اللهُ) (البقره / ٢٨٢) ؛ إذ لو كانت واو العطف ، لجزم «يذر» كما قرأ الآخرون ، وللزم عطف الخبر على الأمر ، وقال أبو اللّحّام التغلبي :).

ص: ٢٧٦

١- التصريح على التوضيح : ٢/١٣٧. ولم يسمّ قائله.

٢- (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهه مما يتضيرون ولحم طير مما يشتهون وحرور عين) (الواقعه / ١٧ - ٢٢).

٣١١- على الحَكمِ المآتى يوماً إذا قَضَى *** قَضَيْتَهُ أَنْ لا يَجُورَ وَيَقْصِدُ (١)

وهذا متعين للاستئناف؛ لأن العطف يجعله شريكاً فى النفى؛ فيلزم التناقض.

والثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، كقول أم لقمان:

٣١٢- ماذا تقولون إن قال النبى لكم *** ماذا فعلتم وأنتم آخِرُ الأمم (٢)

وتسمى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ «إذ» ولا- يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدروها بـ «إذا»؛ لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية.

ومن أمثلها داخله على الجملة الفعلية قول الفرزدق:

٣١٣- بأيدى رجال لم يَشِيمُوا سِيوفَهُمْ *** ولم تَكْثُرِ القَتْلَى بها حين سَلَّتِ (٣)

ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذمًا.

وإذا سُبِقت بجملة حاله احتملت - عند مَنْ يجيز تعدد الحال - العاطفة والابتدائية، نحو: (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ) (الأعراف/٢٤).

الرابع و الخامس : واوان ينتصب ما بعدهما

وهما :

واو المفعول معه كقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا تأخذون حقًا، ولا تمنعون

ص: ٢٧٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب: ٦/١٠٦.

٢- أدب الطف: ١/٦٧.

٣- شرح شواهد المغنى: ٢/٧٧٨.

ضَيْمًا قَدْ خُلِّتُمْ وَالطَّرِيقَ فَالْتَّجَاهَ لِلْمُقْتَحِمِ وَالْهَلَكَةَ لِلْمُتَلَوِّمِ» (١) وليس النصب بها خلافاً للجر جاني.

و الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالأول كقول ميسون :

٣١٤- ولبس عباءه وتقرّ عيني***أحبّ إليّ من لبس الشفوف (٢)

والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفى أو طلب ، ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف ، وليس النصب بها خلافاً لهم ، ومثالها : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) (آل عمران ١٤٢) والحقُّ : أن هذه واو العطف عطف مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم.

السادس والسابع : واوان ينجر ما بعدهما

إحداهما : واوالقسم ، ولا تدخل إلا على مُظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف ، نحو قوله تعالى : (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ) (يس ٢) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي (عليه السلام) : «وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ ، مَا أَخْرُتُكَ إِلَّا لِنَفْسِي ، وَأَنْتَ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» (٣) فإن تلتها واو أخرى ، نحو : (وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ) (التين ١) فالتاليه واو العطف ، وإلا احتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانيه : واو «ربّ» كقول امرئ القيس :

٣١٥- وليل كموج البحر أرخى سُدُولَهُ***على بأنواعِ الهُموم ليبتلى (٤)

ص: ٢٧٨

١- نهج البلاغه : ط ١٢٣/٣٨١.

٢- تقدم برقم : ٢٢٢.

٣- كثر العمال : ١٣/ ح ٣٦٣٤٥.

٤- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٨٢ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١١٤/٦.

ولا تدخل إلا على مُنكر ولا تتعلق إلا بمؤخر والصحيح : أنها واو العطف وأن الجرّب «ربّ» محذوفه خلافاً للكوفيين والمبرد.

الثامن : الزائده

أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعه ، وحمل على ذلك : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) (الزّمر / ٧٣)؛ بدليل الآيه الأخرى (١) وقيل : هي عاطفه ، والزائده الواو في (وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) (الزّمر / ٧٣) وقيل : هما عاطفتان ، والجواب محذوف أى : كان كيت وكيت ، والزيادة ظاهره في قوله : (٢)

٣١٦- فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْرِ عَظْمِهِ**حِيفًا وَيُنَوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرَى

وقول أبي العيال الهذلي :

٣١٧- وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا**فَإِذَا وَأَنْتَ تَعِينُ مَنْ يَبْغِينِي (٣)

التاسع : واو الثمانية

ذكرها جماعه من النحويين الضعفاء والأدباء والمفسرين ، وزعموا أن العرب إذا عدّوا قالوا : سته ، سبعة وثمانية ، إيذاناً بأن السبعة عدد تام ، وأن ما بعدها عدد مستأنف وجعلوا من ذلك : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) (الكهف / ٢٢) إلى قوله سبحانه : (سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) (الكهف / ٢٢).

وقيل : هي في ذلك لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير : هم سبعة ، ثم قيل :

ص : ٢٧٩

١- وهي : (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتِحَتْ أَبْوَابُهَا ...) (الزمر / ٧١).

٢- نسب البيت إلى الحارث بن وعله الشيباني وابن الذئبه وكنانه بن عبيد ياليل و... شرح شواهد المغنى : ٢/٧٨١ و ٧٨٢ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/١٢٢ و ١٢٣.

٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/١٢٦.

الجميع كلامهم ، وقيل : العطف من كلام الله تعالى ، والمعنى : نعم هم سبعة وثامنهم كلهم ، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن (رَجْمًا بِالْغَيْبِ) (الكهف / ٢٢) تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس : حين جاءت الواو انقطعت العدة ، أى : لم تبق عده عادًة يلتفت إليها.

فان قلت : إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء : (قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ) (الكهف / ٢٢)؟

قلنا : وجه الجملة الأولى تأكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق ، ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل ، أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل ، أو لما كان التصديق فى الآيه خفيفاً لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول : أنا من ذلك القليل ، هم سبعة وثامنهم كلهم.

العاشر : الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها

لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمرٌ ثابت ، وهذا الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع ، الواو فيها كلها وأوالحال ، نحو : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) (البقره / ٢١٦) الآيه (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) (البقره / ٢٥٩) (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) (الحجر / ٤) والمَسْوُوعُ لمجى الحال من النكره فى هذه الآيه أمران : أحدهما خاص بها ، وهو تقدم النفى. والثانى عام وهو امتناع الوصفية؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفةً جاز مجيئها من النكره ، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها ، نحو : «فى الدار قائماً رجلاً» وعند جمودها ، نحو : «هذا خاتمٌ حديداً» ومانع الوصفية فى هذه الآيه أمران : أحدهما خاص بها ، وهو اقتران الجملة بـ «إلا» ؛ إذ لا يجوز التفريغ

فى الصفات ، لا تقول : «ما مررت بأحد إلّا قائم» نص على ذلك أبو على وغيره. والثانى عام وهو اقترانها بالواو.

الحادى عشر : واوضمير الذكور

نحو : «الرّجال قائموا» وقد تستعمل لغير العقلاء إذ نُزِلوا منزلتهم ، نحو : (يا أيّها النمل اذْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) (النمل / ١٨) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم.

الثانى عشر : واو علامه المذكورين

فى لغة طيى أو أزد شنوءه أو بلحارث : ومنه الحديث النبوى : «يَتَعاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» (١) وهى عند سيويه حرف دالّ على الجماعه كما أن التاء فى «قالت» حرفٌ دالّ على التأنيث ، وقيل : هى اسم مرفوع على الفاعليه ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ والجمله خبر مقدم.

وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم. قال أبو سعيد : نحو : «أكلونى البراغيث» ؛ إذ وصفت بالأكل لا- بالقرص. وهذا سهومه ؛ فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقله وغير عاقله ، وقال ابن شجرى : عندى أن الأكل هنا بمعنى العِدوان والظلم ، وشبه الأكل المعنوى بالحقيقى.

وقد حمل بعضهم على هذه اللغة : (وَاسَيَّرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (الأنبياء/ ٣) وحملها على غير هذه اللغة أولى ؛ لضعفها ، وقد جُوِّزَ فى «الْمَذِينِ ظَلَمُوا» أن يكون بدلاً من الواو فى «وَأَسْرُوا» أو مبتدأ ، خبره إما «أَسَيَّرُوا» أو قول محذوف عامل فى جمله الاستفهام ، أى : يقولون : هل هذا؟ وأن يكون خبراً لمحذوف ، أى : هم الذين ، أو فاعلاً بـ «أَسْرُوا» والواو علامه كما قدمنا ،

ص : ٢٨١

أوب «يقول» محذوفاً ، أو بدلاً من واو (استمعوهُ) (١) (الأنبياء/٢) وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول «يأتيهم» أو على إضمار «أذم» أو «أعنى» وأن يكون مجروراً على البدل من «الناس» في (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ) (الأنبياء/١) أو من الهاء والميم في (لَاهِيَهُ قُلُوبُهُمْ) (الأنبياء/٣)؛ فهذه أحد عشر وجهاً.

الثالث عشر : واو الإنكار

نحو : «آلرُجُلوه» بعد قول القائل : قام الرجل ، والصواب : أَلَا تَعَدُّ هَذِهِ؛ لأنها إشباع للحركة ، بدليل : «آلرُجُلَاه» في النصب ، و «الرَّجُلِيه» في الجر ، ونظيرها : الواو في «مَنُو» في الحكاياه ، وواو القوافي كقول جرير :

٣١٨- مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ ***سُقِيَتِ الْغَيْثَ أَتَيْهَا الْخِيَامُو (٢)

الرابع عشر : واو التذکر

كقول من أراد أن يقول : «يقوم زيد» فنسى «زيد» ، فأراد مدَّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام : «يقومُو» والصواب : أن هذه كالتى قبلها.

الخامس عشر : الواو المُبدله من همزه الاستفهام

المضموم ما قبلها كقراءه قنبل : (وَإِلَيْهِ النُّشُورُ وَأَمْتَمْتُمْ) (الملك /١٥ و ١٦) (قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمْتَمْتُمْ بِهِ) (الأعراف/١٢٣) والصواب : أَلَا تعد هذه أيضاً؛ لأنها مُبدله ، ولو صح عدُّها لصحَّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

ص : ٢٨٢

١- (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَأَهْيَهُ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ) (الأنبياء /١ - ٣).

٢- شرح شواهد المغنى : ١/٣١١.

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبه ، كقول الرباب زوجه الإمام الحسين (عليه السلام) :

٣١٩- واحسبياً فلا نسيْتُ حسيناً* * * أقصدته أسنَّه الأعداء (١)

وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى .

والثانى : أن تكون اسمال «أعجب» وقد يقال : «واهاً» كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «واهاً واهاً والصبرُ أئمن» (٢) و «وى» كقوله (٣) :

٣٢٠- وى كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ- * * * بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ ضُرٌّ

وقد تلحق هذه كافُ الخطاب كقول عنتره بن شداد :

٣٢١- ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها* * * قيلُ الفوارس وَيَكَّ عَنَّتْ أقدام (٤)

وقال الكسائى : أصل «ويك» : «ويلك» ؛ فالكاف ضمير مجرور ، وأما «وى كَأَنَّ الله» (القصص ٨٢) فقال أبو الحسن : «وى» اسم فعل ، والكاف حرف خطاب ، و «أَنَّ» على إضمار اللام ، والمعنى : أعجب لأن الله ، وقال الخليل : «وى» وحدها كما قال (٥) :

٣٢٢- وى كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ- * * * بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عِشْ ضُرٌّ

و «كَأَنَّ» للتحقيق .

ص : ٢٨٣

١- أدب الطف : ١ / ٦١ .

٢- عوالم العلوم : ١١ / ٢٨٦ .

٣- نسبة السيوطى إلى سعيد بن زيد الصحابى ، ونُسب أيضاً إلى أنبيه بن الحجاج وزيد بن عمر وبن نفيل . شرح شواهد المغنى : ٢ / ٧٨٦ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١٤٤ / ٦ .

٤- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٨١ .

٥- تقدم برقم ٣٢٠ .

حرف الألف

ذكر لها تسعة أوجه :

أحدها : أن تكون للإنكار ، نحو : «أعمراه» لمن قال : لقيت عمراً.

الثاني : أن تكون للتذكير كـ «رأيت الرجل» وقد مضى أن التحقيق ألا يُعدَّ هذان.

الثالث : أن تكون ضمير الاثنين ، نحو : «الزيدان قاما».

الرابع : أن تكون علامه الاثنين كقول عمرو بن ملقط :

٣٢٣- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا *** أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ (١)

الخامس : الألف الكافه كقول حُرَّقه بنت النعمان :

٣٢٤- فَيِينَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا *** إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقُهُ لَيْسَ تُنْصَفُ (٢)

وقيل : الألف بعضُ «ما» الكافه. وقيل : إشباع ، و «بين» مضافه إلى

ص: ٢٨٤

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٣٣١.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥/٢٧٣.

الجملة ، ويؤيده ، أنها قد أُضيفت إلى المفرد في قول أبي ذؤيب :

٣٢٥- بينا تعانقه الكُماهَ ورُوغِهِ**يوماً أتيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ (١)

السادس : أن تكون فاصله بين الهمزتين ، نحو : (ءَ أَنْذَرْتَهُمْ) (يس / ١٠) ودخولها جائز لا واجب ، ولا فرق بين كون الهمزه الثانيه مسهله أو محققه.

السابع : أن يكون فاصله بين النونين : نون النسوه و نون التوكيد ، نحو : «إضربنَّ» وهذه واجبه.

الثامن : أن تكون لمدّ الصوت بالمنادى المستغاث ، أو المتعجب منه ، أو المندوب ، كقوله (٢) :

٣٢٦- يا يزيدا لآمل نَيْلَ عِزِّ**وغيى بَعْدَ فاقه وَهَوَانِ

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فيا عجباً للدهر ، إذا صيرت يُقْرَنُ بي مَنْ لَمْ يَسْعَ بِقَدَمِي ، ولم تكن له كسابقتي» (٣) وقول زينب الكبرى (عليها السلام) : «يا حسينا ، يا حبيب رسول الله يا ابن مكه ومنى» (٤).

التاسع : أن تكون بدلاً من نون ساكنه وهي إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب.

فالأول : نحو : (لَنَسْفَعًا) (العلق / ١٥) (وَلَيَكُونًا) (يوسف / ٣٢).

والثاني : كـ «رأيت زيدا» في لغة غير ربيعه.

ص : ٢٨٥

١- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٩١.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢/٧٩١ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦/١٥٨. لم يسم قائله.

٣- نهج البلاغه : ك ٩/٨٤٦.

٤- الاحتجاج : ج ١ - ٢ / ٣٠٧.

ولا يجوز أن تعد الألف المبدله من نون «إذن» ولا ألف التثنية كالألف «قبعثرى» ولا ألف التانيث كألف «حُبلى» ولا ألف الإلحاق كألف «أرطى» ولا ألف الإطلاق كالألف فى قول خالد بن معدان لما شاهد رأس الإمام الحسين (عليه السلام) :

٣٢٧- ويكبرون بأن قُتِلتْ وإِنَّمَا**كُتِلُوا بك التكبِير والتَهليلَا (١)

ولا ألف التثنيه كـ «الزيدان» ولا ألف الإشباع الواقعه فى الحكايه ، نحو : «منا» أو فى غيرها فى الضروره كقوله : (٢)

٣٢٨- أعوذُ بالله من العقْرَابِ**الشائِلَاتِ عَقْدِ الأذْنَابِ

ولا الألف التى تبيّن بها الحركه فى الوقف وهى ألف «أنا» عند البصريين ، ولا ألف التصغير ، نحو : «ذِيَا وَاللَّذِيَا» ؛ لأنهن أجزاء الكلمات لا كلمات.

ص : ٢٨٦

١- البدايه والنهايه ٥ - ٦ / ٢٣٣.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٧٩٥ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ١٦٨. لم يسمّ قائله.

تأتي على ثلاثه أوجه؛ وذلك أنها تكون ضميراً للمؤنثه ، نحو : «تقومين وقومي» ، وحرف إنكار ، نحو : «أزيدنيه» وحرف تذكار ، نحو : «قدي».

وقد تقدم البحث فيهما والصواب : ألا يُعدّ كما لاتعدىء التصغير ، وياء المضارعه ، وياء الإطلاق وياء الإشباع ، ونحوهنّ؛ لأنهن أجزاء للكلمات ، لاكلمات.

(يا)

حرف موضوع لنداء البعيد حقيقه أو حكماً ، وقد ينادى بها القريب توكيداً. وقيل : هي مشتركه بين القريب والبعيد. وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً ، ولهذا لايقدر عند الحذف سواها ، نحو : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) (يوسف / ٢٩) ولاينادى اسم الله عزوجل والاسمُ المستغاثُ و «أيها وأيتها» الإِ بها ، ولا المنذوب إلا بها أوب «وا» وليس نصب المنادى بها ، ولا بأخواتها أحرفاً ، ولا بهن أسماء ل «أدعو» متحملة لضمير الفاعل ،

خلافاً لزاعمي ذلك بل بـ «أدعو» محذوفاً لزوماً ، وقول ابن الطراوه : النداء إنشاء ، و «أدعو» خبر ، سهوٌ منه ، بل «أدعو» المقدر إنشاء كـ «بعث وأقسمت».

وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في (ألا يا اسجدوا) (النمل / ٢٥).

والحرف في نحو قوله تعالى : (يا لَيْتَنِي مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) (النساء / ٧٣) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «يا رَبِّ كاسيه في الدُّنيا عاريه في الآخرة» (١). والجمله الاسميه كقوله (٢) :

٣٢٩- يا لعنة الله و الأقوام كلهم***والصالحين على سماعان من جارٍ

ف قيل : هي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل : هي لمجرد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجمله كلها. وقال ابن مالك : إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو : (ألا يا اسجدوا) (النمل / ٢٥) فهي للنداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما ، نحو : (يا آدَمُ اسْكُنْ) (البقره / ٣٥) (يا نُوحُ اهْبِطْ) (هود / ٤٨) ونحو : (يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) (الزخرف / ٧٧) وإلا فهي للتنبيه. والله سبحانه وتعالى أعلم.

يتلوه الجزء الثاني واوله :

«الباب الثاني في تفسير الجمل ...»

ص: ٢٨٨

١- صحيح البخارى : ٢ / ٦٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٧٩٦ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ١٧١. لم يسم قائله.

مسرد الألفاظ

المقدمه ٣

إلى ٣٩

الخطبه ٧

أم ٤١

الهمزه المفرده ٩

أما ٤٦

آ ١٥

أما ٤٨

أجل ١٥

إما ٥١

إذ ١٦

أن ٥٣

إذا ٢٠

إن ٦١

إذ ما - إذا ٢٦

أن ٦٥

أل ٢٩

إن ٦٦

ألا ٣٣

أو ٧٠

ألا ٣٥

أي ٧٤

إلا ٣٦

أي - أيا ٧٥

ص: ٢٨٩

أيمن - أئى ٧٦

على ١٢٣

الباء المفردة ٧٩

عن ١٢٧

بجل - بئ ٨٧

عند ١٣٠

بئ ٨٨

عوض ١٣٢

بلى ٨٩

غير ١٣٣

بئد ٩٠

الفاء المفردة ١٣٦

التاء المفردة ٩١

فى ١٤١

ثم - ثم ٩٣

قد ١٤٤

جل ٩٧

الكاف المفردة ١٤٩

جئ ٩٨

كأن ١٥٢

حاشا ٩٩

كأين ١٥٤

حتى ١٠٠

كذا ١٥٥

حيث ١٠٦

كلّ ١٥٦

خلا ١٠٩

كلّا ١٦٣

رُبّ ١١١

كلا و كلتا ١٦٥

السين المفردة - سَوْفَ ١١٥

كم ١٦٦

سواء ١١٦

كي ١٦٨

سى ١١٧

كيف ١٧٠

عدا - عسى ١١٩

اللام المفردة ١٧٣

عَلُّ ١٢٢

لا ١٩٢

لات ٢٠٠

متى ٢٤٣

لعلّ ٢٠٢

مذُ و مُنذُ ٢٤٤

لكنْ ٢٠٥

مع ٢٤٥

لكنَّ ٢٠٦

منْ ٢٤٧

لم ٢٠٧

منْ ٢٥٠

لَمَّا ٢٠٨

النون المفردة ٢٥٨

لن ٢١١

نعم ٢٤٣

لو ٢١٢

الهاء المفردة ٢٢٦

لولا ٢٢٢

ها - هل ٢٤٧

لوما - ليت ٢٢٥

هو ٢٧١

ليس ٢٢٦

الواو المفردة ٢٧٢

ما ٢٢٩

وا ٢٨٣

ماذا ٢٣٢

الألف ٢٨٤

الياء المفردة - يا ٢٨٧

ص: ٢٩١